الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و التسيير

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية

تحديات الهجرة جنوب - شمال

اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالب: بلميمون عبد النور

لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان
الأستاذ الدكتور بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان
الأستاذ الدكتور بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان
الدكتور بلعربي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة
الدكتور مختاري فيصل	أستاذ محاضر	جامعة معسكر
الدكتور فراجي بلحاج	أستاذ محاضر	جامعة بشار

السنة الجامعية : 2014- 2015

خطة البحث

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة

المبحث الأول:مفهوم الهجرة، أنواعها و محدداتها

المبحث الثاني :أثار ظاهرة الهجرة على الدول الأصلية و المستقبلة

المبحث الثالث: هجرة الأدمغة

الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة الهجرة الدولية

المبحث الأول: النظريات المفسرة لمحددات ظاهرة الهجرة الدولية

المبحث الثاني:النظريات المفسرة لأثار ظاهرة الهجرة الدولية

المبحث الثالث: النظريات الجديدة للاستدراك الاقتصادي

الفصل الثالث: التحويلات المالية للمهاجرين

المبحث الأول: مفهوم و محددات التحويلات المالية للمهاجرين

المبحث الثاني: قنوات المعتمدة في تحويلات المالية من طرف المهاجرين

المبحث الثالث: أثار التحويلات المالية للمهاجرين.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية على الاقتصاد الجزائر

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المبحث الثاني :دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: إيجاد العلاقة بين خصائص المهاجر العائد و الاستثمار في الجزائر

يشهد العالم اليوم، تغيرا واضحا في خريطته الاقتصادية، نتيجة لظاهرة العولمة، حيث ان هذه الظاهر ة لم تأخذ شكلها النهائي و لا تزال في بدايتها، لتضارب مصالح الدول و تنافسها على المستوى الدولي من جهة و عدم اتفاقها على وضع آلية تسير العلاقة الاقتصادية الدولية من جهة أخرى، و تعتبر ظاهرة العولمة ظاهرة مستمرة ذات اتجاهين متعاكسين ، حيث يتمثل الاتجاه الأول في تأثير الاقتصاد الدولي على السياسات الاقتصادية المحلية، من خلال دفع هذا الأخير إلى تحرر و رفع جميع القيود، أما الاتجاه الثاني يكون من السياسات الاقتصادية المحلية إلى نظام الاقتصاد العالمي من خلال قواعد الحماية و إيقاف نزيف عوامل الإنتاج.

و تظهر ملام ح ظاهرة العولمة من خلال، الدول الصناعية المتقدمة في شمال الكرة الأرضية و التي تعرف أزمة مالية واقتصادية عنيفة، أثرت على توازنها في جميع قطعتاها الحساسة من اقتصادية، سياسية و اجتماعية، حيث أصبحت هذه الازمة تهدد ليس فقط استقرار الدول المتقدمة وإنما أسس النظام الرأسمالي بأكمله. وإذا كانت هذه الأزمة قد بدأت من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فإنه سرعان ما انتقلت لتبلغ الدول المتقدمة الأخرى مثل أوروبا التي عرفت انهيارات لعديد من اقتصاديات الدول داخل الاتحاد ، ثم بعد ذلك انتقلت إلى باقي أرجاء الكرة الأرضية بما فيها دول النامية، و سرعة انتقالها كان مرهون بتطور آليات الاتصال المالي . ويطرح هذا الأمر تساؤلات عدة حول طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والقوانين التي تخضع لها في عالم يشهد حركة ديناميكية لوسائل الإنتاج من رؤو س الأموال،مواد الأولية و اليد العاملة المؤهلة و الغير مؤهلة.

إذا كانت لظاهرة العولمة الاقتصادية أبعاد رئيسية متعددة ومترابطة متمثلتا في كل من، البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الاجتماعي، البع د الثقافي....، فإن الذي يهمنا هنا هو الجانب الاقتصادي في هذه الظاهرة، وفي حقيقة الأمر فإن الذي يهمنا بالدرجة الأولى في العولمة الاقتصادية في هذه المذكرة هي تلك الآثار والنتائج التي تفرزها، وخاصة السلبية منها فيما يخص الدول النامية. إن من

مظاهر العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديا ت الدولية من خلال عولمة عمليات الإنتاج، حركة اليد العاملة والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة، ونمو حجم التجارة الدولية وتنويعها،وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وزيادة عدد ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات .

إن حقيقة زيادة الصادرات وتقليل الواردات تسيطر على المخططات التجارية الدولية بشكل عام بالنسبة لجميع الدول وللدول النامية بشكل خاص ، وبما ان الدول المتقدمة تعتبر ذات طابع تجاري مزدهر استنادا على سياساتها التجارية القوية مع الخارج وانطلاقاً من قاعدة اقتصادية متينة أساسها توفر رأس المال البشري والمالي والموارد الطبيعية المستغلة بشكل أمثل بسبب التقدم التقني بالإضافة إلى تعدد الكفاءات والأيدي الماهرة، حيث شهد قرن الثمانينات تغيرات عديدة في النواحي الاقتصادية وتمثلت هذه التغيرات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وزاد معدل التبادل التجاري لدول العالم الثالث والدول الصناعية ، وانخفض سعر البترول ، وقد انعكس هذا التقدم على اقتصاد بعض دول العالم الثالث ، فارتفعت بذلك معدلات البطالة ، وقلة قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة ، وانخفضت ميزانياتها ، وارتفعت ديونها الخاصة ، ما نتج عنه ازدياد معدل المهاجرين من الريف للمدن فازداد بذلك عدد السكان المناطق الحضرية وقلة فرص العمل فيها، لان المهاجرين اغلبهم غير مؤهلين للعمل في المدينة ، هذه الظاهرة تولد عنها ظاهرة أخرى اشمل من الهجرة داخل حدود الوطن و متمثلة في الهجرة الدولية، حيث يهاجر أفراد الدول النامية لعدة أسباب تكون دافعة، وتشمل هذه الأسباب عوامل الحروب، النزاعات، الكوارث الطبيعية، الاضطهاد، الفقر والبطالة هذا من جهة، و من جهة أخرى و نتيجة الوضع الاجتماعي و الاقتصادي الممتاز في الدول المتقدمة ظهرت عوامل جالبة للأفراد المجتمعات الأخرى، ومن أهم عواملِ الجلب ، نجد أن العامل الرئيسي هو اقتصادي و يشمل الحاجةُ إلى العمال المهاجرين في الدول المتقدمة، حيث سجلت أرقام البنك الدولي فيما يخص الهجرة الداخلية عن انتقال ما يقارب 700

مليون شخص داخل أوطانهم، أما فيما يخص الهجرة الخارجية فكان عدد المهاجرين يفوق 230 مليون شخص في سنة 2013 .

نجد أن أغلبية حركة المهاجرين العابرين للحدود تكون بشكل غير قانوني، نتيجة لعدم وجود قنوات للهجرة الشرعية، لا سيما بالنسبة للعمال ذوي المهارات المتدنية، رغم وجود حاجة لهؤلاء في أسواق العمل لدول المستقبلة و التي تكون عادة الدول المتقدمة.

وينظر العديد من الناس إلى الهجرة باعتبارها السبيل الوحيد لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، ولا يرون أحياناً خياراً آخر سوى الهجرة و القيام بالأعمال "أسفل الهرم المهني" التي لا يقوم بها سكان الأصليون للدولة، وذلك مقابل أجور متدنية. على هذا أصبحت ظاهرة الهجرة الخارجية محل اهتمام الاكاديميين من خلال محاولة معرفة محدداتها، حيث تسلم النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للهجرة بان السكان ينتقلون أساسا من المناطق التي يتزايد فيها العرض من العمال وينخفض فيها مستوى الأجر إلى المناطق التي يتزايد فيها الطلب على العمال ويرتفع فيها مستوى الأجر. على أن استمرار تيار الهجرة سوف يؤدى إلى انخفاض ضغوط البطالة في الدول الأصلية ومن ثم ميل مستويات الأجور إلى الارتفاع. كذلك نجد أن ازدياد العرض من العمل في الدول المستقبلة سوف يؤدى إلى ميل مستويات الأجور إلى الانخفاض وهكذا تتلاشى الفروق فى مستويات متوسط دخل الفرد بين كل من الدول المرسلة والمستقبلة فيتوقف تيار الهجرة.

إن استفادة الدول المستقبلة من الهجرة تشمل عدة عناصر. من ذلك قدرة أصحاب العمل على تشغيل العمال لوقت أطول ، وميل الأجور نحو الانخفاض، والزيادة في إنتاجية العمل من خلال مزج الأساليب التكنولوجية الحديثة مع العمل. كذلك من الممكن أن يحصل أصحاب الأعمال على أرباح إضافية من خلال تخفيض كمية رأس المال الثابت المستثمر في عملية الإنتاج مثلما هو الحال في استخدام أساليب الإنتاج الكثيفة العمل. فمما لاشك فيه أن درجة كثافة رأس المال في العملية الإنتاجية

للدول المستقبلة للهجرة سوف تكون أكبر في حالة غياب الهجرة. وعلى ذلك فان الهجرة إلى الدول المستقبلة تقلل من الحاجة إلى الاستثمار الرأسمالي.

أما فيما يتعلق بظروف العمل للمهاجرين فعادة ما يعمل هؤلاء المهاجرين في قطاعات مثل البناء والخدمات والزراعة وفى الصناعات ذات القدرة التنافسية المنخفضة. ويكثر استخدام العمال المهاجرين في القطاعات التي تخضع لظاهرة الموسميةٍ Seasonality على سبيل المثال فان صناعة البناء من الصناعات التي ترتبط بالدورات الاقتصادية. ففي أوروبا فى الستينيات اعتمدت صناعة البناء في المملكة المتحدة على أعداد كبيرة من العمال الايرلنديين. وفى ألمانيا اعتمدت صناعة البناء على عمال من يوغوسلافيا (السابقة). وفى سويسرا تم الاعتماد على عمال البناء الايطاليين، وكذلك اعتمدت صناعة البناء في فرنسا على عمال البناء الاسبانيين والبرتغاليين وعمال البناء من شمال أفريقيا.

كذلك من الناحية التاريخية يتم توظيف العمال الأجانب في عمليات جني المحاصيل ثم يعودون إلى بلادهم فور انتهاء عمليات الجني. على سبيل المثال اعتمدت الزراعة في كاليفورنيا على العمال الصينيين والهنود والفلبنيين وحديثا على العمال المكسيكيين لتعويض النقص فى عمال الزراعة، نجد نفس الظاهرة في اسبانيا التي تستخدم العمالة المغربية بتكاليف تنافسية . من ناحية أخرى فقد اعتمدت صناعة المنسوجات والملابس فى بداية هذا القرن على العمال المهاجرين في كثير من الحالات على العمال المهاجرين من أوروبا. وبصفة عامة نجد أنه في كثير من الحالات عادة ما يكون العمال المهاجرين تحت ظروف تجعلهم يقبلون أعمالا يرفضها العمال المحليين.

كما أن العمال المهاجرين في الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل وفى قطاعات الإنتاج ذات القدرة التنافسية الأقل يساعدون على زيادة مستوى الإنتاج دون الحاجة إلى استثمار الأرباح في عمليات تحديث التكنولوجيا الإنتاجية. مثال ذلك صناعات البناء والفنادق والمطاعم والخدمات الأخرى.

على أن المنافع على البلد المستقبل لا تقتصر فقط على التحليل الاقتصادي لمنفعة المشروعات بل أيضا تمتد لتشمل المنافع على مستوى الكلية للمجتمع الناتجة عن الهجرة. ومن هذ ين المنافع انخفاض التكاليف الاجتماعية للإنتاج. وتنصرف التكاليف الاجتماعية للإنتاج إلى الاستثمارات الفردية والعامة في مجالات التعليم والصحة والإسكان وغيرها من نفقات الرفاهية اللازمة لعملية الإنتاج. ومثل هذه النفقات تنخفض بصورة كبيرة جدا من خلال استخدام العمال المهاجرين. فبصفة عامة نجد أن العمال المهاجرين عادة ما يكون صغار فى السن ولا يصحبون عائلاتهم معهم (أو غير متزوجين أصلا) ، ومن ثم فان تكاليف تدريب وتعليم هؤلاء العمال عادة ما تكون صغيرة جدا إذ أنها من الناحية الفعلية تمت من خلال الدول المصدرة وهو ما يعنى من الناحية الواقعية أن دول الأصل لا ترسل فقط عمالها المدربين بتكاليف أقل ولكنها أيضا ترسل مع هؤلاء العمال رأسمال اجتماعي متمثل في ما يحمله هؤلاء العمال من مهارات وتعليم وتدريب. ومما لاشك فيه أن هذه العوائد تعد مرتفعة خصوصا كلما ارتفع مستوى المهاجر التعليمي أو التكويني وهى أيضا تكاليف ترتفع بمرور الوقت. على سبيل المثال في دراسة لوزارة الزراعة الأمريكية قدرت أن تكاليف تنشئة طفل ولد عام 1960 حتى سن الثامنة عشر سنة تصل إلى 34 ألف دولارا. بينما تصل تكلفة تنشئة نفس الطفل المولود عام 1979 إلى 165 ألف دولارا ، هذا ما ولد سياسة اختيار المهاجرين من اجل الحد من هذه التكاليف. ولاشك إذا ارتفعت مستويات التعليم والتدريب فان ذلك سيعنى تضاعف هذه النفقات و التي تعتمد على السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم والتدريب. وفى دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قدرت تدفق رأس المال الاجتماعي المجسد في العمال المهاجرين إلى أوروبا بحوالي 50 مليون دولارا سنويا وذلك في بداية السبعينيات من هذا القرن. وهو ما يعنى أن نزيف المهارات المرتبط بالهجرة يصاحبه أيضا نزيف لرأس المال من الدول الأصلية إلى الدول المستقبلة.

وتعتمد تكاليف الهجرة الخارجية على نوعية المهاجرين إلى الخارج، فلابد وأن نفرق أساسا بين هجرة المؤهلة من العمال، وهجرة قليلة التأهيل. إذ أن هجرة الم ؤهلة تعني فقدان دولة الأصل لأحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري. ولذلك يطلق على هجرة العمال الم ؤهلين والمتعلمين هجرة الأدمغة "Brain Drain". أما الخسارة الرئيسية لهجرة رأس المال البشري الم ؤهل تتحدد أولا: إن عملية تعليم وتدريب هؤلاء المهاجرين أخذت وقتا طويلا وقدرا هائلا من الإنفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الأصل، ومن ثم تصبح هجرتهم إلى الخارج عملية مكلفة. وبهجرة هؤلاء إلى الخارج تخسر الدولة الأصلية الخدمات التي يؤذونها، أو النقص في الإنتاج الناجم عن هجرتهم فضلا عن ذلك فان عملية إحلال هؤلاء المهاجرين بأفراد جدد ستكون أيضا مكلفة.

وبهذا الشكل تؤدي الهجرة إلى سوء في توزيع الدخل بين دول المستقبلة و الدول المصدر لصالح دول المهجر. لذلك اقترح الاقتصادي Bhagwati بفرض ضريبة على " هجرة الأدمغة " تفرض على دول المستقبلة وتحصل بواسطة حكومات الدول المستقبلة ثم يعاد توجيه هذه الضريبة إلى الدول الأم كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجرة رأس المال البشري. على العكس من ذلك فان هجرة العمال غير المهرة أحد المكاسب لدول المصدر، فأولا نجد أن هذه النوعيات من العم ال تكون دائما في حالة فائض في دولة الأصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الأصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال. على العكس من ذلك فان هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم الى أسرهم التي تركوها عند هجرتهم في دولة الأصل. كذلك فان هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أي تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج. إلا أن ظاهرة الهجرة ليست سلبية على الدول الأصلية بما يفترضه البعض، بل هناك أثار ايجابية شملت التحويلات المالية الهائلة التي يقوم بها المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، حيث بلغت هذه الأخيرة ما يعادل 414 مليار دولار عام 2013 مرتفعة 6.3 % عن سنة 2012، و البلدان التي تلقت أكبر قدر من التحويلات المُسجلة رسمياً في إحصائيات البنك الدولي تمثلت في الهند (71 مليار دولار) والصين (60 مليار دولار)، والمكسيك (26 مليار دولار) والفلبين (22 مليار دولار)، فعلى واقع هذه الأرقام نلاحظ أن التحويلات المالية للمهاجرين تشكل عاملا مهم في الاقتصاد و مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة في العديد من الدول النامية، حيث تحافظ على التوازنات المالية من خلال ميزان مدفوعات هذه الدول و تساهم في سياسات الإنعاش الاقتصادي التي تنتهجها هذه الأخيرة.نجد كذلك أن الدراسات الحديثة في هذا المجال أثبتت أن زيادة في حجم التحويلات صاحبه انخفاضُ كبيرُ في معدل الفقر (نسبة الفقراء) في العديد من البلدان منخفضة الدخل، ويشمل ذلك كلاً من أوغندا 11 %، وبنغلاديش 6%، وغانا 5%.وعلاوة على ذلك، فإن التحويلات، على ما يبدو، قد ساعدت الأسر في الحفاظ على مستوياتها من الاستهلاك أثناء الصدمات الاقتصادية والأزمات التي

تتعرض لها. وقد صاحب التحويلات كذلك ارتفاعُ في استثمارات الأسر ية في مجال خدمات التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن ازدياد مشروعات العمل الحر.

أصبحت بلدان شمال أفريقيا معبراً للهجرة، خاصة الغير شرعية إلى أوروبا. إذ يقدر أن ما يتراوح من 100 000 إلى 120 000 من المهاجرين غير القانونيين يعبرون البحر المتوسط سنوياً، يأتي 35 000 منهم من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و 55 000 من شمال أفريقيا و 30 000 من بلدان أخرى.

و على واقع كل ما ذكرناه، فان الجزائر كدولة نامية تعد من بين الأقطاب الرئيسية في ظاهرة الهجرة، و هذا على منظورين، المنظور الأول يرى في الجزائر دولة مصدرة للمهاجرين كبقية الدول الإفريقية.

أما المنظور الثاني فيرى في الجزائر منطقة عبور رئيسية نتيجة عامل القرب من البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة، و تعد الجزائر من بين اكبر الدول المستقبلة لتحويلات المالية خاصة عن طريق الشبكات الغير رسمية التي يصعب تحديد رقم دقيق بشأنها إلا انه و حسب الأخصائيين تعدت هذه التحويلات 3.5 مليار دولار سنة 2013.

و تبقى الدراسات في هذا الموضوع قليلة على المستوى الوطني و الدولي ، مما نتج عنه عدم وجود أرقام دقيقة بالنسبة لظاهرة و تأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية، و في هذا العمل حولنا دراسة هذه الظاهرة على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي الجزائري؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح أسئلة فرعية تمثلت فيما يلي:

- ماهية ظاهرة الهجرة و ماهية العوامل المولدة لها؟
- كيف تؤثر ظاهرة الهجرة على كل من الدول المولدة و المستقبلة لها؟

- ما هي الرؤى الاقتصادية لظاهرة الهجرة؟
- هل تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين ظاهرة مستقلة عن الهجرة؟
- كيف يمكن لتحويلات أن تؤثر على البلدان المستقبلة لها؟

من أجل تحليل الإشكالية أكثر فإن هذا البحث ينطلق من ثلاث فرضيات تعتمد على تحليل آلية استغلال الأموال المحولة من طرف المهاجرين داخل الاقتصاد الوطني ، حيث يمكن أن تسلك هذه الأخيرة طريق الاستثمار من خلال إنشاء مشاريع ، أو طريق الاستهلاك العائلي و تلبية حاجيات أسرة المهاجر، نتيجة وجود مشاكل أدت إلى عدم استثماره بحيث ركزنا في وضع الفرضيات على هذا الجانب و كانت على الشكل التالي:

الفرضية الأولى : تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دورا ايجابيا في الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق استغلال هذه الأموال في توليد الاستثمار و خلق مشاريع اقتصادية.

الفرضية الثانية: تولد التحويلات المالية للمهاجرين أثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا بتوجيه هذه التحويلات إلى الاستهلاك العائلي، الذي يركز على المواد المستورة على حساب الإنتاج الوطني.

الفرضية الثالثة: يجد المهاجر حين عودته مشاكل تحول دون خلقه لمشاريع استثمارية في الوطن.

أما فيما يخص دوافع اختيار الموضوع فيمكن إرجاعها إلى مجموعة من الأسباب و التي تتمثل في :

- تماشي الموضوع مع تخصصنا العلمي.
- القدر الكبير الذي أخذته ظاهرة الهجرة على المستوى الإعلام المحلي و الدولي.

- الانتشار الكبير لظاهرة الهجرة خاصة الغير شرعية على مستوى الوطن.
- مساهمة التحويلات المالية في إظهار الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع الجزائري.

بالنسبة للأهداف فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- توضيح ماهية ظاهرة الهجرة و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول المصدرة لها.
- إثراء المكتبة بمرجع علمي يمكن الاستناد إليه في الدراسات الخاصة بظاهرة الهجرة الدولية.
- الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في تحديد تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري.
- محاولة معرفة أسباب التي تعيق المهاجرين على توجيه أموالهم المحولة إلى الاستثمار و هذا إن وجدة .

فيما يخص المنهج المستخدم فقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج فنجد المنهج الوصفي الذي تم من خلاله التركيز على خصائص ظاهرة كل من الهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين كما تم استخدام المنهج الإحصائي و ذلك بالاعتماد على التحاليل متغيرات لاقتصاد الكلي الجزائري بما فيها التحويلات المالية خلال فترة زمنية من خلال نمذجتها و الاستعانة بطريقة الاستبيانات الإحصائية.

لمعالجة اشكاليتنا اعتمدنا على مجموعة منّ الأدوات و التي تتمثل في العناصر التالية:

- المسح المكتبي لمختلف الكتب، المقالات، المجلات و الجرائد الرسمية و الإنترنت.
- الاعتماد على بعض الدراسات السابقة.
- المقابلات الشخصية لتجميع البيانات و المعلومات .

- استعمال الطرق الإحصائية (برنامج7 eviews برنامج SPSS20) لتحليل البيانات و المعطيات.

كغيره من المواضيع فإن هذا البحث لا يخلو من الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام به و التي تتمثل في :

- قلة المراجع الخاصة بظاهرة الهجرة بالنسبة لدول المصدرة لها.
- تضارب أرقام الخاصة بالهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين في مختلف قواعد البيانات و عدم وجودها في بعض الأحيان.
- صعوبة الوصول و توزيع الاستبيانات على المهاجرين العائدين حيث تمت العملية في مدة سنتين .

للإجابة عن اشكاليتنا هذه قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول حيث تضمن الفصل الأول دراسة مفهوم ظاهرة الهجرة و أهم تأثيراتها على مستوى كل من الدول المصدرة و المستقبلة لها، أما في الفصل الثاني تطرقنا لأهم المقاربات و النظريات الخاصة بظاهرة المدروسة من خلال تحديد أسس كل تيار أو نظريات التي عالجت الموضوع، كما جاء في الفصل الثالث دراسة تفصيلية حول التحويلات المالية للمهاجرين و المحددات التي تدخل في توليدها، ليأتي في الفصل الأخير الدراسة التطبيقية التي تناولنا من خلالها مجموعة من النقاط المتمثلة في إيجاد نوع التأثير الذي تولده التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري كمرحلة أولى، ومن ثم محاولة معرفة الأسباب التي تحول دون استثمار المهاجر لأمواله في الجزائر.

تمهيد

شهد القرن الـ 20أكبر موجات التنقل للأشخاص في العالم مقارنة بسابقه، ويرجع هذا إلى التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال التي ساعدت على التقارب الثقافي وحتى الديني مما جعل اتخاذ قرار التنقل والعيش في بيئة مغايرة عن الأصلية - والذي كان يعد مستحيلا في السابق -أمرا سهلا بل وعاديا، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن تطور وسائل النقل من حيث السرعة والراحة وكذا تناقص تكلفها جعل الفرد لا يحتاج إلى وقت كبير لتجسيد قراره بالتنقل.

إن موضوع الهجرة بشكل عام، والهجرة الدولية بشكل خاص، هو موضوع قديم وكبير لا يمكن الإحاطة به من كل جوانبه من خلال مقال علمي أو محاضرة، فظاهرة الهجرة أصبحت معروفة في جميع البلدان العالم، وهي تطال جميع الدول والأديان والأجناس من البشر دون استثناء .ولا يجوز استقراء الحلول دون النظر إلى الأسباب والعلل والكشف عن بعض الأرقام التي ربما تفيد في إثارة التفكير في آثار الهجرة، إلا أن قرار الهجرة هو قرار فردي قبل أن يكون جماعي .

ونعتقد أن فحوى ما يصبو إليه الباحثون في الحديث عن الهجرة هو الإجابة عن بعض الأسئلة الجوهرية و المتمثلة فيما يلي:

لماذا الهجرة أصلاً ؟ وما الدوافع المباشرة وغير المباشرة للهجرة؟ ومن هو المهاجر؟ و ما هي مخلفات الظاهرة؟ قبل وبعد الهجرة؟ وماهي انعكاسات الظاهرة على الدول الأصلية و المستقبلة للمهاجر؟ و للإجابة عن هذه الأسئلة تطرقنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول من خلالها مفهوم الهجرة، محدداتها و أثارها على دول العالم.

المبحث الأول:مفهوم الهجرة، أنواعها و محدداتها

اهتمام المعرفة بظاهرة الهجرة أنتج مجموعة من التعاريف لها والتي اختلفت باختلاف المنظور الذي درست منه (الجغرافي، السياسي، السوسيولوجي أو الاقتصادي)، حيث توافقت في مفهوم المصطلح واختلفت من ناحية محدداته وهذا ما سنوضحه من خلال هدا المبحث.

المطلب الأول :مفهوم الهجرة

تعد الهجرة من الظواهر القديمة التي شاهدتها الإنسانية، حيث تغيرت مفاهيمها بتغير وجهات النظر إليها أوالآليات التي تتحكم فيها، فللمعنى الاصطلاحي للهجرة مترجم من كلمة emigration التي ظهرت سنة 1652 م والتي كانت تدل على فعل ترك المكان الأصلي أو المغادرة، وأصل هذه الكلمة اللغة اللاتينية اقتبست من الفعل Immigrare والذي يعنى الولوج إلى أو المجيء إلى. وعلى هذا فإنه في اللغة الأجنبية يشير تعبير الهجرة Migrationإلى التغيير الدائم لمكان الإقامة، فإذا كان المهاجر Migrant ينتقل إلى بلد آخر فهو مهاجر وافد Immigrantبالنسبة لذلك البلد و هو مهاجر نازح emigrant من البلد القديم. وإذا كان انتقاله في داخل نطاق بلاده فهو يسمى بالمهاجر النزيل (in–Migrant) في المنطقة الجديدة والمهاجر الراحل(out-Migrant) في المنطقة القديمة[1] .

أما قاموس ويبستر (Webster) فقد أعطى ثلاثة معان للفعل Migrate وفي إطار هذه المعاني الثلاثة تعكس الهجرة "عملية التحرك التي يقوم بها الفرد أو مجموعة الأفراد والتي ينجم عنها تغيير محل إقامتهم".

من هذا نجد أن هناك أكثر من مفهوم اصطلاحي للهجرة في اللغة الأجنبية بحسب النظر إلى اتجاه الهجرة، حيث ذكر علماء الاجتماع العديد من التعاريف المحددة لمفهوم الظاهرة محل الدراسة فيرى Mirrel أن الهجرة هي "تلك الظاهرة التي تحدث في حياة الأفراد والجماعات مرة واحدة وتغير من نسق حياتهم كليا"،

[1] Body-Gendrot (S.). « Les immigrants dans la vie politique aux Etats-Unis et en France »,vol. 4, n° 3, 1988. Rath (J). « La participation des immigrants aux élections locales aux Pays-Bas », vol. 4, n° 3, 1988. Entzinger (H.). « Y a-t-il un avenir pour le modèle néerlandais des "minorités ethniques" ? », vol. 10, n° 1, 1994.

و ما يعاب على التعريف أنه لم يحدد الهدف من الهجرة كما يمكن أن تحدث هذه الظاهرة أكثر من مرة.[2]

في حين يرى Lundberg أن الهجرة هي "تغير دائم للمكان الجغرافي للأفراد" ويتفق عبد الرسول علي مرسي مع التعريف السابق بصورة كبيرة إلا انه يرى أن الهجرة ليست بالضرورة التغير الدائم لمحل الإقامة بل يمكن أن يكون هذا التغير شبه دائم.[3]

كما أضاف محمد عاطف غيث مصطلحا جديدا للهجرة وهو "الانتقال الفيزيائي لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى أو من الريف إلى المدينة قصد تغير دائم نسبيا لمكان الإقامة". كذلك نجد E.Thompson الذي يعّرف المهاجر بأنه "الشخص الذي يغّير مكان سكنه المعتاد لفترة زمنية معتبرة عابراً حدوداً سياسية فى أثناء هذا التغيير" أما عن تعريفه للهجرة فأنه يعرف الهجرة بأنها "انتقال الشخص من مكان الأصلي أو المكان الذي غادره إلى مكانه آخر جديد يقصده بشرط أن يجتاز الشخص المهاجر حدوداً إداريه أو حدودا سياسية لبلدان معينة. و تقتضى الهجرة التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون الالتفات إلى المسافة التي يقطعها الشخص المهاجر"[4] .

أما Evertt Lee فعرف الهجرة على النحو الآتي :"التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة دون الاهتمام إلى كون الهجرة حرّة أو إجبارية أو التفريق مابين الهجرة الداخلية و الهجرة الدولية".[5]و يمكن النظر إلى تعريف الهجرة من ثلاث زوايا مختلفة:

فمن خلال التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة فإن المهاجر يترك وطنه الأصلي بحثا عن العمل ويتضمن ذلك تصورا يمكن تلخيصه في نقطتين أساسيتين: أ- أن حدوث الهجرة يرتبط بمجموعة من العوامل

[2] محمد فؤاد الحجازي الاسر و التصنيع مكتبة و هبة القاهرة الطبعة الاولى 1972, صفحة 233.

[3] محمد فؤاد الحجازي نفس المرجع السابق صفحة 233

[4] Veit Bader, "The Ethics of Immigration. By Joseph Carens. New York: Oxford University Press, 2013," (Wiley Online Library, 2014).

[5] Alexandre Abreu, "The new economics of labor migration: beware of Neoclassicals bearing gifts" (paper presented at the Forum for social economics, 2012).

والمتغيرات الطاردة والجاذبة أي أن الحالة أو الوضعية الموجودة في البلد الأصلي تدفع الناس الى مغادرته وتركه وفي نفس الوقت فالحالة الاقتصادية المربحة والمزدهرة في البلد المستقبل تجذب المهاجرين إليه.

ب- سلوك الإنسان والذي يبحث دائما عن تعظيم المنفعة يمكن اعتباره أحد العوامل المفسرة للظاهرة فطبقا للتفسير الاقتصادي لمفهوم الهجرة فان البحث عن دخل وتحسين المستوى المعيشي من خلال إيجاد عمل ملائم يعد أحد العوامل الرئيسية في تحديد وتفسير ظاهرة الهجرة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير ظاهرة الهجرة من الجانب الجغرافي بحيث يقوم هذا التفسير على بعدين أساسيين أحدهما يرتبط بأسباب الطرد من الموطن الأصلي والآخر مرتبط بتحديد البلد المستقبل. فحسب النظرية الجغرافية فإن اختيار المهاجر للبلد المستقبل يتم على أساس تشابه وتماثل الظروف الطبيعية والجغرافية مع ظروف البلد الأصلي. وأضاف الجغرافيون في هذا الباب عاملا آخر يتمثل في المسافة حيث ذكروا أن هناك علاقة عكسية بين طول المسافة وتفضيل البلد المستقبل.

وهناك منظور آخر لا يقل أهمية عن الأولين والمتمثل في المنظور الاجتماعي والثقافي و الذي ينظر إلى المهاجرين على أنهم حلقة الوصل التي تربط بين البلد الأصلي والبلد الذي يهاجرون إليه. فالتفسير الاجتماعي يرتكز على العوامل الاجتماعية للهجرة متمثلة في الأسباب الثقافية والتنظيمية الاجتماعية. أنصار العامل الثقافي يرون أن الثقافة الخاصة في المجتمع هي المسؤولة (وإلى حد كبير) عن ميول الأفراد والجماعات للهجرة إلى بلد معين حيث انتقال الناس وتحركهم داخل أو خارج حدود البلد يحدث لامتزاج وترابط الثقافات بين البلدين الأصلي والمستقبل. أما أنصار التنظيم الاجتماعي فيرون أن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي (بين فترتين مختلفتين) في النسق الثقافي الاجتماعي

والشخصي وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الرئيسي من أجل المحافظة على التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير.[6]

ولغرض الحصول على تعريف شامل لابد من الرجوع إلى تعريف هيئة الأمم المتحدة الذي ينص على أن "الهجرة هي شكل من أشكال التنقل الجغرافي أي تغير محل الإقامة وبصفة دائمة من مكان يدعى المكان الأصلي إلى جهة مغايرة تدعى المكان المستقبل أو مكان الوصول، تفصل بين المكانين مسافة معينة ويستغرق التنقل زمنا معينا آخذين في الاعتبار أسباب هذا التنقل من أجل تحديد نوع الهجرة[7].

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

لم يتفق الباحثون على أنواع ثابتة للهجرة لاختلاف المنظور الذي درست فيه إلا أن أغلبهم قاموا بتصنيف الهجرة إلى نوعين أساسيين هما: الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية:

1 -الهجرة الداخلية

بالتطرق لمفهوم الهجرة الداخلية نجدها تنحصر في المجال الجغرافي لحدود الدولة أي أن ينتقل الشخص من مكان إلى أخر أو من إقليم إلى أخر[8]. إلا أن الأمر المتعارف عليه عند علماء الاجتماع في هذا النوع من الهجرة هو انتقال الأفراد من الأرياف إلى المدن بحثا عن متطلبات حديثة بسبب نقص الإمكانيات وضروريات الحياة في المحيط الذي يعيشون فيه. فيتركون العمل في الأراضي إلى أعمال أخرى بأجور أحسن و جهد أقل.

تتدرج تحت الهجرة الداخلية مجموعة من التصنيفات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- الهجرة من الريف إلى المدن ، الهجرة من المدن إلى الريف

[6] عبد الله عبد الغني غانم المهاجرون دراسة سوسيو انثروبولوجية,المكتب الجامعي,الإسكندرية الطبعة الثانية 2002 من صفحة 23-35

[7] Kapiszewski, Andrzej. "Arab Versus Asian Migrant Workers in the Gcc Countries." Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, May, 2006.

[8] Kulu, Hill, and Francesco C Billari. "Migration to Urban and Rural Destinations in Post-Soviet Estonia: A Multilevel Event-History Analysis." *Environment and Planning A* 38, no. 4 (2006): 749.

- الهجرة من الريف إلى الريف ، الهجرة داخل المدينة الواحدة
- تغير مكان الإقامة إلى إقامة أخرى

شكل رقم (1-1):أنواع الهجرة

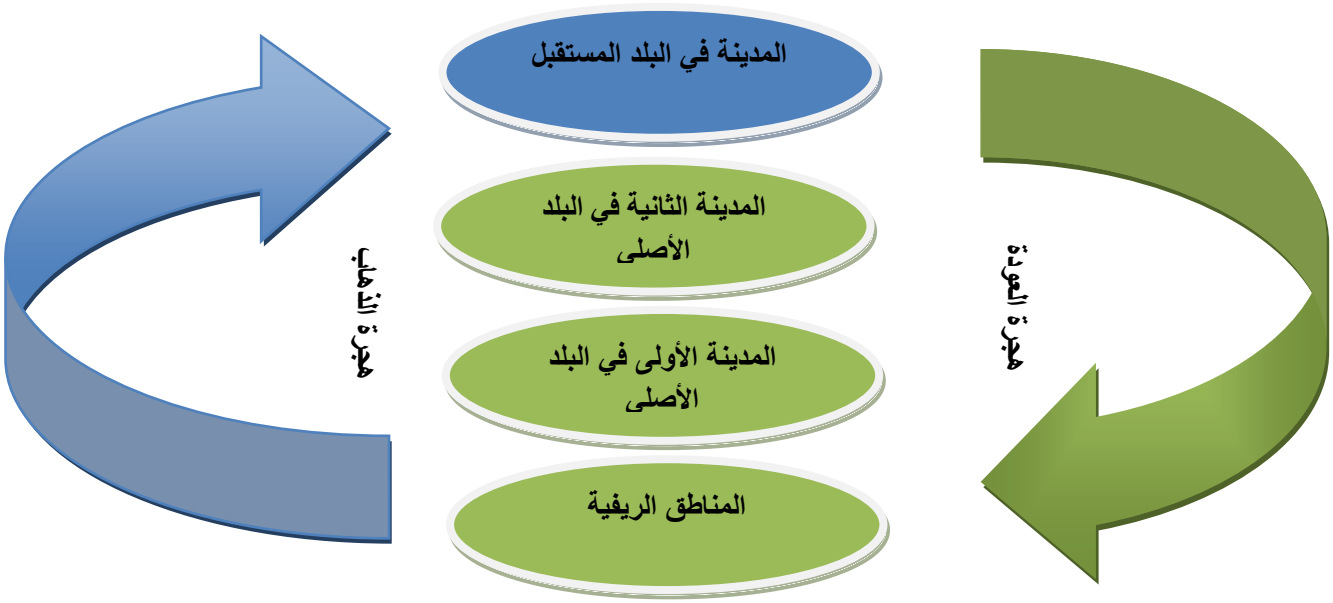

المصدر : من اعداد الطالب

بالنظر إلى نتائج الهجرة الداخلية فهذه الأخيرة ستؤدي إلى زيادة الاختلالات الهيكلية بين الريف والمدينة متمثلة في زيادة عدد الباحثين عن العمل وبشكل غير متوازن مع نسبة الزيادة الطبيعية لعدد السكان في المدن. حيث أن عدد الأشخاص الزائدين من الريف سيؤدي إلى خلق فائض في عرض العمالة مما يتسبب في تناقص رأس المال البشري في الأرياف وانخفاض الأجور في المدينة.

كما أن للهجرة الداخلية تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية يتجلى في زيادة البطالة الكاملة والجزئية في المدن. فأهمية ظاهرة الهجرة في البلدان النامية لا تكمن بالضرورة في الظاهرة نفسها بل في تداعياتها على النمو الاقتصادي بشكل عام. ولأجل صياغة السياسات للحد من الظاهرة يتوجب على أصحاب القرار فهم وتحليل أهم الأسباب التي تؤدي إلى نزوح الأشخاص من الريف إلى المدينة. الجدول رقم (1-1) يمثل عوامل الجذب والطرد لظاهرة الهجرة الداخلية بين الريف والمدينة.

جدول رقم (1-1) يمثل عوامل الجذب و الطرد لظاهرة الهجرة الداخلية بين المدن و الأرياف

عوامل الطرد المرتبط بالريف	عوامل الجذب المرتبط بالمدن
1 -انتشار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة 2 -تدنى مستوى الخدمات الصحيحة والاجتماعية. 3 -انتشار البطالة لصغر الملكية بالنسبة للسكان 4 -انخفاض أجور العمال الزراعيين. 5 -انخفاض خصوبة التربة وتعرضها للتجريف. 6 -ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية فى الريف عن المدن	1 -ارتفاع مستوى دخل الفرد. 2 -توافر فرص العمل لأعداد كبيرة ولجميع المستويات. 3 -توافر الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية. 4 -مركزية الإدارة في المدن الكبرى. 5 -رغبة الفرد في تحسين مستوى دخله. 6 -ازدهار الحياة الاقتصادية في المدن. 7 -الإحساس بأن الفوائد التي يحصل عليها الفرد في المدن تفوق الريف.

Source : Michel, Vaillant. "L'araire Ou La Barque. Migrations, Mondialisation Et Transformations Agraires En Haute Vallée Du Cañar (Andes Australes De L'équateur)." AgroParisTech, 2013.

2 -الهجرة الخارجية

أما فيما يخص الهجرة الخارجية فهي لا تكون غالبا حرة وحتى في حال كونها حرة فعلى الفرد دائما أن يستوفي متطلبات الدخول إلى بلد المهجر ،اما إذا لم يقم بذلك اعتبر مهاجرا غير قانوني. ويواجه المهاجر في حالة الهجرة الخارجية مشاكل في عملية التكيف مع ثقافة ولغة دولة المهجر. من ناحية أخرى فإننا نجد أن الهجرة الداخلية تعتمد أساسا على الخصائص الشخصية للمهاجر أما في حالة الهجرة الخارجية فالمناخ الاجتماعي والسياسي وهيكل الفرص المتاحة في بلد المهجر تلعب دورا أساسيا في اتخاذ القرار بالهجرة. هذا وقد تختلف طبيعة الأهداف التي يسعى إليها المهاجر في حالة الهجرة الخارجية عن الداخلية.

وبالمقارنة مع الهجرة الداخلية فإن التنقل الدولي مازال محدودا. فمن خلال تقسيم الأمم المتحدة للسكان لعام 2013 مخزون المهاجرين الدوليين يمثل 3% من سكان العالم أي حوالي 232 مليون. ونسبة المهاجرين من بلدان الدول النامية تمثل 37 % من الحجم الكلي للمهاجرين الدوليين. الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لنسب المهاجرين من الدول النامية.

جدول رقم (1-2) نسبة المهاجرين لكل منطقة في العالم

المنطقة المصدرة للهجرة	نسبة المهاجرين
أسيا	%28
أوروبا	% 33.6
أمريكا الشمالية	% 23.3
إفريقيا	%9
أمريكا الجنوبية والكاريبي	% 3.5
أوقيانوسيا	% 2.6

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة

يمثل المهاجرين الآسيويين نسبة 28% ، أوروبا 33.6 % ، أمريكا الشمالية 23.3% ، إفريقيا 9% ، أمريكا اللاتينية والكاريبي 3.5% ، أوقيانوسيا 2.6%. أما فيما يخص النساء فقد شكلن نصف السكان المهاجرين.[9]

إن تنقل المهاجرين من دولة لأخرى (عبور الحدود) يمكن أن يختلف باختلاف أهداف ووجهة نظر المهاجر فيمكن أن يكون مؤقتا، دائريا، دائما، عودة، طوعيا، اضطراري أو إجباري.

ظاهرة الهجرة الخارجية –كونها ظاهرة ديناميكية– من الصعب قياس حركة المهاجرين والحصول على بيانات وأرقام حقيقية حول أماكن إقامتهم. معطيات هيئة الأمم المتحدة تسمح لنا بتحديد أهم اتجاهات

[9]Centre d'actualités de l'ONU, Nation unies département des affaire économiques et sociales ; rapport du 11 septembre 2013.

تدفق المهاجرين على المستوى الدولي وتتضح هذه الموجات بالأخص من خلال الهجرة جنوب – شمال وجنوب – جنوب. الشكل رقم(1–2) يوضح الأهمية الكمية لموجات الهجرة الدولية.

شكل رقم (1–2) أهم اتجاهات تدفقات المهاجرين على المستوى العام

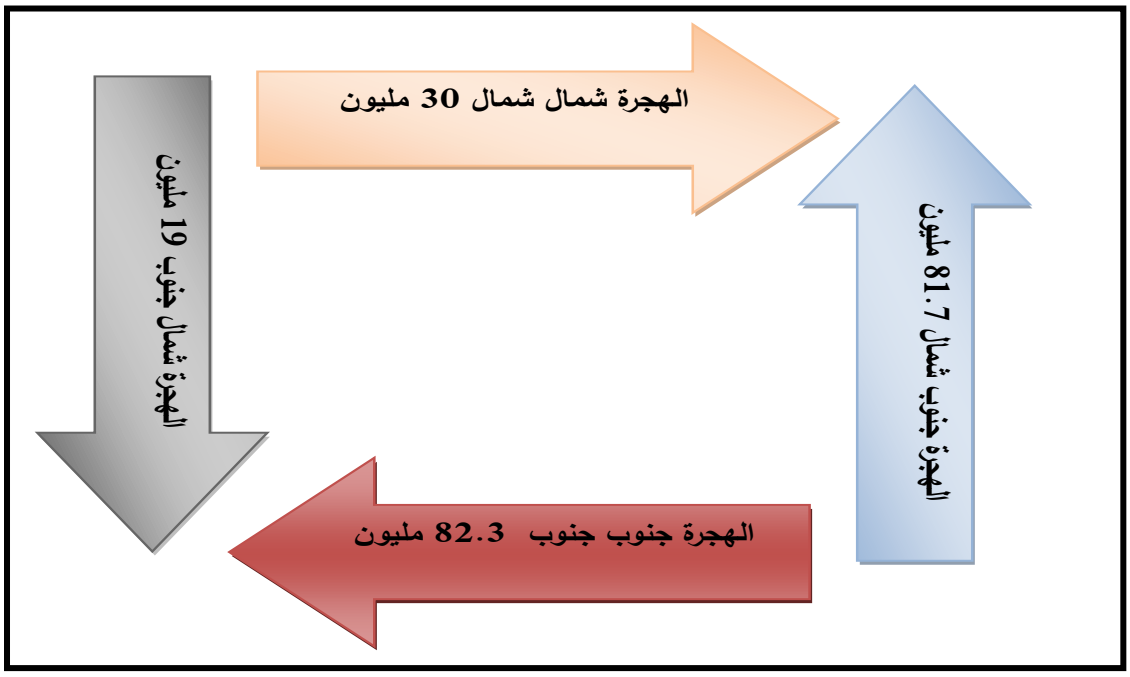

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على احصائيات سنة 2013 للبنك الدولي

منذ بداية الستينيات بدات ظاهرة الهجرة الدولية تعرف تطورا ملحوظا. ففي سنة 1960 كان عدد البلدان المستقبلة للمهاجرين لا يتعدى 30 دولة وتعداد المهاجرين كان يساوي نصف مليون مهاجر ليصل سنة 2005 إلى 64 بلد مستقبل. مع ذلك فإن ثلاثة أرباع هؤلاء المهاجرين يتوزعون على 48 دولة فقط. فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها تقوم باستيعاب خمس هؤلاء المهاجرين برقم يقدر ب 45.8 مليون مهاجر وتعتبر الوجهة الأكثر استقطابا والأولى من ناحية الجاذبية. ثم نجد دول الاتحاد الأوروبي فمثلا فرنسا وحدها تستقطب 7.4 مليون مهاجر. وظهرت في الآونة الأخيرة دول جديدة مستقبلة للمهاجرين القادمين من دول شرق آسيا بالخصوص وهي الدول الخليجية فالمملكة العربية السعودية استقبلت إلى غاية سنة 2013 ما يقارب 9.1 مليون مهاجر.[10]

[10] Centre d'actualités de l'ONU, Nation unies département des affaire économiques et sociales ; rapport de 11 septembre 2013.

هناك العديد من العوامل المفسرة لنمو و زيادة تدفقات المهاجرين نحو البلدان المتقدمة. بداية نجد الانفتاح الكبير لدول المستقبلة (أمريكا – كندا – استراليا – ألمانيا) و بالأخص المؤهلين منهم من خلال نظام انتقائي. العامل الثاني المؤدي إلى زيادة الهجرة نحو الدول المتقدمة هو المستوى التعليمي الموج ود في هذه البلدان والذي يزيد من احتمال خروج الأشخاص من مواطنهم الأصلية للتمدرس وزيادة المعارف. أما فيما يخص العامل الثالث فيكمن في التبادلات التجارية والمالية وكذا حركة الأشخاص.

شكل رقم (1–3) حركة المهاجرين عبر مناطق العالم

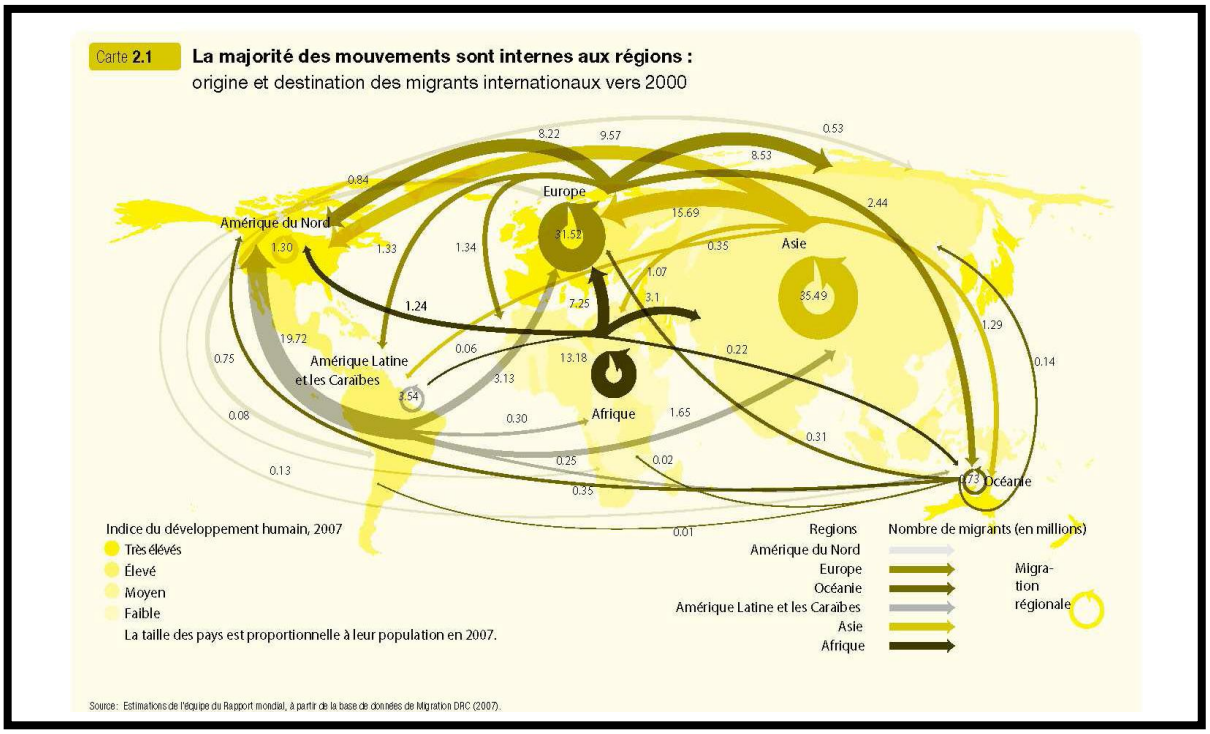

Source : Rapport mondial sur le développement humain PNUD 2009 .

المطلب الثالث :العوامل المفسرة للهجرة الخارجية و الداخلية

يعتبر انتقال الأفراد نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الصحية، الصراع... وعليه لا يوجد مسبب واحد للظاهرة (حتى و إن كان لبعض المتغيرات تأثير أكثر من غيرها) وعلى نوع الهجرة (مؤقتة أو دائمة) و لأجل فهم تدفق الهجرة لابد من تحليل مختلف العوامل التي تكون مترابطة في معظم الأحيان.

1 -العوامل الاقتصادية

إن العوامل الاقتصادية تعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بالفرد والجماعة إلى الهجرة وهذا من خلال الفوارق الاقتصادية الموجودة بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين. والتي نتجت عن ضعف وتيرة التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين التي تعتمد في سياستها الاقتصادية على قطاع الثروات الطبيعية أو القطاع الفلاحي اللذين يخضعان للتغيرات الموجودة في سوق التجارة الدولية بالنسبة للقطاع الأول، والمناخ والأمطار بالنسبة للقطاع الثاني. فلا يحققان الاستقرار التنموي في الاقتصاد وينعكس هذا على سوق العمل.

كذلك نجد أن الدول المصدرة للمهاجرين في ممارسة السياسات الاقتصادية وتسيير الميزانيات لا تتوزع بشكل عقلاني بين القطاعات وأفراد المجتمع. حيث تستخدم هذه الأموال على الاستيراد الاستهلاكي الذي لا يخلق قيمة مضافة في الاقتصاد إضافة إلى أن الكثير من الأموال تستثمر في الدول المتقدمة وهذا ما ينقص من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أيضا ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل في كل من الدول المستقبلة والدول المصدرة للمهاجرين حيث نجد أن هذه الظاهرة تسجل أرقاما قياسية في أكبر الدول المصدرة للمهاجرين على غرار البرازيل، غواتيمالا، دول إفريقيا والخليج. في حين تسجل أدن ى مستوياتها في أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين كسويسرا, كندا, و.م. ا. ففي البرازيل مثلا 20 % من الأغنياء يحصلون على 74 % من الدخل القومي في حين 80 % من الفقراء يحصلون على 2.2 % من نفس

الدخل، و يترتب عن هذا عجز الاقتصاديات عن خلق فرص عمل وارتفاع عرض العمل داخل سوق الشغل ما يدفع الفرد إلى الهجرة.[11]

إن انخفاض مستوى الأجور في الدول المصدرة للمهاجرين يدفع الفرد والجماعة إلى التنقل للعيش في دول تتوفر اقتصادياتها على مستويات أجور مرتفعة. ولتوضيح هذه الظاهرة نأخذ أغني دولة في العالم وهي دولة ليكسومبوغ التي يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد 86441 دولار أمريكي بينما أفقر دولة في العالم هي زيمبابوي التي يصل متوسط دخلها الفردي إلى 286 دولار فقط. وينطبق هذا على الدول العربية النامية التي نجد في المرتبة الأولى قطر بمتوسط الدخل الفردي السنوي يعادل 86000 دولار أمريكي بينما تسجل السودان و اليمن اضعف متوسط دخل فردي سنوي.[12]

عامل آخر يتمثل في مشكلة البطالة حيث نلاحظ أن معظم الدول المصدرة للمهاجرين تسجل مستويات بطالة عالية بينما الدول المستقبلة تكون عكس ذلك. وتشير الإحصائيات إلى أن الدول العربية تأتي في المراتب الأولى بالمقارنة مع بقية دول العالم وهذا راجع إلى التزايد المستمر في حجم قوة العمل خلال السنوات الأخيرة دون أن يقابله نمو اقتصادي بنفس المستوى وبالتالي عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل وأدى هذا بالأفراد إلى ترك أسواق العمل في بلدانهم الأصلية ليلتحقوا بأسواق الدول المستقبلة. ال جدول رقم (1- 3) يبين التباين بين معدلات النمو في المناطق المستقبلة والمصدرة للهجرة.

جدول رقم (1-3) معدلات البطالة في كل من المناطق المصدرة و المستقبلة للمهاجر بالنسبة المئوية

الدول	معدلات البطالة

[11] Faure, François, and Christine Peltier. "Les Risques De Credit Dans Les Pays Émergents: Le Feu Sous La Cendre." Conjoncture, 2013..

[12] RANI, Uma, Patrick BELSER, Martin OELZ, and Setareh RANJBAR. "Couverture Et Respect De La Législation Sur Le Salaire Minimum Dans Les Pays En Développement." Revue internationale du Travail 152, no. 3-4 (2013): 411-42.

شرق آسيا	3.8
جنوب آسيا	4.2
جنوب شرق آسيا و محيط الهادي	6.1
الدول المتقدمة	6,7
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	7.1
أوروبا الشرقية و الوسطى	9.3
إفريقيا جنوب الصحراء	10.2
المنطقة العربية	12.4

Source : Lautier, Bruno. "Le Tiers Monde Face À La Question Du Partage." Revue Tiers Monde, no. 2 (2013): 119-28.

2 -العوامل الاجتماعية

تعد المشاكل الاجتماعية من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع بالفرد والجماعة إلى الهجرة. فسياسات تقييد الحريات الفكرية في المجتمعات يخلف لدى الفرد ازدواجية في الشخصية وتراجع الآمل والثقة في النفس مما يدفعه إلى ترك موطنه الأصلي. من جهة أخرى فغياب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للترفيه داخل المجتمع تزيد من تفاقم هذه المشاكل النفسية على الفرد خاصة الذي لم يتحصل على تكوين جيد. فتدني المستوى الاقتصادي له انعكاسات اجتماعية من خلال تفشي ظاهرة الفقر لدى نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الذين يصعب عليهم تأمين ظروف العيش الكريمة وينجر عن هذا تعقيدات نفسية واجتماعية كالشعور بالغربة داخل الوطن مما يدفع الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة إلى بلد آخر.

فشل الدول المصدرة للمهاجرين في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر، المجاعة، البطالة، الأمراض، شعور الفرد بتقيد حريته وأن حاجته اليومية غير مشبعة مقارنة بما يرونه في الدول المستقبلة عبر وسائل الإعلام من إغراءات ورغبتهم في تحسين وضعيتهم المادية والمعنوية وتحقيق أهدافهم يدفعهم إلى الهجرة لمواطن توفر لهم هذه الحاجات.

نجد كذلك في العوامل الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى الهجرة عامل النمو السكاني الذي تشه دهـ البلدان المصدرة للهجرة حيث أن متوسط التركيبة الأسرية هي 6 أفراد في العائلة وهذا عدد كبير مقارنة مع الدول المتقدمة التي لا يتجاوز عدد أفرادها 3 فالأسر كثيرة العدد تدفع برب الأسرة –أو أحد أفرادها– للهجرة إلى بلد آخر لتامين دخل أفضل من أجل تغطية النفقات اليومية. من جانب آخر يمكن لهذا العامل –النمو السكاني– أن يزيد من الخلافات العائلية وتدهور القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة مما يدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم .[13]

3 -العوامل الثقافية

أصبحت العولمة في الوقت الراهن ومن خلال القنوات الإعلامية تخلق مشاكل ثقافية بين الأجيال في الوطن الواحد حتى صارت عميقة الجذور ووصلت إلى حد تضارب وتعارض المصالح والأهداف. هذا ما انعكس سلبا على المجتمع خاصة فئة الشباب الذين يبحثون دائما عن الاستطلاع ويحبون اكتشاف الأشياء الجديدة المنعشة للروح والعقل فيلجئون إلى الهجرة.[14]

نجد أن معظم الدول التي تعاني من هذا النوع من المشاكل فشلت في تجميع وجهات النظر بين الأجيال. وعلى العكس زادت من حدة الصراع بتطبيق سياسات تعليمية مبنية على تلقين العادات والتقاليد بدلا من المنهجية التعليمية والتنمية البشرية، كما أن محطات التلفزيون العربي تستورد ما بين 40 و 60% من برامجها من الدول الغربية و يحتل الإنتاج الأمريكي 80% منها. ولا يخفى أن المنطقة العربية تعانى من التبادل اللامتكافئ إعلاميا فيما يعبر عنه بحال التبعية الإعلامية. وحذر "حامد عمار" من الانبهار بالإعلام الغربي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة وتمثيل أفكاره وثقافته ومفاهيمه. وما يترتب على

[13] حالة سكان العالم, تقرير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان, لسنة 2011, الصفحة 70 - 81

[14] Hanson, Gordon Howard. *The Economic Logic of Illegal Immigration*. Council on Foreign Relations, 2007.

ذلك من آثار سلبية على ثقافتنا القومية [15] حيث يصبح الأفراد والجماعات يبحثون عن تلك الأفكار فلا يجدونها فيتخذون قرار الهجرة للالتحاق بالبلدان المشبعة بهذه الثقافات.

إن ضعف قطاع التعليم والبحث العلمي على كل المستويات في الدول المصدرة للهجرة دفع بالأفراد للتنقل من أجل البحث عن تكوين جيد. فالدول المتقدمة تنفق أموالا كبيرة على هذا القطاع ليصل معدل متوسط الإنفاق فيها إلى 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي. بعكس الدول المصدرة للمهاجرين فان معدل نفقاتها في مجال التعليم لم يتجاوز 1 % من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة مابين سنة 2000 – 2005 [16].

المبحث الثاني :أثار ظاهرة الهجرة على الدول الأصلية

يثير موضوع الهجرة اليوم الكثير من المشاورات والصراعات السياسية والاقتصادية حول الاندماج وتهديد السلم داخل الدول المستقبلة وفرص العمل وفي نفس الوقت نجد الدول تتنافس في تقديم الإغراءات للأفراد خاصة عالي التكوين والتعليم وجذبهم بالمقابل. واهتمت البحوث في الآونة الأخيرة بالتطرق إلى آثار الهجرة على الدول المصدرة لها من حيث تأثيرها على النمو، التحويلات المالية، هجرة الأدمغة... و سنتناول في هذا المبحث آثار الهجرة على كل من الدول المصدرة والمستقبلة.

المطلب الأول :تأثير الهجرة على الدول المصدرة

في هذا المطلب نتطرق للآثار المترتبة على الدول المصدرة أو الأصلية من ظاهرة الهجرة من جانبيها السلبي والإيجابي:

1-المنظور السلبي لظاهرة الهجرة

[15] حامد عمار : أصول الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينات، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، *التعليم والإعلام*، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 11-13 جويلية1994، ص 48

[16] ربيع قاسم ,عدنان فرحان الجوارين , معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد 2008 .

نتطرق في هذا الفرع إلى نقاط نظهر من خلالها أهم التأثيرات السلبية لظاهرة الهجرة على الدول الأصلية أو المصدرة.

- **تكاليف التكوين**

تعد خسارة التكاليف التعليمية والتكوينية للفرد المهاجر من بين الآثار السلبية الآنية لظاهرة الهجرة على الدول الأصلية أو المصدرة. حيث تتمثل هذه الخسارة في الاستثمار الذي تقوم به الدولة في العنصر البشري دون أن تستغله في سوق عملها.[17] انطلاقا من مبدأ أن الفوائد التي يتيحها التعليم يتقاسمها الفرد والمجتمع من الطبيعي جداً أن تقسم التكاليف أيضا فتكاليف التدريب في الواقع متنوعة جداً حيث يعتبر التخلي عن العمل وإعانة الوالدين وتكريس الفرد نفسه ل لتعليم من بين التكاليف التي تدخل في العملية التعليمية ويعبر عنها الجانب المعنوي. زد إلى ذلك فإن التكاليف لا تمثل في نفقات الدولة فقط بل حتى في ما تنفقه الأسرة على الفرد من أجل تكوينه مثل مصاريف التسجيل وأدوات المدرسية والعلمية[18]، وتدخل في هذه الخسارة كل الأموال المنفقة على تكوين وتحسين معارف المعلمين والأساتذة خلال المشوار الدراسي للفرد.

شكل رقم (1-4) العلاقة بين الربح و تكاليف التكوين و سنوات الدراسة

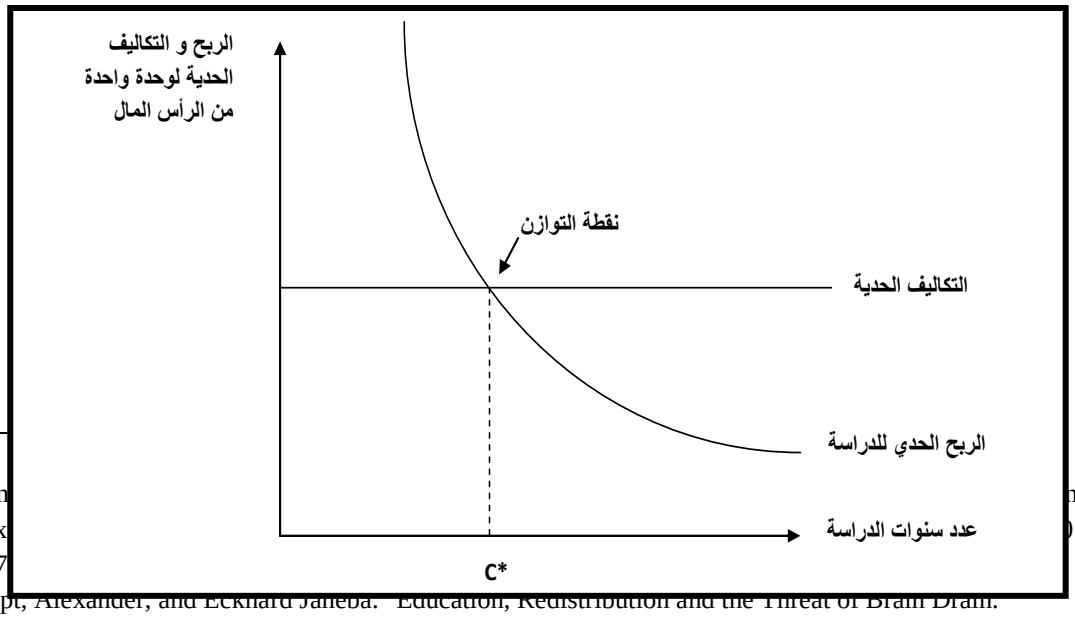

[17] Fran nal: Enjeux 011): 233-57

[18] Haupt, Alexander, and Eckhard Janeba. "Education, Redistribution and the Threat of Brain Drain." International Tax and Public Finance 16, no. 1 (2009): 1-24.

Source: Faini, Riccardo. "Migrations Et Transferts De Fonds. Impact Sur Les Pays D'origine." Revue d'économie du développement 21, no. 2 (2007): 153-82.

على هذا تجدر الإشارة إلى أن هذه النقطة تحتاج إلى دراسة خاصة مبنية على التحليل الميداني فدراسة تكاليف التكوين في نظام مفتوح تعتمد على مؤشر يدعى مؤشر التكاليف الداخلية لتعليم DIE تجمع فيه جميع المكونات الاقتصادية التي لها صلة بالمنظومة التعليمية من المؤسسات التعليمية، المؤسسات الخاصة، وزارات وإدارات محلية ومركزية. حسب المنظومة التعليمية الجزائرية فان متوسط تكلفة الفرد الواحد بإكماله الأطوار الخمسة بدون إعادة السنة يقدر ب 200000 دولار أمريكي وعلى هذا يمكن حساب التكاليف المنفقة على أي فرد كان باعتماد على النموذج التالي:

$$Cs = \sum_{i=1}^{m} (ai\ ni + fi)Ei$$

حيث

Cs: تمثل متوسط تكلفة الدراسة الإجمالية للشخص (التلميذ أو الطالب) ،

I: يمثل عدد الأدوار التي يقوم بها الشخص وهي من 1 إلى m طور في مستويات التعليم،

ai :يمثل نسبة السنوات المدروسة للعدد الإجمالي في الدورة،

ni :يمثل العدد الرسمي للسنوات في الدورة،

fi :يمثل عدد سنوات الرسوب في الدورة كما يمكن أن يشير أيضا إلى أن متوسط نسبة الرسوب في كل دورة،

Ei : يمثل متوسط الإنفاق لكل دورة.[19]

[19] http://www.senat.fr/rap/r98-3281/r98-32812.html consulté le 25-05-2011.

نشير كذلك إلى أن هذا النوع من النماذج يستعمل في الدراسات الاقتصادية الجزئية أما إذا أردنا دراسة التكاليف التعليمية ومقارنتها بدول أخرى، أي في سياق الاقتصاد الكلي فيجب استعمال معيار واحد يتمثل في نسبة الإنفاق التعليمي من الناتج المحلي الإجمالي. كنقطة إضافية، فأن التكاليف التي يتحملها الفرد وعائلته في تعليمه تعرف بالنفقات على التعليم الخاص ولا تزال صعبة المقارنة وشديدة التقلب بين البلدان نظرا لكونها تشكل جزءا من الجوانب الاجتماعية والثقافية المختلفة من بلد لآخر.

يتألف الإنفاق على التعليم في المقام الأول من مرتبات المعلمين وبالتالي هي تمثل تكاليف التشغيل فهذه الرواتب تمثل جزءا هام ونسبة كبيرة من الإنفاق العام على التعليم.

- **أثر الهجرة على المؤسسة في البلد الأصلي**

المؤسسة في ظل الحركة الديناميكية لليد العاملة داخل المحيط الذي تنشط فيه تتأثر إما إيجابا أو سلبا, بالنسبة للمؤسسة التي تعمل داخل محيط البلد الأصلي للمهاجر يكون التأثير بشكل سلبي نتيجة تحمل التكاليف الزائدة في مستوى الأجور. ويمكن إثبات ذلك من نموذج عرض وطلب العمل البسيط حيث يمثل الشكل أدناه نتيجة هذه الظاهرة.[20]

شكل رقم (1-5) العلاقة بين الأجر الحقيقي وحجم اليد العاملة المؤهلة

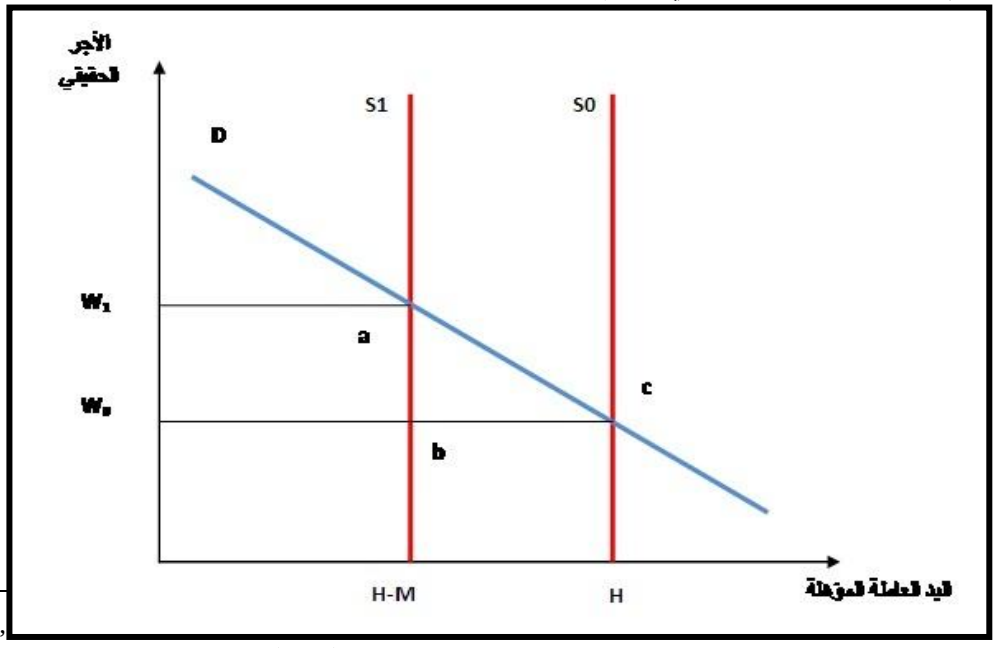

[20] Mishra, *Development Economics* 82, no. 1 (2007): 180-99.

Source: Faini, Riccardo. "Migrations Et Transferts De Fonds. Impact Sur Les Pays D'origine." Revue d'économie du développement 21, no. 2 (2007): 153-82

بفرض أن مخزون اليد العاملة في سوق العمالة ثابت وأن المؤسسة تبحث دائما عن توظيف داخل السوق من خلال منحنى العرض S والطلب D.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد العمال قبل الهجرة يمثلهم مستوى H الذي يقابله مستوى أجور W_0. بعد عملية الهجرة نلاحظ أن عدد العمال سينقص من مستوى H الى مستوى H-M مجبرا منحنى العرض على الانتقال من مستوى S_0 إلى مستوى S_1 رافعا بذلك مستوى الأجور من W_0 إلى مستوى W_1.

نلاحظ أن ظاهرة الهجرة تخدم الأفراد في المجتمعات والتي لم تقرر الهجرة وهذا بارتفاع مستويات الأجور والمعبر عنه بالمستطيل. a, b, W_1, W_0 أما بالنسبة للمؤسسات فإنها سوف تتحمل تكاليف أجور إضافية و المعبر عنها بالشبه المنحرف a, c, W_1, W_0.

- **تقليص فرص النمو للبلد الأصلي**

في الواقع إن العديد من حاملي الشهادات والكفاءات المهنية يحصّلون تدريباتهم وتكوينهم في بلدانهم الأصلية لكن نسبة كبيرة منهم تهاجر للعمل في الخارج مما يشكل خسارة للبلد الأصلي من المنظور التنموي بإنقاص فرص النمو الذي يرتبط بخسارة رأس المال البشري. حيث يعد التعليم العمل الرئيسي لرفع من القدرات الإنتاجية و أداء العامل.[21]

يعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التعليم. من هنا فإن انتقال اليد العاملة المؤهلة للعمل في الخارج يؤدي إلى تقليص حجمها داخل مجتمع البلد الأصلي مما يترتب عنه نقص في المستوى العام للتعليم والحد من قدرته على التنافس مع نظائره من الدول المتقدمة.

[21] Dumont, Jean-Christophe, and Georges Lemaître. "Beyond the Headlines." *Revue économique* 56, no. 6 (2005): 1275-99.

هذا ما ساهم في الفجوة التكنولوجية بين الدول وتقلص فرص التنمية في قطاع التعليمي ومحاولة الالتحاق بمستوى الدول المتطورة.

في الأصل يمكن أن يكون لهجرة الأفراد المؤهلين تأثير ضعيف لإمكانية قطاع التكوين تعويض هذا النقص إذا كانت هذه الهجرة مؤقتة أما إن كانت دائمة فتترتب عليها تأثيرات سلبية على كل المستويات خاصة الاجتماعية والاقتصادية. ويلعب حجم الدولة من التعداد السكاني دورا هاما في تحديد حجم الخسارة من خلال حساب مؤشر العزوف الذي يعبر عنه من خلال قسمة عدد المهاجرين المؤهلين على عدد خريجي الجامعات. فمثلا نجد أن الدول الكبرى المصدرة للهجرة مثل الصين، الهند وروسيا تتأثر بنسبة لا تفوق 3 %, أما الدول صغيرة الحجم السكاني مثل جاميكا، هايتي، ترينداد وتوباغوا فيصل مؤشر العزوف فيها 35 % واستطلعت معطيات 2005 أن دولة ملاوي عرفت هجرة الممرضين فيها بنسبة 53 % في سنة 2004 و 72 % في سنة 2005 مما أضعف القطاع الصحي فانتشرت الأوبئة وتدهورت التنمية الصحية في البلاد.[22]

2 -الآثار الإيجابية لظاهرة الهجرة على الدول الأصلية

من خلال البحوث التي أنجزت في هذا السياق يمكن تلخيص الآثار الإيجابية لظاهرة الهجرة على الدول الأصلية في نقطتين رئيسيتين متمثلتين في التحويلات المالية للمهاجرين والتحويل العلمي.

- **التحويلات المالية للمهاجرين**

[22] Mouhoud, EM. "Migrations Internationales, Mondialisation Et Development." *La lettre de la régulation*, no. 55 (2006).

تعتبر التحويلات المالية من المصادر المهمة التي تدعم الاستهلاك العائلي من جهة والاستثمار من جهة أخرى حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة ارتباط قوية بين هذه التحويلات وكل من الاستهلاك العائلي والاستثمار المحلي. لكن قوة هذه العلاقة يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة الخصائص الاقتصادية للدولة المستقبلة لهذه التحويلات. زد إلى ذلك فإن التحويلات المالية تعتبر تدفقات مالية مستقرة إلى حد بعيد ويكون اتجاهها معاكسا لاتجاه الدورات الاقتصادية. ففي الاقتصاديات التي تعرف تراجعا في نشاطها الاقتصادي نتيجة الصدمات المالية أو المشاكل السياسية، التحويلات المالية يمكنها تغطية العجز الناتج بحيث تحافظ على السلوك الاستهلاكي داخل المجتمع الاقتصادي مما يضمن الحفاظ على مستوى النشاط الإنتاجي.[23]

وتساهم التحويلات المالية للمهاجرين أيضا في تحسين الصورة الائتمانية للدولة المستقبلة لها مما يسهل عليها الحصول على قروض وبشروط أفضل لأن الدولة يمكن ان تحتسب هذه التحويلات كصادرات في ميزان مدفوعاتها. وأحسن مثال على ذلك هي دولة لبنان التي تحسن صورتها الائتمانية من B- إلى B+ وهذا باحتساب تحويلات المالية لمهاجريها.[24]

ومن الآثار الإيجابية للتحويلات المالية للمهاجرين إمكانية تحويلها إلى أوراق مالية على مستوى الأسواق العالمية آو المحلية مما يسهل على البلد المستقبل الاتصال بأسواق مالية جديدة تضمن لها الحصول على تمويلات مالية من خلال قروض وبتكاليف منخفضة. وقد أشار البنك العالمي إلى أن الدول النامية حققت أرباحا من خلال الأوراق المالية المتحصل عليها من التحويلات المالية للمهاجرين قدرت ب 10.4 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2000 –2004.

[23] Efionayi-Mäder, Denise, Gérard Perroulaz, and Catherine Schümperli Younossian. "Migration Et Développement: Les Enjeux D'une Relation Controversée." *Annuaire suisse de politique de développement* 27, no. 2 (2008): 11-20.

[24] محمد الخشاني التحويلات المالية للمهاجرين و اثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي : سوريا, لبنان, الاردن, مصر هيئة الامم المتحدة, لجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا-الاسكوا 2010.

أما فيما يخص أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي فقد أظهرت الدراسات الإحصائية التي أنجزت حول تأثير هذه التحويلات على الدول المستقبلة لها أنها تؤثر بشكل ايجابي على النمو من خلال الزيادة في مستوى دخل الفرد وتخفيف حدة الفقر داخل المجتمع الاقتصادي والتقليل من فوارق توزيع الدخل على أفراد هذه الدول.[25]

- **هجرة الأدمغة**

تمكن ظاهرة هجرة الأدمغة من الحصول على آثار إيجابية في الدول الأصلية لكن عند مستوى معين يسمى بالمستوى الملائم فلا يكون هناك إفراط في استنزاف المهارات حتى تتمكن المنظومة التعليمية من تغطية هذا النقص، بالتالي يجد الفرد نفسه مجبرا على رفع المستوى التعليمي والتأهيل طمعا في الهجرة والحصول على مستوى دخل أعلى، هذا ما يتولد عنه زيادة في التنمية البشرية داخل المجتمع الأصلي ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي بشكل عام، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فان العقول المهاجرة يمكن في حالة عودتها نقل المهارات والمعرفة المكتسبة في الدول المتقدمة إلى الدول الأصلية مما يعمل على الزيادة في النمو بشكل عام.[26]

المطلب الثاني: تأثير الهجرة على الدول المستقبلة

تعرف الدول المستقبلة للمهاجرين عدم استقرار قوى العرض والطلب في أسواقها ولهذا وجدنا كل الدراسات في هذا السياق تركز على تأثير هذه الظاهرة في هاتين القوتين على المستوى الاقتصادي للبلد المستقبل. سيتم توضيح هذه التأثيرات في النقاط التالية:

1 -**التأثيرات السلبية لظاهرة الهجرة على الدول المستقبلة لها**

- **تكاليف الاندماج**

[25] Faini, Riccardo. "Développement, Commerce International Et Migrations." *Revue d'économie du développement* 2 (2002): 85-116.
[26] Borta, Oxana. "Brain Drain Controversy." (2007).

إن الدول المستقبلة للمهاجرين وخاصة في الوقت الراهن تعاني من إشكالية اندماج المهاجرين في مجتمعاتها فيما يتعلق باحترام ديانتها وثقافتها. فنجد أن الفوارق الدينية والثقافية تكلف الدول المستقبلة الكثير من الأموال بسبب التهديدات الأمنية التي تعد هاجس أممها نتيجة تفشي ظاهرة الإرهاب، فأحداث 11 سبتمبر وتفجيرات لندن فرضت على الدول المستقبلة للمهاجرين تخصيص ميزانيات بأكملها من أجل الحد من هذه الظاهرة.

من جهة أخرى تحاول الدول المستقبلة للمهاجرين إنشاء منظمات حكومية وغير حكومية لتسهيل عملية اندماج المهاجرين. الجدول أدناه يمثل نفقات بعض الدول المستقبلة للمهاجرين.

جدول رقم (1-4) :الميزانيات المخصصة للمهاجرين من اجل عملية الاندماج

الدولة المستقبلة	ميزانية الإجمالية المخصصة للاندماج المهاجرين بالمليون اورو	نصيب الفرد المهاجر
النمسا	-	350
ألمانيا	208	1300
الدنمارك	120	2400
فرنسا	-	1700
كندا محافظة الكيبك	2600	-
بريطانيا	358	895

Source: l'OCDE Chapitre 6. Intégration des immigrés : enseignements tirés de l'expérience des pays de l'OCDE 2008/5 (n° 5) .

الأموال التي تنفق على اندماج المهاجرين يكون مصدرها الأموال العمومية وتكون موجهة بشكل كبير للتكوين اللغوي للمهاجر أو للتكوين القانوني المختص في تسيير المجتمع المدني من أجل تسهيل العيش ضمن المجتمع.

- **الرفع من مستوى البطالة**

نجد الأثر الناتج عن ظاهرة الهجرة في الدول المستقبلة ينقسم بين إيجابي و سلبي وهذا الأخير يكون نتيجة الفكر الرأسمالي الذي يبحث عن الموارد بأقل التكاليف فمن هنا تتجه اقتصاديات الدول المستقبلة

إلى توظيف العمالة المهاجرة نتيجة رخص أثمانها مما يؤدي إلى ازدياد البطالة في وسط الأفراد الأصلين. فمثلا في ألمانيا القطاع الصناعي يشغل ما قيمته ستة أعشار اليد العاملة خاصة العمالة المنحدرة من تركيا _والتي يمثل الأجر الذي تتقصاه 17 % من الأجر الذي يتقاضاه السكان الأصلين_ مما دفع الألمان إلى تشغيل المهاجرين، لكنهم وجدوا صعوبة في هذا نتيجة تأثير القوى النقابية مما دفعهم إلى نقل مصانعهم إلى الدول التي تعتبر أصلية لظاهرة الهجرة والتي تمتاز برخص يد عم الها. وهذا ما يترتب عنه نقص عرض العمل وزيادة في نسبة البطالة.[27]

2 -التأثيرات الإيجابية لظاهرة الهجرة على الدول المستقبلة

- تنشيط النمو الديموغرافي

تعرف الدول المستقبلة للمهاجرين نموا سكانيا ضعيفا مما ينتج عنه عدم مقدرتها على تعويض الأجيال – والذي يتطلب نسبة نمو تعادل 2.1 %– للمحافظة على المستوى العام للبلد، على هذا نجد أن المهاجر يعمل على تفعيل النمو السكاني في الدولة التي يقيم فيها وتعويض النقص الموجود في الأجيال خاصة وأن هذا المهاجر قدم من دولة أصلية تعرف نموا سكانيا عاليا ودرجة خصوبة مرتفعة. يمكن توضيح هذا من خلال الجدول أدناه والذي يمثل درجة الخصوبة لكل من الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين.

جدول رقم(1–5) درجة الخصوبة لكل من المناطق المصدرة و المستقبلة للمهاجرين

مناطق البلدان المصدرة للمهاجرين	معدل الخصوبة
إفريقيا	4.83
أمريكا اللاتينية	2.46
أسيا	2.40
مناطق البلدان المصدرة للمهاجرين	**معدل الخصوبة**
أوروبا	1.41
المحيط	2.27
أمريكا الشمالية	1.99

[27] Galor, Oded, and Omer Moav. "Natural Selection and the Origin of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* (2002): 1133-91.

.

Source: World Population Prospects. Nations Unies. 2005, pourcentages calculés

تشير تقارير هيئة الأمم المتحدة أن عدد سكان الدول المتقدمة سينخفض ب 126 مليون فرد إذا لم تبق ظاهرة الهجرة في العالم على هذه الوتيرة ، كما أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع المحافظة على مستويات التطور الاقتصادي والتكنولوجي بدون التحاق حوالي 50 مليون مهاجر في السنوات العشر القادمة. [28]

- **زيادة فرص النمو**

فيما يخص أثار ظاهرة الهجرة على الدول المستقبلة نجدها عاملا أساسيا في استقرار الأسواق الاقتصادية حيث تعرف هذه الدول اضطرابات دورية خاصة في الأسواق المالية وسنحاول تبيان ذلك من خلال منحنى عرض و طلب العمل.

من خلال المنحنى أدناه نلاحظ أن منحنى العرض ينتقل من الوضعية S_0 إلى الوضعية S_1 وهذا تحت تأثير ظاهرة الهجرة خاصة المهاجرين المؤهلين مما يترتب عنه انخفاض في مستوى الأجور من مستوى W_0 إلى مستوى W_1، وعلى هذا سترتفع رفاهية المجتمع بمقدار شبه المنحرف المعبر عنه ب a,c ,h ,h+m من جهة. من جهة أخرى فإن المؤسسات ونتيجة الانخفاض في مستوى الأجور ستحقق أرباحا يعبر عنها بالمستطيل W_0 ,W_1,a ,b مما سيرفع من الاستثمار ويرتفع النمو بشكل عام.

شكل رقم (1-6): العلاقة بين الأجر الحقيقي وحجم اليد العاملة المؤهلة

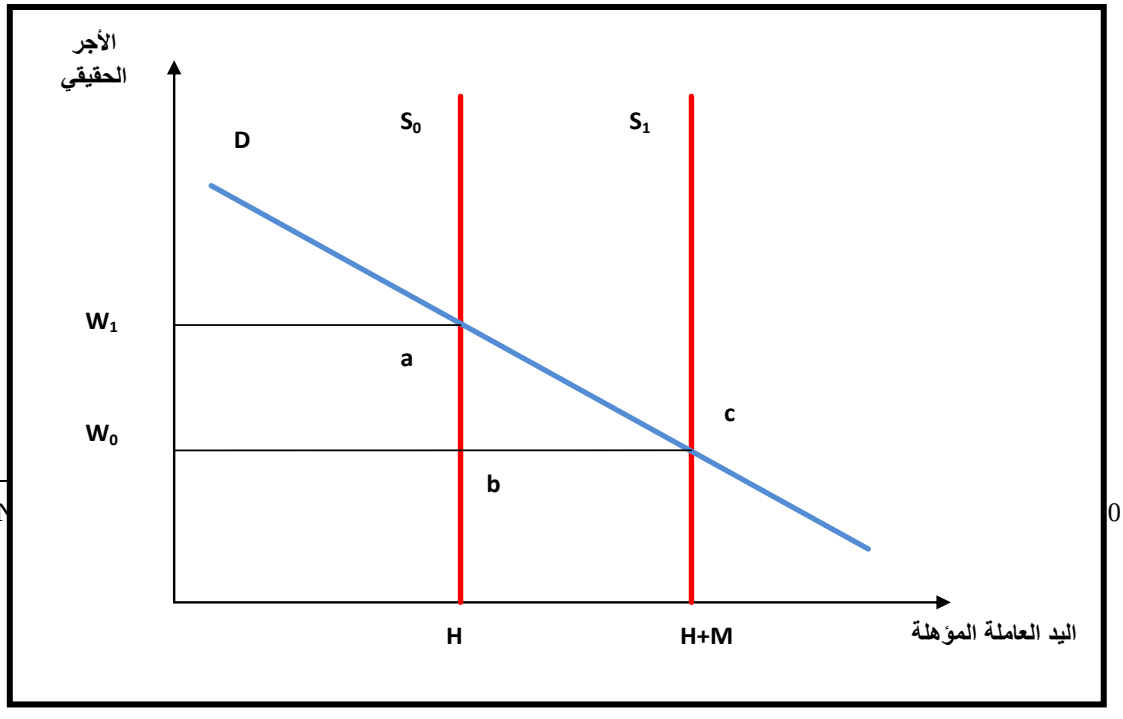

[28] N 011.

Source: Faini, Riccardo. "Migrations Et Transferts De Fonds. Impact Sur Les Pays D'origine." Revue d'économie du développement 21, no. 2 (2007): 153-82

- **رفع مستوى الاستثمار**

لزيادة العمال في الدول المستقبلة من طرف المهاجرين أثر إيجابي عليها في حالة تحقق الفرضية المبنية على أن المهاجرين يملئون مناصب العمل الشاغرة في سوق العمل فيلعبون دور المكمل نتيجة عدم تواجد تخصصاتهم في سوق العمل، وعلى هذا تؤدي هذه الاخيرة إلى قيام الاقتصاد باستثمارات جديدة. والشكل أدناه يمثل تؤثر قوى الطلب وعرض العمل في هذه الحالة من خلال منحنى الطلب الذي ينتقل إلى اليمين في حالة وجود مهاجرين مكملين لدورة الاقتصادية مما يدفع بمستوى الأجور إلى الارتفاع.

شكل رقم (1-7): العلاقة بين الأجر الحقيقي و اليد العاملة المؤهلة

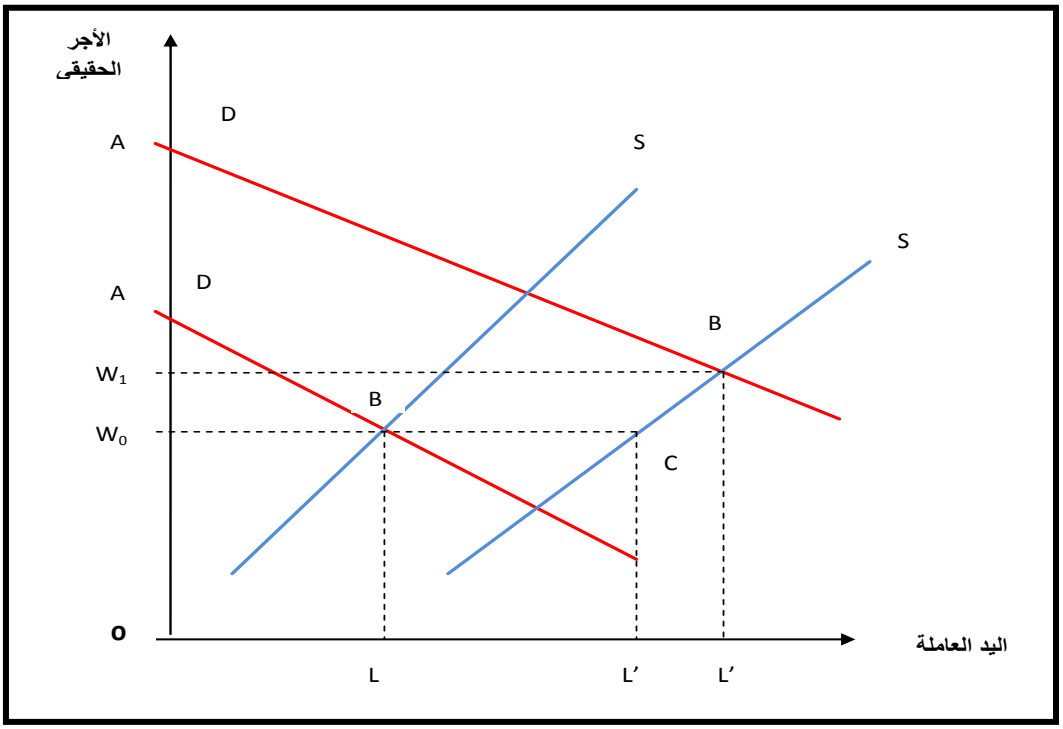

Source: Faini, Riccardo. "Migrations Et Transferts De Fonds. Impact Sur Les Pays D'origine." Revue d'économie du développement 21, no. 2 (2007): 153-82

ويمكن تلخيص جميع المكاسب التي تحققها المؤسسات والعمال في الجدول أدناه:

جدول رقم (1-6) : المكاسب التي يحققها كل من العمال و المؤسسات في ظل ظاهرة الهجرة

الحالة	ارباح المؤسسات	مكتسبات العمال		ΔPIB
الاكتفاء الذاتي من حيث العمال	ABw0المنطقة	w_0BLO منطقة		**منطقة**A'B'L'LBA (> 0)
تكملة سوق العمل من طرف المهاجرين	$A'B'w_1$ منطقة	w1B'L' منطقة		
		: مكاسب السكان الأصليين w0CL"O	مكاسب المهاجرين w1B'L'L"Cw0	

Source: Faini, Riccardo. "Migrations Et Transferts De Fonds. Impact Sur Les Pays D'origine." Revue d'économie du développement 21, no. 2 (2007): 153-82

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن المهاجرين لا يتسببون في انخفاض مستوى الأجور للسكان الأصلين بل بالعكس حيث يستطيعون تعويض ذلك من خلال الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد منه بما فيهم السكان الأصلين أي أن رفاهية الفرد داخل المجتمع المستقبل للمهاجرين ستزيد من خلال رفع مستوى الإنتاج و تنوعه الذي يحقق تلبية رغبات الفرد في تلك المجتمعات.

المطلب الثالث : سياسات الهجرة بين الجنوب و الشمال

إن مشكلة الهجرة الدولية ستبقى مطروحة ما دامت المجتمعات الاقتصادية تنمو وتتطور. ومن خلال الآثار المعروضة في المطلب السابق اتضح لنا أن لظاهرة الهجرة أثارا سلبية على كل من الدول المستقبلة والمصدرة لها وأخرى إيجابية. على هذا نجد كل من هذه الدول تضع سياسات تهدف للحد من سلبيات الظاهرة واستغلال إيجابيتها مما أوجد صراعات بين هذه الدول خاصة في محاور الاتفاقيات الاقتصادية التي تدرج ضمن أعمالها مسألة الهجرة.

لهذا سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم السياسات والآليات التي تعتمد عليها أهم المناطق المستقبلة للمهاجرين في العالم والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فهما يعتمدان على آليات انتقاء المهاجرين ويفضلان اليد العاملة المؤهلة أو عالية التأهيل من خلال وضع شروط ومواصفات مهنية للسماح للفرد المهاجر بالإقامة في المنطقة. من جهة أخرى يحاولان محاربة الهجرة غير الشرعية التي تنامت بسبب عدم السماح للأفراد الآخرين بالدخول.

فنجد الاتحاد الأوروبي يعتمد على جهاز يسمى بالشرطة الأوروبية أو اليوروبول وهو جهاز مسئول عن جمع البيانات وتبادلها مع مختلف الأجهزة الأمنية لدول الاتحاد في مختلف المجالات بما فيها الهجرة والهجرة غير الشرعية من خلال إحصاء عدد الداخلين والمغادرين إلى ومن الاتحاد الأوروبي.

قاعدة البيانات شنغن هي قاعدة تهتم بعدد التأشيرات التي تخرج من سفارات دول الأعضاء في الاتحاد فإذا رفضت تأشيرة دخول فرد من إحدى سفارات دولة في الاتحاد فلا يمكنه الحصول عليها من دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي.

نجد كذلك أن الاتحاد الأوروبي وضع جهاز يسمى بجهاز العودة أو الترحيل مهامه إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالعودة إلى بلدانهم الأصلية مقابل بعض الامتيازات المالية ويشرف عليه البرلمان الأوروبي.

أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فان سياستها تشمل نقطتين رئيسيتين هما بناء جدار عازل يشمل ثلث الحدود الجنوبية مع المكسيك أي ما يعادل 1200 كلم لمنع سكان قارة أمريكا جنوبية من التسلل إلى أراضيها والذين بلغ عددهم 11.6 مليون مهاجر سنة 2011 م. والنقطة الثانية تتمثل في برنامج يسمى بالعامل الضيف حيث يمنح للمهاجر بطاقة إقامة بمدة عمله داخل التراب الولايات المتحدة الأمريكية وتنقضي بانقضاء عقد عمله.

بينما تسعى الدول المتطورة لاجتذاب الأدمغة من الدول الأخرى تحشد جهودها للمحافظة على أدمغتها وعلى وضع حوافز لعدم هجرتها. ففي بريطانيا مثلاً قامت الحكومة باستيراد التكنولوجيا من الولايات

المتحدة لتحفيز علمائها على البقاء فيها وعدم الهجرة. أما في الصين فلقد وضعت سياسة تجبر أصحاب الإجازات الجامعية على العمل لمدة خمس سنوات داخل البلاد أو "افتداء" شهاداتهم بـ 6.000 دولار تُدفع للسلطات المعنية. أما في أوروبا فقد أُقرّت في اجتماعات المجلس الأوروبي المتعاقبة (لشبونه 2000، ستوكهولم 2001، برشلونه 2002 وبروكسل 2003) سياسة زيادة مخصصات الأبحاث بنسبة 3% من الناتج الملحي الإجمالي للحيلولة دون هجرة أدمغتها وجذب الأدمغة من باقي الدول بما فيها الولايات المتحدة الأميركية.[29]

أما الدول المصدرة للمهاجرين فبدأت في وضع سياسات للمحافظة على أدمغتها فنجد الهند (والتي كانت قد فقدت الآلاف من أدمغتها) اعتمدت أولاً إنشاء وزارة لشؤون الهنود المقيمين في الخارج بهدف التواصل مع المهاجرين وتسهيل مشاركتهم على مستوى أكبر في حياة الهند الاقتصادية ومساعدتهم كما أن العائدين منهم لا يضطرون إلى التنقل بين إدارات الدولة والوقوف في الصفوف الطويلة واختبار البيروقراطية وغيرها من العوائق، فيستطيعون تأدية كل حاجاتهم الإدارية والاستثمارية في هذه الوزارة. كما بدأت بالسماح بالجنسية المزدوجة ما دفع بالكثيرين من الهنود المغتربين إلى العودة مع المليارات من الدولارات يستقطبهم أيضًا وضع اقتصادي مزدهر وبيئة مضيافة للاستثمار والأعمال وفرح كبير بأنهم عادوا إلى وطنهم وإلى عائلاتهم. وفي الدول النامية مثل أثيوبيا وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا فشرِع أيضا في اتباع سياسات تساعد على الحدّ من هجرة الكفاءات العالية.[30]

وعلى العموم نلاحظ أن الدول النامية بما فيها الدول العربية تعتمد على سياسات تتمحور في النقاط التالية:

- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص.

[29] Giannoccolo, Pierpaolo. "Brain Drain Competition Policies in Europe: A Survey." (2005)
[30] Forum International for Ethiopians Living in Diaspora, (FIELD),Transforming Brain Drain Into Brain Gain, Final Report, Part I, p.4, January 14, 2005

- مراجعة نظام الأجور والحوافز وكذا مواقع المعلومات والتكنولوجيات الحديثة داخل المؤسسات العمومية بإعطائها الأولوية.
- تطوير الفضاء العام داخل الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة حتى تتمكن من الاحتفاظ بخبراتها.
- إعادة النظر في شروط وظروف العمل في بلدان حتى تصبح جذابة ومقنعة وتستجيب لشروط العيش الكريم.
- خلق قنوات للشراكة والمناولة بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.
- الاستفادة من الخبرات المهاجرة بخلق وسائل للتواصل معها (شبكات . بورصات . مواقع في الإنترنت، ملتقيات سنوية).
- تشجيع الخبرات الوطنية التي تستثمر في الخارج أو تحتل مواقع متقدمة في الشركات العالمية الكبرى على الاستثمار في الدول المصدرة للهجرة.

وإذا ما استمرّت هذه السياسات بالتصاعد ، فسوف نرى منافسة حادة بين الدول الأصلية والمستقبلة لاستقطاب هذه الثروات البشرية ما يعني ارتفاع أثمان هذه الكفاءات. ومن أجل هذا ظهرت بعض المنظمات الدولية التي تعمل على دراسة هذه الظاهرة محاولة إعطائها قالبا قانونيا للحد من الصراع بين الدول المصدرة المستقبلة. ومثال على ذلك هيئة الأمم المتحدة التي رسمت سياسات تنظيمية للهجرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- دعم المنظمة العالمية للهجرة وتكليفها بهذا الملف من أجل وضع سياسات بشكل يضمن مصالح جميع الدول المعنية.

- الحد من الهجرة غير الشرعية ومحاربة ظاهرة تهريب البشر من جهة وفتح قنوات الهجرة المشروعة لاستفادة الأفراد منها مع ضمان جميع حقوقهم. فمحاولة بعض الدول خاصة المستقبلة تشديد الهجرة سيشجع الهجرة غير المشروعة على المدى البعيد.
- الدول المستقبلة يجب عليها مراجعة سياساتها تجاه ظاهرة الهجرة وهذا من التحديات الكبرى لها مستقبلا.

أما المنظمة العالمية للهجرة (OIM) ، فهي تقدم مساعدة للحكومات وللشركاء الدوليين الآخرين في مجال الهجرة, حيث أصبحت واحدة من المنظمات الإنسانية الأكثر أهمية على الصعيد الدولي بفضل برامجها المتعلّقة بصحة المهاجرين ودمج اللاجئين والمهجّرين والعودة إلى الحياة المدنية . لا تنتمي هذه المنظمة إلى منظومة الأمم المتحدة لكنّ ذلك لا يمنعها من إقامة علاقات عمل عن كثب مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسياسات هذه المنظمة مبنية على دراسات ميدانية ينجزها خبراء أو مراقبون.

المبحث الثالث: هجرة الأدمغة

إن الآثار السلبية للهجرة الدولية لم تقتصر على هجرة الأفراد قليلي ومتوسطي التكوين وإنما شملت بشكل كبير الأفراد ذوي الكفاءات العالية أو ما يسمى بالعقول والأدمغة. هذه الأخيرة تعتبر مصدر النمو والتطور للمجتمعات لهذا حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين والسياسيين ومن هنا ارتأينا تخصيص مبحث من هذا البحث لظاهرة هجرة الأدمغة

المطلب الأول مفهوم و أسباب هجرة الأدمغة

1 مفهوم هجرة الأدمغة

ظهر مصطلح هجرة الأدمغة أو الكفاءات لأول مرة في سنة 1949، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين عبرت الصحافة البريطانية عن هجرة المهندسين والأطباء البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

بعد انشغال الحكومة بإعادة بناء ما خلفته الحرب. وقد أعطى الأكاديميون والباحثون عدة تعاريف لهجرة الأدمغة أهمها تعريف ديفين برينر الذي بيّن أن "الأموال والأفراد المؤهلين يتجهون إلى الأماكن التي يستفيدون منها ويفيدون فيها" أما منظمة اليونسكو عرفت الظاهرة على أنها "نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول بحيث تتميز باتجاه واحد (من الدول النامية التي لا تستطيع استغلال هذا النوع من الكفاءات إلى الدول المتقدمة التي بإمكانها توظيفهم) أما الاتجاه المعاكس فيسمى بالنقل التكنولوجي المباشر وهو أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية".

من خلال بحثنا وجدنا لهجرة الأدمغة نمطين أساسيان يتحددان من خلال آلية انتقال الأدمغة من دولة إلى أخرى يتمثلان في:

- **نمط تبادل العقول والأدمغة**

يشتمل هذا المصطلح على تبادل العقول والمهارات مابين الدول وعادة ما تكون أصل تلك التبادلات اتفاقيات اقتصادية أو علمية أو ثقافية تتم مابين الدول المتقدمة بهدف التكامل المعرفي أو لأجل العمل المشترك في مشاريع علمية وبحثية تعود على الطرفين بالنفع المعرفي والمعلوماتي ، ناهيك عن الخبرة المكتسبة المتولدة نتيجة لذلك. و هذا النمط نجده بقوة في القارة الآسيوية ، فالصين والهند تأتيان في المرتبة الأولى من حيث إبرام اتفاقيات التبادل المعرفي بينهما وبين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الدول العربية فنجد أن دول الخليج بدأت تستعمل هذا النوع من الهجرة لتنمية قدرات كفاءاتها واستغلال الكفاءات الخارجية.

- **نمط استنزاف العقول والأدمغة**

إن استنزاف العقول عادة ما يتم بين الدول المتخلفة (الفقيرة) والدول المتقدمة (الغنية) من خلال الرفع من العوامل الطاردة والجاذبة للعقول والكفاءات. هذه العملية تسير دائما باتجاه واحد أي منها إلى صالح

الدول المتقدمة وبدرجة أقل إلى دول نامية أخرى. وطبقا للإحصائيات الأمريكية للفترة ما بين 1960-1987 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية هجرة أكثر من 850 ألف إطار ذي كفاءة عالية علمية من الدول النامية.[31]

لذا ازداد اهتمام المفكرين والأكاديميين حول معرفة وتحليل أسباب ظاهرة هجرة الأدمغة واختلفوا إلى حد ما في رؤيتهم لها وهذا حسب الخصائص المكونة لكل دولة حيث لا تتشابه عوامل طرد وجذب العقول البشرية من منطقة إلى أخرى إلا أنهم اتفقوا على نقطتين رئيسيتين:

- إن ظاهرة هجرة الأدمغة أخذت أبعاد جديدة واتسع نطاقها في الدول النامية ليصل حتى الدول المتقدمة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة.
- زيادة قوة الارتباط الذي أصبح مباشرا بين توفر الكفاءات والتنمية على مستوى المجتمعات بصفة عامة والاقتصاد بصفة خاصة.

2 -عوامل طرد و جذب الكفاءات

الدراسات المنجزة لتفسير ظاهرة هجرة الأدمغة أو الكفاءات اعتمدت في غالبيتها على نظرية العوامل الطاردة والجاذبة للأفراد وسنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني. حيث تصف هذه النظرية أن هناك عوامل طرد للكفاءات في المواطن الأصلية وأخرى جاذبة لهم في الدول المستقبلة حيث يمكن تلخيص الأولى في النقاط التالية:

- **عوامل طرد الأدمغة**

[31] Adams, Richard. "Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa." Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region Population Division Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat Beirut, 2006.

- قلة قدرة الدول الأصلية على توظيف الكفاءات داخل أسواقها لضعف التكنولوجيا فيها. فيصبحون عاطلين عن العمل أو يشغلون وظائف لا تتوافق مع تخصصاتهم ومستوياتهم مما يدفعهم إلى الهجرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهذه الوظائف تقدم لهم مقابل مردود مالي ضعيف ما يؤدي إلى انخفاض مستواهم المعيشي فالأجور التي يتقاضونها لا تؤمن لهم ظروف العيش الكريمة.
- نتيجة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة ونهجها الأمني في العديد من الدول النامية فقد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد نوعية البحوث العلمية التي يتم التعامل معها خدمة لرؤيته السياسية. مما يجعل الباحثين يترددون في تحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما من أجل معالجتها وتقديم الحلول العلمية المناسبة لها خوفا من أن تكون نتائج تلك الأبحاث والحلول مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة الأمر التي تصادر نتائج البحث أو تمنعها من النشر.
- نجد كذلك أن عدم اهتمام الدول الأصلية بهذا النوع من الكفاءات راجع إلى الركود الموجود في تطور القوى المنتجة. ونلمس هذا في بقاء وسائل الإنتاج بدائية أو ضعيفة التكنولوجيا واقتصارها على القطاع الزراعي والصيد. أما القطاعات الحيوية كالصحة فلا تحتوي حتى على البنى التحتية وتبرز هذه الحالة خاصة في الدول الفقيرة غير النفطية.
- وجود التفرقة الواضحة بين خريجي الجامعات الوطنية وخريجي الجامعات الأجنبية مما أدى إلى تشجيع الدراسة في الخارج وساعد على انتشار استخدام الكفاءات الأجنبية على حساب الكفاءات الوطنية مما شكل دافع طرد لهم إلى خارج حدود الوطن.

- و في غالب الأحيان يكون سبب هذه الظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المتمثل في البيروقراطية، التشريعات القانونية، تقيد الحريات وعدم فتح المجال للإبداع مما يدفع هذا النوع من الكفاءات إلى البحث عن مجتمعات تؤمن له حقوقه.
- عدم التوازن بين المنظومة التربوية والمنظومة التنموية فالتكوين في الكثير من الدول النامية يعمل على توفير جميع الاختصاصات العلمية الممكنة إلا أن سوق العمل والسياسة التنموية في البلاد لا يعتمدان على كل المؤهلات التي يوفرها النظام التعليمي مما يدفع الكثير منهم إلى ترك أوطانهم الأصلية.

- **عوامل جذب الكفاءات**

- رغم وقوف الدول المستقبلة للمهاجرين ضد هجرة أفراد الدول النامية إليها إلا أنها تتبنى سياسات مخططة ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول. على سبيل المثال أصدر الكونغرس الأميركي قراراً بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من 90 ألفا في السنة إلى 150ألف ثم الى210 ألف خلال العام الماضي[32].
- تهيئ الدول المستقبلة _والتي تكون في أغلب الأحيان متقدمة_ المحيط العلمي الذي يحفز على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات حيث أن ظروف العمل في البلدان المتقدمة مشجعة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة.

[32] فاطمة زهرة افريحة عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر ، من بحوث ندوة هجرة الكفاءات العربية التي نظمتها الاكوا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص155/ 156.

- توفير الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من تمويل فرص عمل هامة ومجزية مادياً وتشكل إغراء قويا للعقول المتواجدة بالدول الأصلية بما توفره من مستوى مع يشي ممتاز وضمانات اجتماعية وخدماتها العديدة فضلا عن توفر كل وسائل الاستهلاك والرفاهية المادية وتسهيلاته[33].
- انخفاض نسبة العقول العلمية في الدول المتقدمة صناعياً بسبب انخفاض نسب الولادة وعدد المتخصصين في الفروع العلمية والتقنية مما يجعلها تبحث عن عقول وكفاءات أجنبية وتقدم لها الإغراءات المادية لملئ هذا الفراغ وبخاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصلت غالبية الدول المتقدمة إلى مستوى دون النمو السكاني الصفري بينما يسير هذا المعدل في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية في الاتجاه المعاكس[34].

المطلب الثاني: واقع الدول النامية من ظاهرة هجرة الأدمغة

إن تقدم ظروف العيش في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الاستقرار السياسي والتقدم التكنولوجي أدى إلى تزايد ظاهرة هجرة الأدمغة من الدول النامية. فعلماء هذه الدول شكلوا ما يقارب 13 % من مجموع علماء الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1967م. وآخر الإحصائيات المتحصل عليها أظهرت أن قارة إفريقيا أصبحت أكبر متضرر من هروب أدمغتها إلى الخارج. حيث سجلت هذه الأخيرة نسبة 31 % من مجموع المهاجرين الأفارقة في سنة 2000 م لتصل إلى مستويات قياسية في بعض المناطق الاستوائية في القارة متجاوزة 65 % من حجم المهاجرين في المنطقة. ومن خلال تحليلينا لمعطيات هذه الظاهرة يتبين لنا أن هناك مناطق تفوق فيها نسبة المهاجرين المؤهلين نسبة 50 % والمقدرة ب 13 دولة. تأتي في المرتبة الثانية 22 دولة والتي تصل نسبة المؤهلين المهاجرين منها نسبة 45 %, تليها 16 دولة بنسبة تفوق 20 %. وفي الأخير تأتي الدول التي نسبة نزوح المؤهلين

[33] مجلة البرلمان العربي ، السنة/ ديسمبر 2001، العدد / 22 ,ص2-3

[34] فالح عبد القادر حلمي, مستقبل الرأسمالية , من منشورات بيت الحكمة ، طبع شركة السرمد ، 2000م ص204

فيها أقل من 20 % من بينها الجزائر ب 16 %.[35] والشكل التالي يمثل نسب الدول الإفريقية من ظاهرة هجرة الادمغة.

شكل رقم(1-8) يمثل نسب هجرة الادمغة في القارة الافريقية

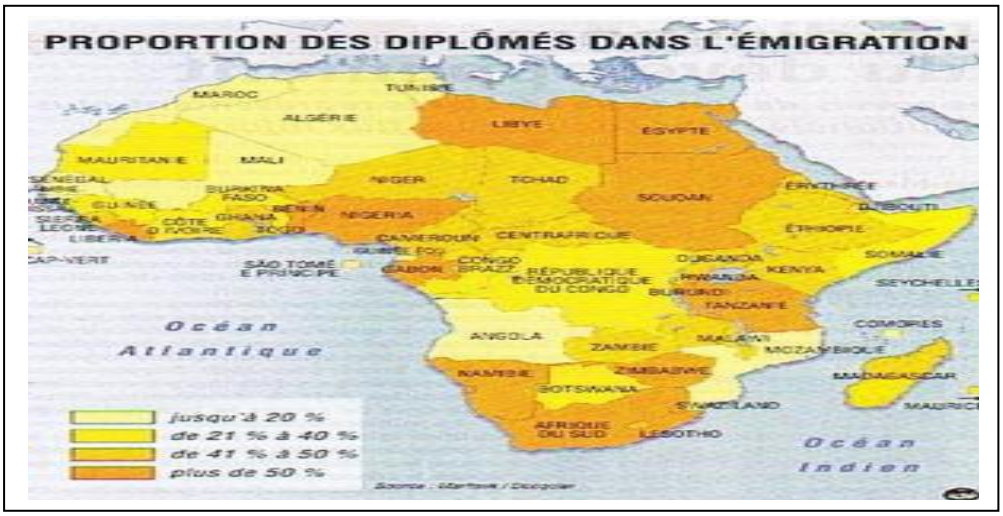

Source : Emigration, stopper l'hémorragie, Publié dans l'Etat de l'Afrique 2006, par Abdeslam Marfouk

هذا التفاوت في نسب هجرة الأدمغة بين مختلف الدول الإفريقية ناتج عن خصائص كل دولة من حيث التركيبة الاقتصادية, الاجتماعية و السياسية. وعلى هذا يمكن تقسيم الدول من حيث الخصائص وعلاقتها بنسب هجرة الأدمغة إلى أربعة أصناف:

[35] Frédéric Docquier, Olivier Lohest, and Abdeslam Marfouk, "Brain drain in developing regions (1990-2000)," (IZA Discussion Papers, 2005).

- الصنف الأول من الدول نجد نسبة هجرة الأدمغة فيه الأضعف في القارة نتيجة توفر هذه الدول على ثروات طبيعة ومؤهلات بشرية توظف في قطاع استغلال الثروة مع استقرار سياسي إلى حد كبير مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر.
- الصنف الثاني نجد فيه دولا لا تتوفر على ثروات طبيعة لكنها تضم مؤهلات بشرية تستغل في قطاع الخدمات والسياحة بحيث تكون هجرة الأدمغة فيه أكبر من الصنف الأول وأقل من الصنف الثالث مثل تونس و أنغولا.
- الصنف الثالث من الدول مستويات هجرة الأدمغة فيه كبيرة نتيجة توفر هذه الدول على ثروات طبيعية لكن تقل فيها المؤهلات البشرية مما يدفع الدول إلى الاستنجاد بمؤسسات خارجية لا توظف المؤهلات المحلية المتوفرة مما يدفع هذه الأخيرة إلى الهجرة مثل دولة نيجيريا.
- الصنف الرابع من الدول يفتقر إلى الثروات الطبيعية والمؤهلات البشرية زيادة إلى قلة الكثافة السكانية فيه. كل هذا يدفع بالأدمغة إلى الهجرة إلى الدول الغنية مثل دولة الرأس الأخضر[36].

تجدر الإشارة إلى أن هجرة الأدمغة بالنسبة للصنف الأول من الدول لها تأثيرات كبيرة على اقتصاديتها فالجزائر قاربت خسارتها نتيجة هذه الظاهرة مابين سنة 1992 – 1996 40 مليار دولار. قدر هذا الرقم على أساس أن كل كفاءة علمية تكلف الجزائر في تكوينها 100.000 دولار هذا من جهة. ومن جهة أخرى عدم إمكانية استغلال كفاءتها والاستعانة بالكفاءات الخارجية مثل القطاع الصحي فنرى أن السياسة الجزائرية تلجا إلى الأطباء الصينيين والأوروبيين الذين يتقاضون أربعة أضعاف الطبيب الجزائري الذي يفضل الهجرة إلى الخارج خاصة فرنسا. بحيث يمثل عدد الأطباء الجزائريين الذين يشتغلون فوق التراب الفرنسي المرتبة الأولى مغاربيا بنسبة 10,26 % من مجموع 9112 طبيبا أجنبيا. وتأتي المغرب في

[36] Docquier, Frédéric, Olivier Lohest, and Abdeslam Marfouk. "Brain Drain in Developing Regions (1990-2000)." IZA Discussion Papers, 2005.

المرتبة الثانية ب7,69 % تليها تونس ب 4,85 %.[37] .وأضاف تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن 70 % من مدرسي معهد الرياضيات بجامعة الجزائر لم يعودوا إلى أرض الوطن بعد تكميل تكوينهم مما دفع بالمؤسسات المعنية إلى مطالبتهم بتكاليف التكوين والإقامة.نفس التقرير أفاد أن ما يقارب 40000 باحث جزائري هاجر إلى خارج الوطن في الفترة الممتدة مابين سنة 1990–2000. هذه الأرقام تعكس نسبة التكاليف التي تتكبدها الخزينة دون تمكن المحيط الاقتصادي من استغلال هذه الكفاءات.

على هذا الواقع فإن هجرة الادمغة أصبحت هاجس جميع الدول العربية التي تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة واحتياطات صرف ضخمة. والجدول التالي يمثل نسبة الأدمغة المهاجرة من العدد الكلي للمهاجرين في الدول العربية.

جدول رقم(1–7) نسبة المهاجرين الاكفاء من مجموع المهاجرين في كل دولة عربية

البلد	**الكويت**	**الاردن**	**العراق**	**ايران**	**مصر**	**الجزائر**
نسبة الادمغة المهاجرة من مجموع المهاجرين	67,8	55,6	38,6	58,6	58,9	14,1
البلد	**السعودية**	**قطر**	**عمان**	**المغرب**	**ليبيا**	**لبنان**
نسبة الادمغة المهاجرة من مجموع المهاجرين	64,6	69,6	62,7	12,9	54,1	44,5
البلد	**اليمن**	**فلسطين**	**الامارات العربية**	**تونس**	**سوريا**	
نسبة الادمغة المهاجرة من مجموع المهاجرين	34,5	55	67,3	14,9	44,3	

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية (اكو) لدول غرب اسيا, الامم المتحدة, لعام 2000م.

وفي أغلب الدول العربية يشكل الأطباء أكبر نسبة من المهاجرين الأكفاء حيث وصلت في سنة 2000 إلى 50 % ثم في المرتبة الثانية يأتي المهندسون بجميع تخصصاتهم بنسبة 23 % و آخر مرتبة نجد علماء الطب ب 15 %، لمسنا من خلال تصفحنا للأبحاث التي أنجزت في هذا السياق عدم و جود أرقام صحيحة تعكس حجم هذه الظاهرة رغم أن هناك العديد من المحاولات العلمية من أجل حصر هذه

[37] الإحصاءات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، الذي هو بمثابة هيئة رقابة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية :عن الندوة العلمية حول هجرة الأدمغة الذي أقيم في مقر جريدة الشعب 13 افريل 20011 م

الظاهرة في أرقام. وأهم هذه الأعمال نجد Docquier et Marfouk 2004 الذي وضع الصيغة الرياضية لحساب حدة هجرة الأدمغة التي كانت على النحو التالي:

$$m^{j}_{t,s} = \frac{M^{j}_{t,s}}{N^{j}_{t,s} + M^{j}_{t,s}}$$

$m^{j}_{t,s}$ يمثل حدة هجرة الأدمغة في البلد j .

$M^{j}_{t,s}$ يمثل عدد الأفراد المولودين في البلد j والمتحصلين على مستوى تعليمي s في الفترة t والمقيمين في الخارج.

$N^{j}_{t,s}$ يمثل عدد الأفراد الذين تفوق أعمارهم ال 25 سنة في البلد j والمتحصلين على مستوى تعليمي s في الفترة t .

نتائج هذا البحث عبارة عن قاعدة بيانات تخص مجموعة من الدول الإفريقية في بداية الأمر لتعمم على جميع دول العالم و تقدم جميع المعلومات فيما يخص مكونات النموذج. الجدول التالي يمثل مجموعة من دول الإفريقية الأكبر نسبة من ظاهرة هجرة الأدمغة

جدول رقم (1–8) يمثل نسبة المهاجرين في كل مستوى تعليمي لبعض البلدان الافريقية

البلدان الإفريقية	نسبة المهاجرين من كل مستوى تعليمي		
	مستوى الابتدائي	مستوى الأساسي	مستوى الجامعي
انغولا	2,1	3,4	**25,6**
غينيا الاستوائية	2,9	6,4	**34,1**
رأس الأخضر	14,7	60,9	**69**
نيجيريا	0,1	3,7	**36,1**
جنوب إفريقيا	0,4	0,5	**5,4**

Source : Base des données Frédéric Docquier et Marfouk 2004.

أرقام الجدول توضح أن معظم الدول الإفريقية تعاني من ظاهرة هجرة الأدمغة حيث وصلت نسب هجرتهم إلى مستويات قياسية لتصل إلى نسبة 69 % من المؤهلين من دولة الرأس الأخضر. ويجب الإشارة إلى أن هذه النسبة ترتفع بانخفاض الكثافة السكانية للبلد.

المطلب الثالث استراتجيات الدول النامية للحد من هجرة أدمغتها

منذ أن تفشت ظاهرة هجرة الأدمغة في الدول النامية حاولت وضع سياسات واستراتجيات ليس بهدف القضاء على الظاهرة وذلك لوجود عوامل طاردة المتعلقة بالتنمية، وإنما الحد منها وتقليصها عن طريق استرجاع بعض الكفاءات المهاجرة والحفاظ على التي في الوطن هذا من جهة. ومن جهة أخرى محاولة الدول استغلال الأموال المحولة من هذه الطبقة من المهاجرين و صهرها في العجلة التنموية. ومن أهم النماذج في هذا الميدان نجد البرنامج الأول لهيئة الأمم المتحدة والمسمى توكتان.

1 برنامج توكتان

وضع هذا البرنامج في سنة 1990 من طرف هيئة الأمم المتحدة محاولة لتخفيف حدة هجرة الكفاءات على كل الدول التي ترغب في الانضمام إلى هذا البرنامج عن طريق وضع جسر واصل بين الكفاءات المهاجرة وأوطانهم الأصلية من أجل الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم العلمية بتنظيم تربصات قصيرة يمكن أن تدوم إلى ستة أشهر يتبادل من خلالها المغتربون والكفاءات الأصلية معارفهم العلمية اللغوية والثقافية. انضمت إلى هذا البرنامج 49 دولة من بينها الجزائر وأشاد تقرير هيئة الامم المتحدة بدور هذا البرنامج في كل من المغرب وفلسطين. حيث تمكن المغرب من استغلال هذه الكفاءات في ميدان هيكلة السياحة المغربية التي أعطت ثمارها لاحقا. وجمع أول لقاء في المغرب 300 باحثا من بينهم 180 مهاجر.[38]

[38] Projet EUROMED Migration III Réunion entre pairs en matière de Migration et Développement/ 18-19 novembre 2012 Madrid.

2 -التجربة الصينية في استرجاع أدمغتها

بعد تبني الحكومة الصينية لسياسة الانفتاح, ركزت كل جهودها في استرجاع اليد العاملة المؤهلة و التي قدرت ب 1.067 مليون طالب جامعي و الذين هاجرو ما بين سنة 1978 و 2006 , و هذا من خلال برامج علمية أو إدماجهم كهمزة وصل بين المؤسسات العالمية المهتمة بالسوق الصينية و الحكومة الصينية, حيث عرضت عليهم أجور كبيرة جدا مقارنة بما ينقضاه الصينيون و التي تراوحت بين 200000 دولار أمريكي إلى 300000 دولار أمريكي و هذا حسب التخصص و حجم المشروع المدمج فيه المهاجر العائد.

ففي مجال استرجاع الأدمغة, أصبحت الصين من بين الدول الرائدة من خلال عدد البرامج و تنوعها في مجال عودة المهاجرين, و من بين أهم البرامج نذكر ما يلي:

- صندوق الإعانة الموجه إلى البحث العلمي و التكنولوجي للمهاجرين العائدين, و يعد هذا البرنامج الأقدم, حيث تم تأسيسه سنة 1990, و يضم 24 برنامج علمي يعمل من خلاله, 10926 مهاجر عائد.
- برنامج تأهيل الأدمغة, حيث وجه هذا البرنامج إلى تكوين الأدمغة العائدة و التي تحمل شهادة بروفيسور حديثا, حيث أسس هذا الأخير سنة 1993 , و لازال قائم حيث أدرج هذا البرنامج 922 شخص إلى حد ألان.
- برنامج الشنوي, يهتم باستقطاب المهاجرين الصينيين الذين يحملون شهادة دكتوراه و لهم صمعة على مستوى البلد المستقبل لهم, أسس هذا البرنامج سنة 1996 و يضم إلى غاية الساعة حوالي 8000 شخص.

- برنامج مئة موهبة, مخصص إلى الأبحاث التي يقوم بها الصينيون في الخارج, بحيث تمنح الأكاديمية الصينية للعلوم و التكنولوجيا, ما يعادل مليونين ين لأحسن الباحثين, من اجل إقامة مخابر علمية في التراب الصيني و شراء كل العتاد اللازم لذلك.[39]

3 -التجربة المغربية في استرجاع أدمغتها

نتيجة نقص الموارد الطبيعية, و المؤهلات البشرية على مستوى الاقتصاد المغربي, يحاول هذا الأخير إلى إيجاد السياسات الأمثل التي تحقق له استرجاع اكبر عدد ممكن من اليد العاملة المؤهلة و التي تنشط في الخارج, فزيادة إلى برنامج توكتان, نجد أن المغرب أطلق عدة مبادرات أخرى, أهمها مبادرة فينكوم (Forum internationales des compétences marocains) , هذا البرنامج أسس سنة 2004 من خلال تضافر جهود وزارة التعليم العالي المغربية و وزارة المنتدبة للجارية المغربية , حيث تمكنتا من إنشاء قاعدة بيانات للمؤهلين المغربين في الخارج حسب تخصصاتهم, أين تعمل الحكومة المغربية لتوظيف هؤلاء كل على حسب تخصصاته, فمن خلال هذا البرنامج أو المبادرة استطاعة المغرب أن تكون من بين أحسن الدول في مجال المعلوماتية في إفريقيا. [40]

بدأت الجزائر تنتهج سياسة اجتذاب أدمغتها من خلال وضع ملتقيات علمية, التي توجه دعوة مشاركة للمهاجرين الجزائريين المؤهلين, من اجل تبادل المعلومات و إشراكهم في سياسة التنموية, حيث أقيمة أول جامعة صيفية في الجزائر للكفاءات المقيمة في الخارج سنة 2011, اين التحق بهذه التظاهرة 120 باحثا من الخارج, و كان الهدف من هذه الأخيرة توطيد جسر الاتصال, و بحث سبل استغلال هؤلاء المهاجرين في بعث السياسة التنموية .

[39] Le Bail, Hélène, and Wei Shen. "Le retour des «cerveaux» en Chine: quel impact socio-politique." Asie. Visions 11 (2008).
[40] Belguendouz, Abdelkrim. "Compétences marocaines expatriées: Quelles politiques de mobilisation suivies pour le développement du Maroc? Du TOKTEN au FINCOME." (2010).

ضريبة باغواتي

و قد اقترحت هذه الضريبة من أجل تخفيف الآثار السلبية لهجرة الأدمغة على بلد المنشأ. و فيما يتعلق بالفئة الثانية من التدابير ،فقد كان الباحثين في هذه الفترة يفكرون في إقامة نظام للضرائب من اجل تعويض الخسائر في الاستثمارات العامة لتشكيل رأسمال بشري ملتزم ببلد المنشأ ، هذه "الضريبة على العقول"، سميت فيما بعد "ضريبة Bhagwati" و التي كان من المفترض أن تدفع للمهاجرين ذوي مستوى تعليم عالي أو مؤهلات عالية في بلد الهجرة ، في نهاية المطاف يجب أن تدفع ضريبة الدخل للأمم المتحدة لتمويل مشاريع التنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين ،وفي أعقاب مناقشات عديدة مثيرة للجدل حول هذا الاقتراح، لم تتحقق هذه الفكرة لأنها أثارت العداء لكثير من البلدان والمهاجرين . جميع البحوث التي أجريت خلال هذا الوقت على الآثار السلبية للهجرة هي معروفة تحت مصطلح الرؤية 'التقليدية' أو 'المتشائمة".[41]

خاتمة الفصل

[41] Dumitru, Speranta. "Migration Qualifiée, Développement Et Égalité Des Chances. Une Critique De La Taxe Bhagwati." *Revue de philosophie économique* 13, no. 2 (2012): 63-91.
.

من خلال هذا الفصل توصلنا على أن ظاهرة الهجرة هي نعمة و نقمة لكل من الدول المستقبلة للمهاجرين و مصدرة لهم, حيث تستفيد الدول المستقبلة للمهاجرين من عنصر التكملة الاقتصادية من خلال توفر اختصاصات لدى المهاجرين لا يملكها السكان الأصلين ما يدفع بالحركة الاستثمارية و خلق سلع جديدة في السوق ما يضمن زيادة رفاهية المجتمع, و نلمس هذه النتيجة الأخيرة من خلال خفض المهاجرين لمستويات الأجور ما يعمل على تحويل الفارق إلى استثمارات جديدة تعمل على ال حد من البطالة في الدول المستقبلة لها.

إلا ان هذه الدول نجدها تضع سياسات لكبح معدلات الهجرة إليها نتيجة ارتفاع قوى الطلب عن العمل فيها و ارتفاع مستويات البطالة, حيث ركزت هذه السياسات على وضع شروط تاهيلية لمهاجرين من اجل استغلال إلا اليد العاملة المؤهلة و مكونة جيدا, ما أدى إلى استنزاف عقول الدول النامية التي تشتكي أصلا نقص اليد العاملة المؤهلة في بعث النشاط التنموي فيها من جهة و من جهة أخرى خسارة التكاليف التكوينية لهذا النوع من اليد العاملة, فعلى هذا الواقع تحاول الدول المصدرة لمهاجرين من تعويض هذه التكاليف من خلال التحويلات المالية التي أصبحت محل اهتمام العالم لما تمثله من أهمية اقتصادية.

تمهيد

نتيجة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الثقافية، أدت الزيادة في نسبة المهاجرين عبر العالم إلى تفاقم أثارها على مستوى كل من الدول المستقبلة و المصدرة لها ، فنتج عن هذا الواقع اهتمام الأكاديميين بهذه الظاهرة، حيث وجدت العديد من الدراسات و النماذج التي حاولت إعطاء توضيحات حول ظاهرة الهجرة، فكان الهدف من هذا الفصل هو الإلمام بالنظريات المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية، حيث قمنا بتقسيم هذه النظريات حسب توجهها التحليلي إلى قسمين ، الأول يشمل تحليل الظاهرة من حيث محدداتها أو الأسباب التي تدفع بالفرد والجماعة لترك بلدانهم الأصلية ، و الثاني يهتم بتفسير الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة على كل من البلدان الأصلية والمستقبلة للمهاجرين.

المبحث الأول: النظريات المفسرة لمحددات ظاهرة الهجرة الدولية

تهتم هذه النظريات بتحديد محددات ظاهرة الهجرة الدولية وتحليلها، فهي تهدف إلى تقديم توضيحات حول نشأة التدفقات ، ولكن رغم الهدف المشترك للنماذج المقترحة إلا أنه يمكن تحديد مجموعة متنوعة من المفاهيم المختلفة والفرضيات المتضاربة ومستويات تحليل منفصلة لهذه الأخيرة دون السعي لأن تكون شاملة.

يتم تصنيف النظريات التي تفسر بدء عملية الهجرة استنادا إلى مستويات التحليل التالية:

أولا ينصب التركيز على دراسة مقاربات الاقتصاد الكلي والذي يسمى كذلك بالبنيوي Structuralistes مع الأخذ بعين الاعتبار القوى الخارجية التي تؤثر في تنقل الأفراد خارجيا ، فيدور شرح هذه النظريات حول وحدة التحليل التي تتمثل في المجتمع أو البلد ، حيث سنقوم بالتطرق الى دراسة ثلاث نظريات تتعلق بهذا التصنيف هي نظرية الاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي، نظرية ازدواجية سوق العمل ونظرية النظم العالمية.

ثانيا يتضمن هذا المستوى تحليل مقاربات الاقتصاد الجزئي المستوحاة من الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي، والتي تقوم على الفكرة القائلة بأنه يتم اتخاذ قرار الهجرة على المستوى الفردي ، حيث ينظر للمهاجر على أن سلوكه عقلاني ، يهدف من خلاله إلى تحقيق رفاهيته. فحسب نموذج الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي، تمثل الهجرة قرارا فرديا يتخذ بعد التقييم العقلاني للتكاليف و الفوائد، في حين أنه حسب نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة التي ترى أن قرار الهجرة لا يقوم فقط على المستوى الفردي ولكن على مستوى العائلة أو الجماعة . هذا النموذج يؤكد أن الغرض من الهجرة ليس فقط تعظيم الإيرادات و إنما كذلك التقليل من المخاطر حسب النموذج النيوكلاسيكي الذي يأخذ في الحسبان سوق العمل.

أما حسب ثالث نموذج وهو "دفع/سحب" المقدم في فئة مقاربات الاقتصاد الجزئي للهجرة الخارجية فإن اتخاذ قرار الهجرة يكون على المستوى الفردي كما هو الحال في النموذج النيوكلاسيكي إضافة إلى الأخذ في الحسبان عوامل الطرد والدفع في البلد الأصلي وعوامل الجذب والسحب في البلد المستقبل.

وأخيرا يتم عرض النظريات الوسيطية التي تحاول دمج المستويين الكلي والجزئي لأجل شرح محددات تدفقات الهجرة الخارجية أين يتم تحليل نموذج النظامية وذي الدوافع السياسية وكذا المقاربات الأكثر حداثة مثل نظرية الشبكات.

المطلب الاول: مقاربات الاقتصاد الكلي

بالنسبة لتفسير نظريات الاقتصاد الكلى لظاهرة الهجرة ، فهي تستند على أسواق العمل حيث الفجوات أو الاختلافات في الأجور الناجمة عن عدم المساواة في العلاقة بين اليد العاملة و رأس المال، من خلال تحفيز العاملين على الانتقال نحو المناطق التي تقدم أجور أعلى من جهة ، ومن جهة أخرى الطلب المستمر لليد العاملة لوظائف وضعت أسفل السلم الاجتماعي من قبل البلد المضيف والتي هي غالبا البلدان المتقدمة. وبالنسبة لنظرية النظم العالمية فحسب روادها فإن التنقل الخارجي للأفراد هو نتيجة طبيعية ناجمة عن تغلغل الرأسمالية في الدول غير الرأسمالية وهو ما يعرف بالهامشية Périphériques.

1 -النموذج الاقتصادي الكلي النيوكلاسيكي

تعتبر الهجرة في هذه النماذج جزءا لا يتجزأ من التنمية ، فقد اعتبرت أسباب الهجرة في معظمها اقتصادية. هذه الفكرة قد طورت لاحقا من قبل Lewis1954 و Horris.Todero **1970** الذين وضعوا الأسس النظرية للمقاربة النيوكلاسيكية.[1]

[1] Krichel, Thomas, and Paul Levine. "The Welfare Economics of Rural-to-Urban Migration: The Harris-Todaro Model Revisited." *Journal of Regional Science* 39, no. 3 (1999): 429-47.

تم تطوير النظرية النيوكلاسيكية في إطار الهجرة الداخلية وقد ركز التحليل خصوصا على الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية كأحد عناصر التنمية ، فالمناطق الريفية تتوفر على فائض اليد العاملة للاقتصاد الصناعي في المناطق الحضرية Lewis1954[2] فبتطبيق النماذج الاقتصادية النيوكلاسيكية على السلم الدولي أي على المستوى الكلي وشرح الاختلافات الهيكلية ما بين الدول، وخصوصا تلك التي على أسواق العمل والتي تترجم من خلال الاختلافات في الأجور ، حيث تشجع الأفراد على التنقل من مناطق الدخل المنخفض إلى مناطق ذات الدخل المرتفع، هذا التنقل لليد العاملة يعتبر إيجابيا لأنه يؤدي إلى تقليص الفوارق والتوجه نحو التقارب الدولي في مجال الأجور. حسب النظرية النيوكلاسيكية فإن اختلاف الأجور الحقيقية ما بين الدول يسبب نوعين من التدفق ات والتي من خلالها يتحقق توازن اقتصادي جديد، حيث يصبح مستوى الأجور الحقيقي هو نفسه في جميع البلدان ، بالنسبة للتدفق الأول يحتوي على تنقل اليد العاملة من البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى ذات الأجور المرتفعة ، أما التدفق الثاني يكون انتقال رأس المال من البلدان المستقبلة للمهاجرين إلى الدول المصدرة لهم. فيكون اتجاه موجة الهجرة من البلدان المصدرة للمهاجرين الذين هم عموما أقل تطورا أين عامل العمل متوفر و عامل رأس المال منخفض، أما الثاني فيمثل تدفق رأس المال في الاتجاه المعاكس ، فتنقل اليد العاملة يؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة بجعلها أقل ندرة في بلد المقصد وأقل كثافة في بلد المنشأ. ففي عالم مثالي نيوكلاسيكي تكون عملية المعادلة بين أسعار العوامل "نموذج Hechscher-Ohlin " ستؤدي في الأخير إلى تقارب الأجور بين البلد المصدر والبلد المضيف وهكذا يتم التوصل إلى حالة التوازن[3]. في سنة **1997** أوضح Oberg ميكانيزم التوازن كما يلي:

الشكل رقم (2_1) آليات النيوكلاسيكية التي تؤدي إلى التوازن

[2] Fall, Abdou Salam, and Rokhaya Cissé. "Migrations Internationales Et Pauvreté En Afrique De L'ouest." *Document de travail*, no. 5 (2007).

[3] Zaiceva, Anzelika, and Klaus F Zimmermann. "Scale, Diversity, and Determinants of Labour Migration in Europe." *Oxford Review of Economic Policy* 24, no. 3 (2008): 427-51.

Source :jennissen Causality chains in the international migration systems approach 2007

في حالة التوازن النيوكلاسيكي وبعد تقارب الأجور ما بين الدول فإنه قد تتغير اتجاهات الهجرة من خلال التوقف، أو على الأقل تسجيل انخفاض كبير أو توليد هجرة عائدة (العودة) وهذا راجع لاختفاء العامل الذي أدى إلى الهجرة في الأساس. ومن هذا المنظور فإنه ينظر للهجرة الخارجية للعمل كعامل للتكيف الاقتصادي بين البلدان وأن طابعها مؤقت.

2 -النظرية التاريخية – الهيكلية للنظم العالمية

لقد أدى الانتقاد الموجه للنموذج النيوكلاسيكي إلى ظهور المقاربة التاريخية الهيكلة والتي تعود جذورها الفكرية للاقتصاد السياسي الماركسي ونظرية النظم في العالم. فحسب البنية الماركسية فإن القوة الدافعة للهجرة لا تتلخص في الفوارق في الأجور بين الدول حسب ما جاء في النموذج الاقتصادي النيوكلاسيكي، وإنما هي رد طبيعي للتنمية غير المتوازنة الناجمة عن تدخل الرأسمالية في بلدان العالم.

فحسب Castels1989، Wallerstein1974 العوامل المسببة للهجرة هي عوامل اجتماعية وتاريخية على نطاق واسع وليس على نطاق ضيق "**قرارات فردية أو شركات خاصة هدفها تعظيم المنفعة**" .[4]

يشير النموذج التاريخي للهيكلة إلى أن القوة السياسية والاقتصادية موزعة بشكل غير متساوي بين البلدان المتقدمة و المتخلفة، لذا يعاني الناس من عدم المساواة في الوصول إلى الموارد ، حيث توسيع الرأسمالية يميل إلى تعزيز هذا التفاوت، فبدلا من التحرك تدريجيا نحو الحداثة والتنمية الاقتصادية يتم حظر أو منع البلدان المتخلفة من التطور بمنظوم رأس مالي الذي يزيد من أوضاعها غير الملائمة في الهيكل الجيوسياسي العام. حيث تقسم هذه النظرية الدول الى ثلاث مناطق حيث تسمى المنطقة الأولى بمركز' و تتميز بكثافة النفقات الاستثمارية و كثرتها, زد إلى ذلك , فالاستقرار السياسي و التوزيع الثروة يكون بشكل يلائم افراد المجتمع, أما المنطقة الثانية تسمى المحادية للمركز و تكون فيها درجة الإنفاق اقل من دول المركز و التي تكون متطورة و تتبع النظام الرأس مالي كاديولوجية, أما المنطقة الثالثة فتسمى الجانب, و تمتاز هذه الدول بقلة رؤوس الأموال و النفقات الاستثمارية, و عدم الاستقرار السياسي, نتيجة قلة رؤوس الأموال, فهذا الوضع يؤدي إلى انتقا ل الأفراد, بشكل إجباري من مناطق الجوانب الى المركز من اجل الحصول على نصيب من التكاليف الاستثمارية[5].

لقد هيمنت المقاربة التاريخية للهيكلة على البحوث المتعلقة بالهجرة في السبعينيات و الثمانينيات، لكن الناشطين في هذا النموذج لم يقوموا بتطوير النظرية بل عملوا على تقديمها كمظهر من مظاهر عدم التوازن الاقتصادي الجوهري لعملية التراكم الرأسمالي ، فهي تترجم الهجرة كنتيجة لتدخل الرأسمالية في البلدان المتخلفة.

[4] Ambrosetti, Elena, and Giovanna Tattolo. "Le Rôle Des Facteurs Culturels Dans Les Théories Des Migrations." 16p, 2007.

[5] Yamada, Nobuyuki. "Development in the World-System." *Routledge Handbook of World-Systems Analysis* (2012): 112.

إلا أن نتيجة هذه المقاربة تمحورت حول أن الهجرة لا تتولد بأسباب إقتصادية، بل بظروف تاريخية المتمثلة في العلاقة بين المستعمر و مستعمراته، و على أساس هذه النتائج وجهة عدة انتقادا ت لهذه المقاربة تمثلت في حتمية وجمود هذه النظرية، نتيجة وضع المهاجر كضحية للنظام الرأس مالي الذي يرضخ إلى آلياته و قوانينه.

3 -النظرية الثنائية لسوق العمل

تستند هذه النظرية دائما على الجوانب الهيكلية في سوق العمل. هذا النموذج يعتبر دليلا لوجود علاقات صلة بين أسواق البلدان المستقبلة وأسواق بلدان المنشأ. أشار Massey وآخرون إلى أن الهجرة الخارجية هي نتيجة للطلب الدائم للعمال الأجانب والتي هي خصوصية الهيكل الاقتصادي في الدول المتقدمة .

هناك عامل آخر يفسر الطلب المزمن للعمال المهاجرين ، وهو عدم اهتمام المحليين ببعض الوظائف ، ففي الدول المتقدمة لا يعمل السكان فقط من أجل الدخل ولكن كذلك لأجل الوضع الإجتماعي، فالوظائف التي لا تتطلب المهارة نجدها في الجزء السفلي من السلم المهني حسب وجهة نطر سكان المجتمع المتقدم، أي تعتبر مهينة وتترك فرصة ضئيلة للتقدم ، لذا فأرباب العمل بحاجة للأفراد الذين يرون هذه الوظائف كوسيلة لكسب المال وليس كوسيلة لبلوغ مكانة اجتماعية معينة.

كما أشار Massey وآخرون إلى أن العمال المهاجرين يلبون هذه المعايير على الأقل في بداية هجرتهم. فالكثير منهم يبدؤون بغاية اكتساب الموارد المالية وتراكمها لأجل تحقيق أهداف مثل شراء أو بناء منزل أو إنشاء نشاط اقتصادي في البلد الأصل ، ومن خلال التحويلات المالية يمكنهم الحصول على رفاهية أكثر واحترام الذات في البلد الاصلي.[6]

[6] Massey, Douglas S, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J Edward Taylor. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and development review* (1993): 431-66.

ثالث عامل ذكره Piore 1979 يؤثر على الطلب هو وجود قطاعين لسوق العمل قطاع يتسم بتركيز عال لرأسمال وفئة وظائف مستقرة ذات كفاءة تتميز بأجر جيد إضافة للحماية ، وقطاع ثان يتميز بكثافة عمل عالية و إنتاجية منخفضة وبالمواقف المحفوفة بالمخاطر (لا تتطلب مهارة كبيرة) كما أنها غير مكلفة بالنسبة للشركات.[7]

إذا ما لاحظنا فإننا نجد أن القطاع الأول هو قطاع جاذب بطبيعته المستقرة مع إمكانية تراكم رأسمال البشري الخاص بالشركات ، في حين أن القطاع الثاني لا يمكنه ضمان هذا الاستقرار بسبب تدني الرواتب، انعدام الأمن الوظيفي وانخفاض إمكانية التنقل إلى القطاع الثاني. اليد العاملة المحلية للب له المضيف تذهب للقطاع الأول الذي يوفر المزيد من الأمان ، لذا ومن أجل تغطية النقص في اليد العاملة بالنسبة للقطاع الثاني يتجه أرباب العمل للاعتماد على العمال الأجانب.

أما العامل الأخير فهو يتألف من التغيرات الديمغرافية (شيخوخة السكان ، انخفاض معدلات الولادة ..الخ)، التغيرات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة (تحرر المرأة ، توسيع نطاق التعليم) الذي يمكن أن يؤدي أيضا للحاجة إلى هيكلية العمال الأجانب، حيث أنه سابقا قد كانت المناصب متدنية الأجر تشغلها النساء والشباب المحليون وحاليا تميل النساء للحصول على وظيفة وبالتالي يكون لها مستقبل مهني والشباب لمواصلة دراساتهم فنقصت اليد العاملة في هذا القطاع وعمد أرباب العمال لتوظيف العمال المهاجرين.

[7] Anderson, Bridget. "Migration, Immigration Controls and the Fashioning of Precarious Workers." *Work, employment & society* 24, no. 2 (2010): 300-17.

على واقع هذه النظرية فان المهاجرين إلى الدول المتقدمة يتم توجيههم إلى القطاع الثاني أين تكون مناصب العمل لا تعتمد على تأهيل أو تكوين كبير، و تم إثبات هذه النظرية من خلال دراسة Massey 1994 على المهاجرين المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[8]

4 نظرية الانتقال نحو الحركة

هذه المقاربة ترى أن حركة الأفراد في حدود الدولة أو العابرة للحدود، تكون متصلة بدرجة أو مراحل التطور الذي تمر به المنطقة المهاجر منها و المهاجر إليها، حسب De Haas فإن تدفقات الهجرة عادة ما تنمو فقط خلال المراحل الأولى من التنمية ، أين تطور وسائل النقل والاتصالات ، تدفق المعرفة، شعور الأفراد بالحاجة للفرص الاقتصادية وارتفاع مستوى رفاهية الناس الذين هاجروا ، حيث تعمل هذه الأخيرة على تحفيز العديد من الأفراد لاختيار الانتقال إلى أماكن أخرى حيث ظروف عمل ومعيشة أفضل ، فهناك مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية مقترنة بتصور الحرمان النسبي من حيث عدم المساواة الشاملة لفرص التنمية وبالأحرى الفقر المطلق ، قد يكون سببا للهجرة. بمعناها الواسع فإن هذا النهج يفسر لماذا بعض الدول مثل : المكسيك، المغرب، تركيا، الفلبين ليست جزءا من مجموعة الدول الفقيرة إلا أنها مصدر رئيسي للمهاجرين ؟ يبدو أن التنمية ترتبط بالحر اك (التنقل) الكبير حيث تتزايد تدفقات الهجرة، ويلاحظ وجود زيادة حادة في الهجرة خلال المراحل الأولى للتنمية داخل البلد الأصلي، حيث يعمل هذا التطور إلى الزيادة في تطلعات الفرد على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، أين ينظر إلى الهجرة كوسيلة من أجل تحقيق هذه الأهداف و إمكانية القيام بهذ الحراك، نتيجة تطور وسائل النقل في بلده الأصلي.[9]

[8] Gielis, Ruben. "A Global Sense of Migrant Places: Towards a Place Perspective in the Study of Migrant Transnationalism." *Global Networks* 9, no. 2 (2009): 271-87.

[9] De Haas, Hein. "The Myth of Invasion: The Inconvenient Realities of African Migration to Europe." *Third World Quarterly* 29, no. 7 (2008): 1305-22.

في دراسة لتجربة الهجرة من بلدان جنوب أوروبا Faini و Venturini **(1994)** تمت دراسة العلاقة بين الهجرة و التنمية، فكانت النتيجة أن العلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية تأخذ شكل U بالمقلوب، وهي تشير إلى أن الزيادة في الأجور حتى و إن كانت نسبية في الدول الفقيرة سيكون لها تأثير إيجابي على الميل إلى الهجرة، وهذا لأن هذه الموارد أو الزيادة تستخدم لدفع التكاليف المرتبطة بالهجرة ، وفي المقابل فإن البلدان الغنية نسبيا سيخفض معدل نمو الأجور نتيجة ضغوط الهجرة. في الواقع فإن النمو الاقتصادي في البداية يؤدي إلى معدلات هجرة كبيرة ثم تنخفض في حالة معينة عند الوصول لمستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والتي تكون فيها التنمية والقدرة على الهجرة خطية على الأقل لتصل إلى ما يسمى" bosse migratoire " "حدبة الهجرة" [10] ، و هذا ما يؤكد تجربة دول جنوب أوروبا: إسبانيا، إيطاليا، اليونان ومؤخرا البرتغال وايرلندا و بعض الدول في جنوب شرق آسيا مثل: ماليزيا ، تايوان وكوريا الجنوبية و دول مثل تركيا، تونس، الجزائر، المكسيك قد شملها هذا النوع من التغيير.[11]

المطلب الثاني: المقاربة النظرية الجزئية للهجرة الدولية

1 نموذج الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي

إن نموذج الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي يوضح الاختلافات في الأجور بين الدول الفقيرة والغنية كأحد الدوافع الرئيسية للهجرة، فيمكن اعتبارها خاصية عامة. حقيقة أن المهاجرين ينتقلون من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأغنى، ولكن نماذج الاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي حول الهجرة الخارجية تفسر لماذا فقط بعض الأشخاص من الدول الفقيرة قرروا التنقل والبعض الآخر لا ؟ أو لماذا ليسوا بنفس القدر ؟. هذا الوضع

[10] Faini, Riccardo. "Développement, Commerce International Et Migrations." *Revue d'économie du développement* 2 (2002): 85-116.

[11] De Haas, International migration, remittances and development: Myths and facts ,Third World Quarterly, Volume 26,n°8, pp 1269-1284 , 2005 .

أدى لظهور نماذج كلاسيكية جديدة في السبعينات: النموذج النظري Todaro و Harris في أعلى القائمة المقدمة على المستوى الجزئي "تكاليف الهجرة و المقاربة الاحتمالية" تسمح بفهم أفضل لنشأة تدفقات الهجرة.

يشير Todaro و Harris إلى أنه لتفسير ظاهرة الهجرة فمن الضروري تعديل وتمديد المقاربة البسيطة التي تشمل الفارق في الأجر والأخذ بعين الاعتبار احتمال العثور على منصب عمل للفرد المهاجر في البلد المستقبل.

لقد ركز النموذج الاقتصادي الجزئي النيوكلاسيكي على أسواق العمل ودراسة المهاجرين كأفراد فاعلين عقلانيين يسعون لتعظيم دخلهم والانتقال إلى الأماكن التي يمكن أن تكون أكثر إنتاجية ، فقرار الانتقال هو نتيجة لتقييم عقلاني للتكاليف والعوائد ، ليس فقط اختيار الانتقال من عدمه ولكن أيضا تقييم المزايا والعيوب المرتبطة بالوجهات المحتملة.

وفي هذا الصدد كلما كانت فجوة االمداخيل عميقة بين البلدان زادت المكاسب من الهجرة وهذا هو المنطق لتحديد التكاليف والعوائد الموجودة في العديد من النظريات التي درست انتقال الأشخاص لاسيما في نهج دفع/جذب الذي يهدف إلى التمييز بين قوى الجذب والدفع ، فهي أساس عملية اتخاذ قرار الهجرة من عدمه.[12]

في نهج الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي، فإن قرار الرحيل هو نتيجة موازنة بين التكاليف واحتمال ارتفاع الأجور في بلد المقصد مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال إيجاد فرص عمل في ذلك البلد. كذلك تندرج في قرار هجرة الفرد التكاليف المرتبطة بالهجرة الخارجية وتشمل مصاريف السفر ، انعدام أو قلة الدخل في فترة البحث عن عمل في البلد المستقبل، الوقت من أجل التكيف وتعلم لغة جديدة، وكذا التكاليف النفسية

[12] Lee, Chul-In. "Migration and the Wage and Unemployment Gaps between Urban and Non-Urban Sectors: A Dynamic General Equilibrium Reinterpretation of the Harris–Todaro Equilibrium." *Labour Economics* 15, no. 6 (2008): 1416-34.

التي يتحملها المهاجرون بعد انفصالهم عن أسرهم وأصدقائهم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والعائد واحتمال العثور على وظيفة في تحليل أسباب الهجرة ، فالنموذج الاقتصادي الجزئي النيوكلاسيكي له امتداد آخر لتحليل رأس المال البشري أين تعتبر الهجرة كقرار استثماري.

في النظرية الاقتصادية تم الاعتراف منذ فترة برأس المال البشري واعتباره كعامل للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، أين بدأت الأبحاث تتكلم عن هجرة الأدمغة ، فقد كانت المناقشات حول هذه الظاهرة تستند إلى الأسس المنطقية لمفهوم رأس المال البشري التي وضعها Becker Gary في الستينات ، و وفقا لهذه الدراسات النموذجية فإن رأس المال البشري يتشكل من القدرات والمهارات والمواهب التي يمتلكها الشخص، و الدول تقرر الاستثمار في هذا النوع من رأس المال من خلال تمويل الدراسات وانتظار العائد على الاستثمار حين يصبح هؤلاء الأشخاص ناشطين مهنيا ويبدؤون في دفع الضرائب. و في هذا المنطق فإن مغادرة الأشخاص المؤهلين خسارة صافية لبلد المنشأ لأنه لن يحصل على عائد الاستثمار في رأس المال البشري من مواطنيه، و للحد من هذا الوضع فقد تم أخذ وتنفيذ عدة تدابير تهدف للحد من التأثير السلبي لهذا الانتقال البشري.[13]

كما لاحظ Meyer وآخرون **1997** أن البلدان قد بادرت لاتخاذ استراتيجيات تستند على مفهومين اثنين من المفاهيم النظرية، من جهة هجرة الأدمغة التي كانت موضوع السياسات التقييدية (جعل الهجرة أكثر تعقيدا)، تقديم الحوافز (جعل المناطق أكثر جاذبية للأفراد المؤهلين عن طريق توفير ظروف عمل أفضل وأجور مرتفعة) والسياسة التعويضية (جمع الرسوم على العقول حسب ما اقترح Baghawti **1976**)، ومن جهة أخرى فإن أكثر الاستراتيجيات الحديثة قائمة على نهج ان هجرة الادمغة ظاهرة مكسبة او مربحة لدول الأصل من خلال الهجرة العائدة. وتوضح التجربة أن استراتيجيات كسب العقول المهاجرة من خلال إيجاد قنوات اتصال بين البلد الأصلي و جميع الكفاءات المهاجرة يعمل على تطوير و تنمية قدرات البلد

[13] DJEFLAT, Abdelkader. "Les Compétences Algériennes À L'étranger." *Hommes & Migrations*, no. 6 (2012): 36-50.

الأصلي, حيث أثبتت سياسات المنهج الثاني نجاعتها على سياسات المنهج الأول في الدول التي طبقت آليات الاتصال بشكل صحيح.[14]

ينظر لرأسمال البشري على أنه عامل حاسم في عملية التنمية في أي بلد وقد تم إدراج رأس المال البشري في العديد من الدراسات على نماذج النمو المحلية مثلا : Romer **1986**، Lucas **1988** حيث يعتبر توظيف الأشخاص في التعليم والقدرات البدنية ضروريا لزيادة الناتج الاقتصادي.[15]

يشير Bauer و Zimmerman **1998** [16] إلى أنه من أجل تفسير أسباب الهجرة بشكل أفضل فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط تفاوت الأجور واحتمال الحصول على وظيفة ولكن كذلك الهيكل الداخلي وتجزئة سوق العمل وكذا الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ورأس المال الأشخاص الذين يقررون الهجرة.

أخيرا و وفقا للنموذج الاقتصادي الجزئي النيوكلاسيكي , فإن قرار الهجرة الفردي يرتكز أساسا على حرية الاختيار والوصول الكامل للمعلومات الخاصة بالبلد الأصلي و المستقبل، ويتأثر هذا القرار بالفوارق في الأجور بين البلدين، احتمال الحصول على وظيفة في البلد المضيف، التكاليف والمخاطر المرتبطة بعملية الهجرة، الخصائص الفردية لرأسمال البشري وكذا الهيكل الخاص وتجزئة سوق العمل.

2 نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة

[14] Meyer, Jean-Baptiste, Jorge Charum, Dora Bernal, Jacques Gaillard, José Granés, John Leon, Alvaro Montenegro, *et al.* "Turning Brain Drain into Brain Gain: The Colombian Experience of the Diaspora Option." *Science Technology & Society* 2, no. 2 (1997): 285-315.

[15] Hernandez, Emile-Michel. *L'entrepreneuriat: Approche Théorique*. Editions L'Harmattan, 2001.

[16] Bauer, Thomas, and Klaus F Zimmermann. "Causes of International Migration: A Survey." *Crossing Borders: Regional and Urban Perspectives on International Migration* (1998): 95-127.

إن فشل تفسير النظرية النيوكلاسيكية لظاهرة الهجرة أدى إلى ظهور نماذج أخرى تسعى لشرح أسباب الهجرة، ومن أحدث النظريات نجد نظرية "الاقتصاد الجديد للهجرة" لكل من Taylorو Stark **1989** والتي عملت على تحليل محددات الهجرة الخارجية على المستوى الجزئي.[17]

العنصر الجديد أو المبتكر في هذه النظرية مقارنة بالنظرية الكلاسيكية الجديدة هو أنها لم تبدأ بالفرد كوحدة اتخاذ القرار في الأسواق المثالية ، بل ترى أن خيارات الهجرة تخضع لقرارات جماعية متخذة في سياق عدم اليقين والأسواق[2] غير الكاملة. حيث يرى Starck و livhari من خلال فرضية اختيار المحفظة أن هجرة مجموعة من أفراد الأسرة إلى الخارج يسمح بتنويع مصادر الدخل ، وهذا من خلال التحويلات المالية، و يقلل من مخاطر الفقر و الأمن على المستوى الأسري.[18]

إضافة إلى ذلك فإن اختلاف الأجور بين الدول حسب هذه النظرية ليس المحدد الوحيد للهجرة ، ولكن أيضا المخاطر التي تواجهها الأسر وعدم اليقين في البلد الأصلي، حيث تقوم هذه الاخيرة بتوزيع المخاطر من خلال القيام بمجموعة من الأنشطة الداخلية، حيث تتجه من القطاع الفلاحي إلى المقاولاتية، الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة أو إنشاء مؤسسات للشروع في عملية توظيف جميع أفراد الأسرة أو إرسال أفراد آخرين الى المهجر . فالمقاربة الجديدة تأخذ بالاعتبار تأثير الأسواق الأخرى إضافة لسوق العمل وذلك للوصول إلى الائتمان والضمان الاجتماعي. وفي الواقع فإن الجزء الرئيسي لمداخيل الأسر في المناطق الريفية يأتي من الأنشطة الزراعية التي تكون حساسة للظروف المناخية وتقلبات أسعار المنتجات الزراعية وفي بيئة حيث أسواق التأمين قليلة التطور أو منعدمة. وفي هذا السياق تمثل الهجرة إستراتيجية اقتصادية واجتماعية للتغلب على المخاطر وعدم اليقين في الاقتصاد الوطني وعلى هذا الأساس تقرر الأسر إرسال أحد أفرادها للخارج.

[17] De Haas, Hein. "Mobility and Human Development." (2009).
[18] Gubert, Flore. "Pourquoi Migrer? Le Regard De La Théorie Économique." *Regards croisés sur l'économie*, no. 2 (2010): 96-105.

3 -نموذج (دفع/سحب)

يعتبر نموذج (دفع/سحب) أحد المقاربات الأكثر شيوعا في مجال البحوث المتعلقة بالهجرة كما هو الحال في المجال النيوكلاسيكي ، فنموذج (دفع/سحب) يرى أن تدفقات الهجرة هي نتيجة لقرارات فردية متعلقة بتقييم التكاليف والفوائد.

قرار الهجرة يتحدد من خلال النظر إلى جهة العوامل السلبية وهي العوامل الطاردة المحددة للبلدان المصدرة، وجهة العوامل الإيجابية الجاذبة التي تميز البلدان المستقبلة.[19]

هذه المقاربة التحليلية الجديدة للهجرة التي اقترحها Lee **1966** تتجاوز الإطار التقليدي المحدود أساسا بالعوامل الاقتصادية، وتوسع التحليل إلى المحددات الأخرى التي توجب قرار الانتقال كالحاجة للهروب من المواقف الخطرة أو البحث عن ظروف أفضل للتطوير المهني والشخصي . تستند هذه الرؤية على فكرة اختلاف العوامل المفسرة لقرار الهجرة وحقيقة أن عملية الهجرة ليست دائما خيارا طوعيا كما نجد في التفسير النيوكلاسيكي.[20]

كما سبقت الإشارة فإن الهجرة تتولد من خلال العوامل الإيجابية الخاصة بالبلد المستقبل أو العوامل السلبية المرتبطة ببلد الأصل ، فالفئة الأولى من العوامل تتعلق بالمزايا الموجودة في البلدان الصناعية بينما الفئة الثانية تتعلق بالسياق الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية ، وبالتالي يتميز النوع الأول بعوامل إيجابية أو قوى جذب ويتميز النوع الثاني بعوامل سلبية أو قوى دفع وكلما كانت الفوارق بين البلدان كبيرة (البلد الأصل والبلد المضيف) كان احتمال الهجرة كبيرا. بالإضافة لذلك يفترض lee أن الهجرة الانتقائية تتم على أساس خصائص فردية للمهاجرين.

[19] Hooghe, Marc, Ann Trappers, Bart Meuleman, and Tim Reeskens. "Migration to European Countries: A Structural Explanation of Patterns, 1980–20041." *International Migration Review* 42, no. 2 (2008): 476-504.
[20] Parkins, Natasha. "Push and Pull Factors of Migration." *American Review of Political Economy* 8, no. 2 (2010): 6-24.

حسب هذه المقاربة أولئك الذين حفزوا بواسطة عوامل جذب البلدان المضيفة هم بالأحرى قاموا باختيار إيجابي اعتمادا على العمر ، المستوى التعليمي والكفاءات ، في حين أن الأشخاص الذين هاجروا بسبب قوى الدفع للبلد الأصلي يميلون إلى الاختيار السلبي، إضافة لذلك فإن الفئة الأولى لديها ميل كبير للهجرة الطوعية أكثر من الثانية.

المطلب الثالث النظريات الإيجابية المدمجة لظاهرة الهجرة

1 نظرة العلوم السياسية لظاهرة الهجرة

حسب Zolberg **1981** الهجرة هي عملية تنقل بين الدول تتحكم فيها مجموعة من السياسات كالسياسة التي تحدد العلاقة بين الفرد والدولة. لهذا فالنظريات المذكورة أعلاه لا تستطيع تفسير لماذا يختار عدد كبير من الأشخاص عقلانيا الهجرة إلى دول أخرى من عدمها. فهو يقول أن كل دولة لها مجتمع متجانس إلى حد ما ، وحدوده الاجتماعية تتوافق مع الحدود المعترف بها في القانون الدولي ، وعلى هذا فان الهجرة تشكل تبادلا بين الدول من خلال "نقل الاختصاص" وهذا لأن المهاجرين ليسوا أعضاء في المجتمع الأصلي ولكن أصبحوا أعضاء في المجتمع المضيف ، وفي هذا السياق فالهجرة تعتبر كاستثناء للقاعدة التي تقول أن المجتمع لديه قدرات اجتماعية وثقافية لا يمكن التخلي عنها[21].

من خلال هذا ينصب تحليل هذه النظرية على أن تحليل عوامل الهجرة الدولية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الطابع الاستثنائي لهذه الظاهرة في إطارها التفسيري، فتنظيم العالم المعاصر يمكن أن ينظر إليه كمجموعة تتكون من عنصرين: العنصر الاول يتمثل في الأشخاص الذين يسعون إلى تحسين شروط معيشتهم عن طريق اتخاذ قرار الهجرة ، أما العنصر الثاني يتمثل في الدولة التي يتعين عليها ضمان

[21] Zolberg, Aristide R. "The Next Waves: Migration Theory for a Changing World." *International Migration Review* (1989): 403-30.

تحقيق الأهداف الجماعية من خلال التحقق من الإيرادات والنفقات بالإضافة للوضع السياسي. ويتحقق هذا من خلال سياسات الهجرة التي تساعد في خفض التوتر السياسي داخل البلد الاصلي. و كثيرا ما تواجه الدول مأزق مصالح الأفراد الذين يسعون إلى زيادة وتعزيز رفاهيتهم ، و المصالح الوطنية، و نتيجة لذلك ترتبط الهجرة الدولية بالتوتر الأساسي القائم بين المصالح الفردية والمصالح الوطنية.[22]

على الرغم من التوتر إلا أنه في بعض الحالات تتوافق المصالح الفردية مع المصالح الجماعية وفي هذا السياق فإنه يمكن أن يكون خيار الاغتراب (الهجرة) الحل الذي يسمح للمهاجرين بتحسين وتطوير مستوى معيشتهم ومستوى معيشة الأقارب الباقيين في البلد الأصلي ، والدول تستفيد من الموارد التي يحولها المهاجر إلى بلدهالأصلي.

2 -**المقاربة النظامية**

كان النقاش النظري للهجرة يرتكز على كل من النظرية الكلاسيكية الجديدة والنظرية التاريخية الهيكلية، ومع تأثير الحداثة اتسمت المناقشات بشأن الظاهرة المدروسة بالانفتاح واتساع النطاق والتركيز على الدمج بين الرؤى النظرية للعديد من التخصصات المختلفة. فالنماذج الحالية أصبحت مجتمعة ومدمجة في أطر نظرية أعمّ ، وتعتبر المقاربة النظامية من أولى هذه النماذج ، حيث ترى أن ظاهرة الهجرة تجمع عددا مهما من النماذج و المقاربات، فنظام الهجرة عبارة عن مجموعة دول مرتبطة بتبادلات الهجرة وهو نظام يتسم بالديناميكية إلى حد كبير من خلال تشغيل مختلف الشبكات التي تضم أعوان الهجرة في مختلف مستويات التجميع ، ولذلك تضم نظرية أنظمة الهجرة مستويين للتحليل: الأول على مستوى البلد

[22] Syrett, Stephen, and Michal Lyons. "Migration, New Arrivals and Local Economies." *Local Economy* 22, no. 4 (2007): 325-34.

الأصلي والثاني على مستوى البلدان المستقبلة مع محاولة توحيد المسافة الموجودة بين البلدان. على هذا يمكن القول أن المقاربة النظامية ترتكز على خمس عناصر[23] :

أ -شكل الهجرة: فضاء موحد يغطي البلد الأصلي و يشرح أسباب مغادرته والآثار التي ينبغي تقليلها مع الأخذ بعين الاعتبار المساحة الموحدة.

ب -الهجرة ليست إلا نوعا من العلاقة التي تجمع المناطق الأصلية بالمناطق المستقبلة ، فهي العملية التي تتم بطريقة مترابطة مع غيرها من العمليات التاريخية ، الثقافية أو الاقتصادية والتي غالبا ما نجد جذورها في التاريخ.

ت -الهجرة يمكنها التطور مع الوقت ، وبالتالي إحداث تغيير في تدفقات الهجرة والتأثير على مناطق معينة.

ث -للدولة دور هام تقوم به في عملية الهجرة ، إما من خلال سياسات الهجرة التي لها أثر مباشر على الهجرة، أو عن طريق العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية أو السياسية مع الدول الأخرى التي يحتمل أن تؤثر فيها بطريقة غير مباشرة.

ج -تحديد الوسائل التي من خلالها يمكن للقوى الاقتصادية الكلية التأثير على ظاهرة الهجرة. أحد هذه الوسائل يمثل شبكات الروابط بين المهاجرين وعائلاتهم وأصدقائهم إضافة إلى العوامل على المستوى الجزئي بين المجتمعات الأصلية والمستقبلة.

بما أن الهجرة هي الفضاء الموحد الذي يغطي في آن واحد البلد الأصلي والمستقبل فمن المهم التحليل على المستوى الجزئي والكلي لفهم تطورات الهجرة . النظر للشبكات بالمقاربة النظامية كعنصر توحيد للمسافة ما بين البلد الأصلي والمضيف يسمح لنا بإظهار أن الهجرة تربط بين أراضي الوصول والاستقرار

[23] Zlotnik, Hania. "Migrants' Rights, Forced Migration and Migration Policy in Africa." Paper presented at the Migration in Comparative Perspective conference, Johannesburg, 2003.

مع أراضي المغادرة من خلال شبكات الهجرة وتيسير نقل الموارد لبلد المنشأ التي يمكن استخدامها لصالح التنمية.

3 -نظرية الشبكات و النظرية المؤسساتية

النماذج الاقتصادية الأولى تفسر أسباب الهجرة وترتكز أساسا على الهجرة للعمل وتحليل كيفية تشكل التدفقات واستمرارها في ظل ظروف التفاوت بين أسواق العمل والمهارات الشخصية للأفراد ، وقيود الاقتصاد الكلي التي هيمنت طويلا على الفكر النظري لدراسة ظاهرة الهجرة. على المستوى الكلي عموما, الهجرة هي نتيجة للاختلافات الهيكلية بين الاقتصاديات مع السياق التاريخي للهجرة أما على المستوى الجزئي فالهجرة تعرف كقرار فردي متخذ على أساس الفوارق في الأجور بين الدول أو بين القطاعات الاقتصادية.[24]

- المقاربة المؤسساتية :

العلاقة بين الدولة والفرد تمثل خاصية هامة للارتباط الجزئي–الكلي. فللمقاربة السياسية تؤكد على أهمية هذه العلاقة أما المقاربة النظامية تشير إلى هذه التفاعلات التي تتحقق من خلال القوانين المعمول بها في المؤسسات. يتم التعريف بأنواع المؤسسات وطريقة تشغيلها وفقا لأهداف ينبغي تحقيقها من قبل الدول، ففي حالة الدول ذات الاستجابة القوية لطلب الجمهور ، فإن المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع الدولة وتشارك في عملية وضع السياسات ، في حين أنه في سياق يتسم بعدم كفاءة أداء الدولة وهذا غالبا ما يكون من خصائص الدول النامية ، فالمؤسسات تعمل على وضع تشريعات قانونية أو فرضها

[24] Guilmoto, Christophe Z, and Frédéric Sandron. "La Dynamique Interne Des Réseaux Migratoires Dans Les Pays En Développement." *Population (french edition)* (2000): 105-35.

على الدولة من خلال استعمال ظاهرة الهجرة كوسيلة ضغط، مثل تحسين المناخ الاستثماري على حساب الزيادة في حجم التحويلات المالية.

نجد كذلك ان النظام القانوني و المؤسساتي الجامد و الذي لا يخدم المصالح الفردية للمجتمع يتسبب في زيادة عدد المهاجرين في البلد الأصلي، كما نجد هذه الظاهرة تتفاقم خاصة في وسط الأفراد ذوي التكوين العالي.

- مفهوم شبكات الهجرة

مفهوم شبكات المهاجرين لا يقتصر على الأقرباء فقط ، إنما يغطي كذلك الروابط الناجمة عن الصداقة أو الانتماء إلى نفس المجتمع الأصلي. ومع تثبيت كتلة من المهاجرين في بلد المقصد ، فإن نقاط قوة هذا المجتمع تبدأ في لعب دور رئيسي في تنقل الآخرين من نفس منطقة الأصل وهذا ما يؤدي لظهور ظاهرة "هجرة السلسلة ".

يعرف Massey شبكات الهجرة على أنها "مجمل العلاقات الشخصية التي تربط المهاجرين السابقين وغير المهاجرين في المناطق الأصلية والمضيفة من خلال روابط القرابة أو الصداقة أو المصاهرة في البلد المنشأ"[25]

يرى الباحثون أنه مع إنشاء عدد كبير من الاتصالات تصبح الهجرة عملية نشر متكيفة ذاتيا ، لأنه يتم إنشاء الهيكل الاجتماعي الذي يدعم بوصول كل وافد جديد. وهذا الهيكل الاجتماعي المصغر للبلد الأصلي في البلد المستقبل يخفض من تكاليف مشروع الهجرة للأصدقاء والأقرباء الذين تم تشجيعهم على الهجرة.

[25] Massey, Douglas S, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J Edward Taylor. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and development review* (1993): 431-66.

نظرية الشبكات هي نموذج شامل مستمد من المقاربة النظامية، وكما سبقت الإشارة فإن المقاربة النظرية تعتبر الشبكات الاجتماعية مثل الأدوات التي تسمح بتوحيد الفضاء بين البلد الأصلي و البلد المضيف من خلال الأنشطة العابرة للحدود المنفذة من قبل المهاجرين ، كإقامة عادات وتقاليد البلد الأصلي في بلدان المهجر مثلما هو حال الجالية الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية أو في فرنسا.

4 -النظرية السببية التراكمية

لقد لاحظ Massey أنه وبغض النظر عن تطوير شبكات الهجرة ، فالهجرة الدولية تفسر كذلك بعوامل أخرى تحدد الزيادة في تدفقات الهجرة من خلال تراكم تأثير كل عامل ، وعلى هذا سميت هذه العملية ب"التراكمية السببية"

وهناك عدة عناصر تدخل في أصل العلاقة السببية التراكمية ، و من بين العوامل المحددة يمكن ذكر التحويلات المالية المرسلة من قبل المهاجرين والتي تزيد من حدة عدم المساواة ، وبالتالي تؤدي إلى تصورات الحرمان النسبي في الأسر التي لا يوجد فيها عضو بالخارج ، مما يشجعهم على الهجرة. فبداية الهجرة تنطوي على التكاليف والمخاطر بحيث لا يستطيع أن يهاجر إلا الأشخاص من الطبقة المتوسطة أو العليا، هذا ما يزيد من رفاهية الأسر المستفيدة من الموارد المالية ، في حين تظل الأسر الفقيرة دون تغيير ما يدفع هذه الأخيرة إلى الاقتراض من أجل الهجرة.

آلية أخرى تشجع السببية التراكمية هي استخدام أموال التحويلات والتجهيزات المحولة من طرف المهاجر من أجل شراء الأراضي واستثمارها في مشاريع أكثر كثافة في رأس المال، هذا ما يؤدي إلى خفض الطلب على العمالة الزراعية في البلد الأصلي ، ونتيجة لذلك تزداد وتيرة الهجرة إلى الخارج. و علاوة على هذا يمكن للمهاجرين في وقت لاحق أن يصنعوا تغييرا ثقافيا على الباقين في البلد الأصلي ويشجعوهم على تبني ما يعرف ب "ثقافة الهجرة" أو الحركية التي ينظر إليها كطريق نحو النجاح. أما

أولئك الذين ليست لهم أي محاولة لتحسين مستواهم من خلال الهجرة فقد تم اعتبارهم أشخاصا دون إرادة ودون مبادرات.[26]

المبحث الثاني:النظريات المفسرة لأثار ظاهرة الهجرة الدولية

بما أن سلسلة النظريات الإيجابية حاولت شرح محددات الهجرة الخارجية، فإن مجموعة النظريات العادية (المعيارية) للهجرة بحثت عن توضيح عواقب الظاهرة (النتائج المترتبة عن الهجرة)، و خلال العقود الماضية فقد أثار موضوع أثر الهجرة على تنمية بلدان المنشأ جدلا واسعا، و قد لاحظ Ellerman أن الإجابة على هذه المشكلة حول الآثار الإيجابية أو السلبية للهجرة تعتمد على المقاربة النظرية المتخذة كأساس للمنطق.[27]

غالبا ما توجد رؤيتين نظريتين بمثابة قاعدة للحجج ، فمن جهة النماذج التي تتأثر بالمدرسة النيوكلاسيكية المشيرة للنتائج الإيجابية للهجرة على التنمية، و من جهة أخرى النموذج الماركسي الذي يعرض عملية الهجرة كأمر سيء بالنسبة لبلد المنشأ.

و قد شهد النقاش بشأن تأثير الهجرة عدة مراحل من التطور، حيث تم صياغة كل هذا في اعتبارين متضادين، فمن ناحية الدراسات التي تزعم أن الهجرة هي بالأحرى خسارة للبلدان النامية، حيث تفر منها مواردها الأكثر أهمية و النادرة مثل رأس المال البشري، و من ناحية أخرى الأدبيات الأكثر حداثة التي تعتبر الهجرة كناقل للتنمية للبلدان المنشأ، فكلا النوعين من القناعات هو جزء من وجهات نظر متعارضة :"رؤية متفائل" و "رؤية متشائم".

لقد بدأت الدراسات حول آثار الهجرة تحت تأثير النموذج الكلاسيكي و نظرية التحديث، التي تقدم الحركة الدولية للأشخاص كمصدر للحد من أوجه التفاوت بين البلدان، ثم المرور للمسار التطوري

[26] Massey, Douglas S, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J Edward Taylor. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and development review* (1993): 431-66.

[27] Ellerman, David. "The Dynamics of Migration of the Highly Skilled: A Survey of the Literature." *Diaspora Networks and the International* (2006).

لهذه البحوث بالفترة ذات الرؤية التشاؤمية النيوماركسية في فترة السبعينات و الثمانينات، و قد سيطر في الآونة الأخيرة تحت شعار الاقتصاديات الجديدة للهجرة و مقاربة التشتت transnationalisme ، التحليلات حول آثار الهجرة على تنمية البلدان المصدر للعودة إلى فكرة أن عملية الهجرة يمكن أن تكون مفيدة للبلد الأصلي.

تحولات التسعينات وضعت علامة تغيير أعم من النظريات البنيوية أو الوظيفية نحو رؤية أكثر تعددية، التي تأخذ بعين الاعتبار عدة أعوان معنيين بعملية الهجرة، من خلال إظهار أنه يمكن للمهاجرين لعب دور مفيد في تطوير تنمية بلدانهم الأصلية.

الجدول الموالي يوضح المراحل الرئيسية لتطور النظريات المعيارية:

الجدول(2-1) المراحل الرئيسية لتطور النظريات المعيارية

الفترة	اتجــاه البحث	مجــال السياسة
إلى غاية 1973	نظرة متفائلة على البعد التنموي و الهجرة	التفاؤل التطويري ، رأس المال و نقل المعرفة من جانب المهاجرين ، الهجرة تلعب دور في تنمية البلدان النامية.
1973- 1990	نظرة تشاؤمية حول العلاقة (هجرة–تنمية) و مخاوف بشأن هجرة الأدمغة .	تزايد الشكوك ، مخاوف من هجرة الأدمغة ، فشل السياسات المتعلقة بهجرة العودة ، و مازالت ظاهرة الهجرة منفصلة إلى حد كبير عن مفهوم التنمية .
1999- 2001	تكيف الرؤى تحت تأثير التحليلات التجريبية ، افتراضات الاقتصاد الجديد للهجرة ، المقاربة العابرة للحدود.	استمرار الشكوك ، سياسات الهجرة التقييدية .
2001 فما فوق	تدفق المنشورات ، كلا النظرتين حاضرة و لكن عموما النظرة المتفائلة.	تجدد التفاؤل بشأن البعد التنموي و اهمية الهجرة تحت تأثير حجم التحويلات المالية و تحت التغيير المفاجئ للرؤية : عودة الأدمغة ، العوامل الخارجية للمغتربين .

Source : Source :De Haas Mobility and Human Development (2009)

المطلب الاول النظريات المتفائلة للهجرة

1 نموذج التقارب النيوكلاسيكي

النظرية النيوكلاسيكية و نظرية التطور هي القاعدة الأساسية للنظرية الحالية التي تؤكد على أن الهجرة يمكن أن تؤثر على التنمية في البلد الأصلي.

فالفكرة الرئيسية للنموذج النيوكلاسيكي، هي التخصيص الأمثل للموارد و تقارب الأجور بين البلدان من خلال تنقل الأفراد، و في هذا السياق ينظر للهجرة باعتبارها عنصر يؤدي إلى التوازن، لأن لجوء الأشخاص للتنقل الدولي من المفترض أن يؤدي إلى التنقل من المناطق ذات الدخل المنخفض إلى المناطق ذات الدخل المرتفع، أو من أماكن ذات العدد الكبير من السكان إلى الأماكن ذات العدد المنخفض من السكان، و حسب ما ورد فإن اليد العاملة تنتقل نحو البلدان ذات التخصيص المنخفض للعمل و مستوى أجر عالي حيث الإطار التفسيري سوف يتوجه إلى أن: ستشهد البلدان ذات ارتفاع في عامل العمل و انخفاض في عامل رأس المال (البلدان الأصلية) انخفاض العرض في سوق العمل و هذا ما يؤدي لارتفاع الأجور على التوالي، أما البلدان التي تتميز بانخفاض في عامل العمل و ارتفاع عامل رأسمال (البلد المستقبل) فتشهد زيادة في عرض العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الأجور. من خلال هذه العملية "معادلة الأسعار" تلعب الهجرة الخارجية دورا مهما في تنمية بلدان المنشأ.

نظرا لتنقل الأشخاص، يمكن أن تستفيد البلدان الأصلية من تجربة البلدان الصناعية التي هي في معظم الحالات وجهة المهاجرين، و في الإطار المفاهيمي لنهج التقارب، فقد تمت رؤية عامل العمل كناقل أو وسيط إدماج بلدان المصدر في الاقتصاد العالمي حيث تكافؤ الأجور و التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج، و انتقال اليد العاملة يولد حالة توازن، حيث تكافؤ الأجور بين البلدان يعكس المكاسب المتصلة بسوق العمل. و قد أشار Massey إلى أن السعي لزيادة الارباح يمكن أن يؤدي لانتقال رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، حيث يمكن أن يكون العائد على الاستثمار أفضل، فتدفق اليد العاملة

من البلدان ذات وفرة في اليد العاملة إلى البلدان التي يقل فيها العمل في نفس الوقت يكون هذا مصحوبا مع تدفق الاستثمارات من جانب البلدان الغنية بعامل رأس المال نحو البلدان الفقيرة من ناحية رأس المال.[28]

يرتكز النموذج الكلاسيكي على مبادئ المنافسة المثالية من ناحية افتراض تقنين الأسعار لعوامل الإنتاج بتدخل الدولة، و من ناحية أخرى التخصيص الأمثل للموارد.

بينما النموذج النيوكلاسيكي, يرى في ظل المنافسة الشديدة بين اقتصاديات الدول, إن الفرد لا يوجد عوائق في عملية الانتقال, بهدف تعظيم أجره, حيث ينتقل الأفراد على انهم مورد من موارد الإنتاج التي تستعمل لتعظيم المنفعة, و تكون نتائج انتقال او حركة الافراد ايجابية على الانتاج العالمي و بالتالي أن الهجرة تنتج فقط الآثار الإيجابية لبلد المنشأ، فتنقل اليد العاملة يؤدي إلى تقارب الأجور من جهة و من جهة أخرى تخصيص الوفير لرأس المال البشري و المادي، و في هذا السياق تدفقات استثمارات البلدان المتقدمة نحو البلدان الفقيرة يصاحبه تدفق هجرة العمال ذوي المهارات العالية، في حين أن العمال غير المؤهلين تتحرك في اتجاه المعاكس. هذه الحركات من جهة تسمح للبلدان المصدر للمهاجرين الاستفادة من عامل رأسمال البلدان الغنية من خبرة العمال ذوي المهارات المرافقين لهم، و من جهة أخرى تخفيف حدة التوترات الاجتماعية في سوق العمل للوظائف التي لا تتطلب مهارة، و في ظل هذه الظروف، فهجرة اليد العاملة تؤدي الى تقارب المداخيل ما بين البلدان, و كذلك تلعب هذه الحركة دور الحافز للحاق الاقتصادي للبلدان الأصلية، و بالتالي تسهيل اندماج بلدان مغادرة المهاجرين في الاقتصاد العالمي.

2 نموذج الاستدراك التنموي

[28] Massey, Douglas S, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J Edward Taylor. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and development review* (1993): 431-66.

تطورت نظرية التحديث في السنوات **1950–1960** من خلال كتاب لـRostow "مراحل النمو الاقتصادي". حسب هذا الأخير فإن التنمية هي عملية خطية لها خمس مراحل تطور، تبدأ بالمجتمع التقليدي، الشروط المسبقة للإقلاع، الإقلاع، الوصول إلى مرحلة النضج، ومن ثم يخلق عصر الاستهلاك الجماعي، من خلال هذه المراحل شهدت مجتمعات البلدان الشمالية تطورا، من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، و يتحقق ذلك من خلال عملية التصنيع و التحضر.

حسب Walt Rostow فإنه على دول الجنوب إتباع نفس نمط النمو حتى و إن كانت البلدان في مستويات مختلفة من التنمية، فسوف تتطور اقتصادياتها في نفس الاتجاه و ستواجه تجربة النمو الاقتصادي كما هو الحال في دول الشمال، فالتنمية تتم من خلال تشجيع الابتكار بدلا من التقليد، و البلدان الصناعية تلعب دور مهم في تنمية المجتمعات التقليدية في الجنوب.[29]

إحدى الآليات التي تؤدي إلى التقارب الاقتصادي بين الدول هي الحركة الدولية للأشخاص، فالهجرة الخارجية تعتبر أداة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في التنمية الإقتصادية، فبعد التصنيع و تطور حجمه يدفع الى تغير المجتمعات التقليدية الزراعية إلى حد كبير مما أدى لإنتاج كمية من اليد العاملة للهجرة سواء داخل البلاد أو خارجها.

تنتقل اليد العاملة من المناطق الفقيرة من رأس المال و الغنية باليد العاملة نحو المناطق الغنية برأسمال و الفقيرة من اليد العاملة، و التي تواتي التنمية للبلدان الأصلية و أيضا بلد المقصد، بعبارة أخرى ترى نظرية التحديث نموذج التنمية لتحقيق التوازن من خلال التخصيص الأمثل للسكان و الموارد، و لكن كذلك من خلال الحد من الفوارق بين المناطق الريفية الزراعية و المناطق الحضرية الصناعية، و بالتالي بين البلدان الصناعية و البلدان الفقيرة، هذا مبدأ التوازن كما سبق و أن تبناه النموذج النيوكلاسيكي الذي تعود أصوله لنظرية التحديث.

[29] Crown, William H. "Migration and Regional Economic Growth: An Origin-Destination Model." *Economic Development Quarterly* 5, no. 1 (1991): 45-59.

بينما النظرية الكلاسيكية الجديدة تعكس الآثار الإيجابية للهجرة على التنمية من خلال الحركة البسيطة لليد العاملة دون النظر لآثار العودة، فنظرية التحديث تعرض المهاجرين بما في ذلك العودة كعوامل هامة للتغيير و الابتكار التي تستثمر الموارد المالية و البشرية المتراكمة بالخارج في بلد المنشأ، و في هذا السياق يمكن أن تساهم الهجرة في نشر الإمكانية للتحديث و لعب دور إيجابي في التنمية من خلال تغيير العقليات و الصناديق المالية التي يقدموها [30] ، و هكذا تعتبر هجرة اليد العاملة كجزء لا يتجزأ من عملية التحديث. استنادا إلى هذه الحجة بدأت بعض البلدان النامية بتشجيع الهجرة إلى الخارج بالنظر إليها كمصدر للتنمية.

المطلب الثاني : نظريات الهجرة الدولية كمحور للمفارقات

1 -هجرة العمال غير المؤهلين

في أوائل الستينات ، لمس موضوع الهجرة شيئ من التفاؤل تدعمه النظرية الكلاسيكية الجديدة ونظرية التحديث من خلال إظهار الآثار الإيجابية للهجرة على التنمية . النماذج النظرية وصفت الهجرات الدولية كمصدر للتقارب الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية، و قد كانت موضوع الكثير من النقاد، حيث تم انتقادهم بعدم مراعاة القيود الهيكلية والخصائص غير المتجانسة للمؤسسات، و لكن الواقع الاقتصادي أثبت اختلاف المقارنة بما أكدته نظريات التوازن. التحضر والهجرة الريفية لم تؤدى دوما إلى التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث، وعلى عكس التفاؤل الكلاسيكي الجديد، في كثير من الحالات ينتقل المهاجرين من المناطق الأقل سكانا الى المناطق الأكثر كثافة بالسكان . و في هذا السياق، فإن تقارب مستويات الدخل والنمو لم يعد ذو جدوى، وتم فسح المجال لظهور المناهج النظرية الجديدة التي ترى الهجرة الخارجية كمصدر اختلاف بين البلدان, حيث تعمل الطاهرة على الزيادة من نسبة البطالة نتيجة

[30] De Haas, Hein. "Migration and Development: A Theoretical Perspective1." *International Migration Review* 44, no. 1 (2010): 227-64.

اكتظاظ المدن, ما يجعل الزيادة في اليد العاملة الغير مؤهلة من جهة, ومن جهة أخرى إهمال الجانب ألفلاحي و تدهور حجم إنتاجه, نتيجة تحول توجه المهني للفلاحين إلى. قطاع التصنيع.

2 نظرية التبعية

تعتبر نظرية التبعية أحد المفاهيم الرمزية للعصر، وضعت تحت إشراف Gunder و Frank وتستكمل نظرية نظم العالم، ويستند تحليل المؤلفين للنتائج إلى أن السلطة السياسية والاقتصادية موزعة توزيعا غير متكافئ بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة. فبسبب القيود الهيكلية وعدم تجانس الشركات، فإن سكان العالم يواجه عدم المساواة في الحصول على الموارد، و بدلا من تقليل الفجوة بين البلدان كما جاء في النموذج الكلاسيكي الجديد والتوسع في الرأسمالية، يتم تشيجع اشتداد هذه الاختلافات لصالح المركز وعلى حساب الهامش. واتهمت دول الشمال التي تعد المركز باستغلال الموارد البشرية والطبيعية في الجنوب الذي يعبر عنه بالهامش, وبالتالي فإن البلدان الغنية تزداد ثراءا والبلدان الفقيرة تفقد مواردها المحدودة لتصبح أكثر فقرا. عند البحث عن تراكم رأس المال، الرأسمالية تتوسع جغرافيا للتأثير في الطبيعة التقليدية لاقتصاديات دول الأطراف.[31]

كما أوضح الكثير من المفكرين في أعقاب توسع الرأسمالية خارج مراكزها(أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان)، و تغيرها للإيديولوجيات الاقتصادية للفرد و المجتمع, حيث استطاعة أن تدرج الجزء الأكبر من السكان في الاقتصاد العالمي من خلال ارساخ مبادئ الرأس مالية و ، حيث أصبحت الأرض والمواد الخام و أطراف العمالة سلعا، وبالتالي تصبح تدفقات الهجرة أمرا حتميا.

توسع الرأسمالية يضعف الأشكال التقليدية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي استناداً إلى مبدأ المعاملة بالمثل، و قد أدت إلى تطوير النزعة الفردية على أساس تحقيق مكاسب شخصية و التغيير الاجتماعي الناجمة عن تدفقات الهجرة ، استخدام أساليب مكثفة في المجتمعات الزراعية، من أجل الحصول على

[31] Buga, Natalia. "Les Diasporas Comme Ressources D'intégration Dans L'économie Mondiale." Université de Grenoble, 2011.

إنتاج ذو عوائد عالية و أسعار منخفضة، هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة، و بالتالي اليد العاملة غير المشغلة مضطرة للذهاب إلى الخارج. فعادة اليد العاملة غير المؤهلة تلبي الطلب القوي للعمل في البلدان الصناعية، فالبلدان النامية ترى فرار أهم مواردها – رأس المال البشري، والتي سوف تمنع التنمية.

إن العالم الرأسمالي، ينظر لهجرة اليد العاملة كحل للتخفيف من حدة النقص في اليد العاملة غير المؤهلة من سوق العمل، كما أن في وقت لاحق لاحظ poire **(1979)** أنه بالنسبة للوظائف التي تقع في أسفل السلم المهني و التي تم رفضها من قبل السكان المحليين ، فإن أرباب العمل يلج ؤون للعمال الأجانب عديمي المهارة، وقد أجريت هذه السياسة من قبل العديد من البلدان المتقدمة وخاصة في فترة ما بعد الحرب **1945–1973**، حالة الولايات المتحدة في عام **1943**، حيث وقعت على اتفاق هجرة مؤقتة مع المكسيك، " Programma Bracero "، الذي يسمح للعمال المكسيكيين بالعمل بشكل قانوني في الولايات المتحدة، خصوصا في القطاع الزراعي، مع بداية الانكماش الاقتصادي، ومكننة الزراعة، تخلت حكومة الولايات المتحدة عن هذا البرنامج، مما أدى إلى الزيادة في الهجرة غير القانونية من المكسيك[32].

تستخدم العديد من الدول المتقدمة في أوروبا الغربية أيضا هذا النوع من البرامج التي استهدفت العمال المؤقتين غير المؤهلين والذين عانوا نفس المصير[33]، وقد أثار هذا انتقادات حادة حول سياسات الهجرة التي لم تقدم إدماج للمهاجرين في المجتمعات المضيفة ، والذين لم يكونوا على علم بمرور الوقت باستقرار شبكات المهاجرين ببلد المقصد و بالتالي تعزيز وصول تدفقات الهجرة.

المطلب الثالث هجرة الأشخاص المؤهلين (هجرة الأدمغة)

[32] Labrecque, Marie France. "Urbanisation, Migration Et Inégalités À Ciudad Juárez, Mexique." *Anthropologica* (2008): 229-40.

[33] Buga, Natalia. "Les Diasporas Comme Ressources D'intégration Dans L'économie Mondiale." Université de Grenoble, 2011.pp 57

في البداية، النظرية التاريخية الهيكلية سلطت الضوء على الآثار السلبية الناجمة عن هجرة العمال غير المؤهلين في بلدان المنشأ، والتدفقات التي تتوافق مع الواقع الاقتصادي حتى الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر اتجاهات الهجرة الجديدة ، حيث هذه الظاهرة لا تؤثر فقط على الأشخاص غير المؤهلين إنما كذلك على الأشخاص ذوي المؤهلات العالية.

في مطلع السبعينات، في سياق تدفقات الهجرة الجماعية للمهندسين والعاملين في المجال الطبي ما بين أوروبا وكندا والولايات المتحدة، أدى هذا الى ظهور نوع جديد من الجدل وخاصة ما يتعلق منه بأثر تنقل اليد العاملة المؤهلة ، النقاش حول هذا النوع من الهجرة يتم تحت إطار مفهوم "هجرة الأدمغة" **(** brain drain**)** . ولد هذا المفهوم في منشور للجمعية الملكية البريطانية **(1963)**، يرجع بدء استخدام مصطلح "هجرة الأدمغة " لترك عدد كبير من العلماء لبريطانيا و الذهاب للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد فترة وجد هذا المفهوم تطبيقه في حالة تدفق العمال المؤهلين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، هذه المناقشات أطلقت إشارات التنبيه على الآثار السلبية الناجمة عن رحيل الأفراد المؤهلين على عملية التنمية في البلدان الأصلية.

كما رأينا نموذج التقارب الكلاسيكي الجديد يبين أن تدفق اليد العاملة المؤهلة يتم في نفس اتجاه رأس المال من البلدان الغنية جداً للبلدان الفقيرة، فإن انتقال اليد العاملة غير المؤهلة يتم في الاتجاه المعاكس[34].

في فترة السبعينات ، لقد غيرت التغيرات الاقتصادية الوضع من خلال إظهار أن تنقل الأشخاص المؤهلين من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتقدمة الأخرى، وأن هجرة العمال المؤهلين من البلدان الأصلية النامية أخذت في الارتفاع. في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية للبلدان النامية يهاجر الكثير من الأشخاص بحثا عن فرص أفضل، من بينهم عدد مهم و متزايد من الأشخاص المؤهلين.

34 Poot, Jacques, and Anna Strutt. "International Trade Agreements and International Migration." *The World Economy* 33, no. 12 (2010): 1923-54.

و نظرا لتزايد تدفقات اليد العاملة المؤهلة ظهر مفهوم "هجرة الأدمغة " الذي لفت الانتباه إلى الآثار السلبية الناجمة عن خروج رأس المال البشري في تنمية البلدان المصدرة للمهاجرين ، و لا ينظر للهجرة كآلية تتسبب في هجرة الأدمغة فقط ، إنما كذلك كعنصر خلق تبعية سلبية للمناطق الأصلية نحو التحويلات المالية للمهاجرين، فرحيل الشباب و الأشخاص المؤهلين يمكن أن يحافظ أو يتسبب في تفاقم مشاكل التخلف، و في هذا السياق بدأ العديد من الباحثين يولون الاهتمام لآثار الحراك الدولي للأشخاص المؤهلين، بإنشاء تيار نظري أقل تفاؤلا يركز على الآثار السلبية للهجرة عل ى تنمية البلدان الأصلية ، الدراسات التي ظهرت تحت شعار هذا النهج هي البلدان المغادرة الخاسرة.

فمنذ سنة **1960** بدأ العديد من الباحثين دراسة تأثير هجرة ذوي المؤهلات على بلدان المنشأ ، ولد مفهوم هجرة الأدمغة في الفترة الأولى ، و أول من ناقش ذلك هما الاقتصاديين المعروفين Johnson (1968) و Patinkin (1968)، و قد أدت مناقشاتهم إلى تشكيل تيارين مختلفين: فمن جهة القوميين برئاسة Patinkinالذي زعم أن رحيل المؤهلين يؤدي إلى الخلل الوظيفي في الدولة ، و أن المؤهلين هم من ندرة ممتلكات الدولة، و من ناحية أخرى ، دعاة التحرر و على رأسهم Johnson الذي أشار إلى أن رحيل اليد العاملة المؤهلة يؤدي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، و أن الموهوبين هم ممثلين في السوق الدولي و السوق المحلي و من خلالهم يتم تقارب البلدان [35]، حيث أثرت أفكار Johnson و Patinkin على المقاربات النظرية اللاحقة التي تجمع بين الجيلين:

أ -يمثل الجيل الأول أعمال Grubel و Scott مابين **60-70** على العموم، فهذه المساهمات توضح أساسا التأثير المحايد لهجرة الأدمغة على البلدان الأصلية، فقد اعتقد باحثوا هذه الحقبة أن هجرة الأشخاص المؤهلين تولد أثارا سلبية محدودة على البلد الأصلي ، و وفقا لممثلي هذا النهج ، فحتى تكون الهجرة

[35] Ciumasu, Ioan M. "Turning Brain Drain into Brain Networking." *Science and public policy* 37, no. 2 (2010): 135-46.

ملائمة لابد من توفر شرطين: "الأول هو عندما المغترب يزيد أجره الخاص ، و الثاني هو عدم تأثير مغادرة المهاجر على دخول الباقين بالبلد". [36]

و قد زعم بعض الباحثين أنه من الممكن أن يهاجر ذوي المؤهلات العالية مع ترك هم لبعض الأصول و التي من الممكن استخدامها لاحقا في عملية الإنتاج من قبل المؤهلين و غير المؤهلين الذين لم يهاجروا، و غيرها من الآثار الناتجة عن التحويلات المالية و الآثار الإيجابية للعودة (التغذية العكسية) التي تعوض الفقدان الناتج عن هجرة الأدمغة ، و بالمنعى الواسع ، فإن الأدبيات تلك الفترة قدمت طبيعة معتدلة حتى للمتشككين في آثار هجرة العمال المؤهلين.

ب – الجيل الثاني حول هجرة الأدمغة، فهو عكس الجيل السابق كليا، في الفترة ما بين **70–80** فقد كان كتاب الدراسات أكثر تشاؤما حول العلاقة مابين الهجرة و تنمية البلد المصدر، تحت إدارة Jagdish Bhagwati تم وضع سلسلة كاملة من النماذجالبديلة لدراسة تأثير هجرة الأدمغة على البلدان النامية، و لقد أعطى Bhagwati و Hamada نموذجا للحالة على أنها لعبة ذات مجموع صفري، حيث تعاني بلدان المنشأ من فقدان الأدمغة في حين تستفيد منها بلدان المقصد ، و وفقا لهم فإن رفاهية السكان غير المهاجرين تعرف انخفاضا ناتجا عن العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بهجرة النخبة الخاصة بهم.

و قد تم النظر في هجرة العمال المؤهلين كعنصر اتساع فجوة عدم المساواة على المستوى الدولي، و التي من خلالها تزداد الدول الغنية غنا على حساب الدول الفقيرة.[37]

تفترض نماذج سنوات **1970** وجود تكامل بين العمال المؤهلين و غير المؤهلين، فرحيل الفئة الأولى يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفئة الثانية ، و قد لاحظ Bhagwati أنه على الرغم من عدم امتلاك العمال المؤهلين لوظائف داخل البلد، إلا أن انتاجيتهم الاجتماعية الحدية ليست بالضرورة صفرية، لأنه يمكن

[36] Milio, Simona, and Paul Ricci. "Brain Drain, Brain Exchange and Brain Circulation. The Case of Italy Viewed from a Global Perspective." *National interest* (2012).

[37] Docquier, Frédéric, and Hillel Rapoport. "Globalization, Brain Drain, and Development." *Journal of Economic Literature* 50, no. 3 (2012): 681-730.

التنقل داخل البلد و يصبحوا موظفين بشكل فعال، إضافة لذلك فالعمال المؤهلين هم أكبر دافعي الضرائب، و بالتالي ستفقد البلدان الأصلية مصدر مهم للدخل، إضافة إلى الاستثمار في تعليم المواطنين الذين هاجروا بسبب تكاليف تكوين رأس المال البشري التي يعاني منها بلد المنشأ، و التي لن تحصل على أي عائد على الاستثمار بسبب رحيلهم.

عرفت كذلك أدبيات هذه الفترة بتوصياتها من حيث سياسات الهجرة، مع اعطاء عدة حلول: الجمود (القيود الصارمة) في أسواق العمل المحلية، أو التدابير الضريبية، و قد تم اقترحها لأجل تخفيف الآثار السلبية لهجرة الأدمغة على بلد المنشأ. و فيما يتعلق بالفئة الثانية من التدابير، فقد قام الباحثين في هذه الفترة بإقامة نظام للضرائب المقترحة لتعويض الخسائر في الاستثمارات العامة لتشكيل رأسمال بشري ملتزم ببلد المنشأ ، هذه "الضريبة على العقول" ، سميت فيما بعد "ضريبة Bhagwati" و التي كان من المفترض أن تدفع للمهاجرين ذوي مستوى تعليم عالي أو مؤهلات عالية في بلد الهجرة ، في نهاية المطاف يجب أن تدفع ضريبة الدخل للأمم المتحدة لتمويل مشاريع التنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين، وفي أعقاب مناقشات عديدة مثيرة للجدل حول هذا الاقتراح، لم تتحقق هذه الفكرة لأنها أثارت العداء لكثير من البلدان والمهاجرين . جميع البحوث التي أجريت خلال هذا الوقت حول الآثار السلبية للهجرة هي معروفة تحت مصطلح الرؤية 'التقليدية' أو 'المتشائمة".[38]

يعرف هذا الجيل نماذج "هجرة الأدمغة " كمشكلة حقيقية في البلدان النامية ، وتحت تأثيره ا نفذت السياسات الوطنية والدولية من أجل الوقاية، و تنظيم تدفقات المهارات أو القضاء على آثارها السلبية من خلال آليات مختلفة، في معظم الحالات لم تصل هذه السياسات إلى الأهداف المحددة.

المبحث الثالث: النظريات الجديدة للاستدراك الاقتصادي

[38] McAusland, Carol, and Peter Kuhn."Bidding for Brains: Intellectual Property Rights and the International Migration of Knowledge Workers." *Journal of Development Economics* 95, no. 1 (2011): 77-87.

في مطلع التسعينات ، ظهر جيل جديد من البحوث المقدمة يوفر منظورا أكثر تفاؤلاً من آثار الهجرة للأشخاص المؤهلين على بلد المغادرة ، تسليط الضوء على إمكانية "هجرة الأدمغة مع اكتساب الأدمغة "، تقوم دراساتهم بتحليل تشكيل مخزون رأس المال البشري، و كيف تتغير الهجرة من قرارات سكان البلدان النامية للاستثمار في التعليم، و يتم تعريف الدور الإيجابي الذي تلعبه الهجرة في زيادة رأس المال البشري للبلد الأصلي كنتيجة لآثار الحوافز [39]، بالإضافة إلى ذلك هناك آثار إيجابية أخرى مثل: التحويلات المالية، الهجرة العائدة أو الشبكات و التي تعرف بـ "آثار ردود فعل"[40].

المطلب الأول: نموذج الاستدراك بتأثير الحوافز على الاستثمار في رأس المال البشري

إن الحجة الأكثر استخداماً من قبل فئة الآثار المسبق ة هو إمكانية تكوين رأس المال البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم ، وبدافع من آفاق الهجرة ، فللفكرة الرئيسية للبحوث المتعلقة بهذه الفترة هي تحليل العوامل الخارجية في الرؤية الذاتية لنظرية النمو النيوكلاسيكية . في هذه النماذج العوامل الخارجية لرأس المال البشري تكون القوة الدافعة للنمو الذاتي ، إن المساهمة الرئيسية كما ذكرها Lodigiani، هو أنه ينظر للهجرة على المستوى الفردي على أنها وسيلة تسمح بزيادة العائد على الاستثمار في التعليم ، و بالتالي يشجع الأفراد من البلدان النامية على استكمال دراستهم ، و منه فإن عدد الذين يواصلون تعليمهم هم في زيادة على المستوى الوطني، فعندما يهيمن تأثير هذا الحافز"الدماغ" فإنه يلاحظ زيادة الهجرة إلى الخارج بمعنى استنزاف رأسمال البشري في البلد المصدر.[41]

نجد أن Docquier و Rapoport يوضحا كيف أن هجرة السكان المتعلمين يولد على المدى الطويل أثر إيجابي على بلد المنشأ من خلال كسب الأدمغة (brain gain).

[39] Singh, Raju Jan, Markus Haacker, Kyung-woo Lee, and Maëlan Le Goff. "Determinants and Macroeconomic Impact of Remittances in Sub-Saharan Africa." *Journal of African Economies* 20, no. 2 (2011): 312-40.

[40] Rapoport, Hillel. "Le «Brain Drain» Et Son Incidence Sur Les Pays En Développement." *Regards croisés sur l'économie*, no. 2 (2010): 110-24.

[41] Docquier, Frédéric, and Elisabetta Lodigiani. "Skilled Migration and Business Networks." *Open Economies Review* 21, no. 4 (2010): 565-88.

تمثل هجرة الأشخاص المؤهلين على المدى القصير خسارة صافية لبلد المنشأ، أما على المدى الطويل و مع مرور الوقت فإن نجاح المهاجرين مهنيا في الخارج يمثل حافزا للأشخاص الآخرين في بلد المنشأ، لأجل متابعة الدراسات مما يزيد من رأسمال البشري في البلد المصدر من خلال إنشاء شبكات تواصل لإرسال السلع، الأفكار، المعارف و المعلومات إلى بلد المنشأ، تسير من قبل المغتربين تسمح بالاستفادة من هذه التدفقات.

مقارنة بالأدبيات السابقة و التي ترى الهجرة كعامل للمفارقات و الأخذ بالاعتبار فقط آثار هجرة الأدمغة على المدى القصير، فإن الأدبيات الجديدة تبين كيف أن الهجرة تميل لأن تكون لها آثار إيجابية و مفيدة لبلد المنشأ على المدى الطويل.

الدراسات التجريبية التي تتحقق في تأثير الحوافز على الاستثمار في التعليم

تظهر العديد من الدراسات التجريبية وجود آلية آثار الحوافز، مساهمة Docquier, Beine, و Rapoport هي ترجمة لتحليل **37** بلد من البلدان النامية، حيث تبين أن لاحتمال الهجرة تأثير إيجابي على تكوين رأسمال البشري في البلدان المصدرة للمهاجرين، وبالأخص بالنسبة للبلدان ذات مستوى أولي منخفض من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد[42].

كما وجد كلا من Stark و Wang أنه يمكن أن يكون للهجرة تأثير ايجابي يعمل كحافز لتكوين رأس المال البشري، حيث تفترض أن إنتاجية الفرد لا تشترط فقط رأس المال الخاص و إنما كذلك مستوى متوسط من رأس المال البشري، و عموما فالأفراد هم دون الاستثمار في رأس المال البشري، و قد أظهر المؤلفين بالسماح بهجرة جزء مراقب من الأشخاص المؤهلين للبلدان الأكثر غنى، أما غير المهاجرين فيتم تشجيعهم أكثر على الاستثمار في مجال التعليم من خلال تحسين التوجه في نقص الاستثمار ، و هكذا يتحقق مستوى اجتماعي ملائم(مرض) من رأسمال البشري دون الحاجة للجوء لإعانات الحكومة. أما في

[42] Beine, Michel, Frédéric Docquier, and Hillel Rapoport. "Brain Drain and Economic Growth: Theory and Evidence." *Journal of Development Economics* 64, no. 1 (2001): 275-89.

حالة الاقتصاد المغلق ، فإن الإعانات ضرورية للحد من الفشل الذي تسببه العوامل الخارجية الإيجابية لرأس المال البشري الذي يعوض بتأثير الهجرة في حالة الاقتصاد المفتوح . و أظهر Stark وWang وجود كسب الأدمغة في هجرة الأدمغة ، بحجة أنه من خلال سياسات الهجرة و المدروسة بشكل جيد يمكن تحسين الرفاهية و القرب إلى الاقتصاد الاجتماعي الأمثل. و في مستوى معين يشيرا أنه يمكن أن تعمل الهجرة كبديل مثالي للحصول على الإعانات العامة (بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الهجرة ينخفض معدل الإعانات الحكومية لأجل تحقيق الحد الأمثل الاجتماعي).[43]

استخدم Beine و آخرون قاعدة البيانات عن معدلات الهجرة حسب مستوى التعليم لDocquier و Marfouk **(2006)** التي كشفت حقيقة أن هجرة الأشخاص المؤهلين لها آثار إيجابية على تكوين رأس المال البشري، و أشار المؤلفين إلى أنه من بين **127** دولة نامية شاركت في الدراسة [44]، تلك التي تجمع بين مستويات نسبية منخفضة من رأس المال البشري (أقل من **5**٪)، وانخفاض معدلات هجرة اليد العاملة الماهرة (أقل من **20**٪) من المرجح أن تستفيد من هجرة الأدمغة، و على العكس من ذلك، فإنه سيكون لهذه الظاهرة آثارا سلبية في البلدان التي يبلغ فيها معدل هجرة الأشخاص المؤهلين أكثر من **20**٪ أو نسبة من الأشخاص الذين لديهم مستوى عال من التعليم هو أعلى من **5**٪.

مع الأخذ في الاعتبار هذه النتائج بالنسبة لبعض البلدان النامية مثل الهند والصين أو البرازيل، فإن هجرة الأشخاص المؤهلين تنتج آثار إيجابية صافية ، نتيجة للارتفاع عدد السكان في البلدين فان نسب المؤهلين يكون ضعيف مقارنة بحجم الكثافة السكانية في حين أن دول أخرى تعاني من ارتفاع معدلات الهجرة من الناس المتعلمين مقارنة بحجم الكثافة السكانية فيها والتي يكون ضعيف، وهذا الوضع أصبح ينذر بالخطر.

[43] Beine, Michel, Frederic Docquier, and Hillel Rapoport. "Brain Drain and Human Capital Formation in Developing Countries: Winners and Losers*." *The Economic Journal* 118, no. 528 (2008): 631-52.

[44] Docquier, Frédéric, Olivier Lohest, and Abdeslam Marfouk. "Brain Drain in Developing Regions (1990-2000)." IZA Discussion Papers, 2005.

المطلب الثاني: نموذج الاستدراك من خلال الهجرة العائدة (هجرة العودة)

ويتركز التحليل على الآثار الإيجابية لهجرة اليد العاملة المؤهلة على آثار أخرى مثل أثار العودة (آثار التغذية العكسية أو آثار ردود الفعل)، وتشمل هذه الفئة: التحويلات المالية للعمال المهاجرين ، وعودة المغتربين حاملين معهم تراكم رأس المال العامل من بلد المقصد و/أو المهارات الجديدة المكتسبة في الخارج، أو حتى مشاركة هؤلاء المهاجرين في الشبكات العلمية والتجارية لتيسير تدفق المعرفة التكنولوجيا والصناعية.

لقد تناول العديد من المؤلفين موضوع الدور المهم الذي تلعبه عودة المهاجرين المؤهلين لبلدانهم الأصلية و المتمثل في: المهارات الإضافية المكتسبة في الخارج ، الميل للابتكار والدافع لإنشاء مشاريعهم الخاصة، والموارد المالية والاتصالات التي من المرجح أن تزيد من الإنتاجية والتنمية الاقتصادية في البلاد. و يستدل بتجربة العديد من البلدان مثل: إيرلندا، كوريا، الصين، تايوان وفي الهند قد أكدت التأثير الإيجابي المنسوب لعودة المهاجرين.

عند عودة المهاجرين ، و نتيجة لامتلاكهم رأس مال مالي فإنه من المرجح أكثر شروعهم في حساباتهم الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي إلى الحد من البطالة في منطقة الأصل على سبيل المثال ، في دراسة على المهاجرين العائدين الأتراك ، فقد أظهرت أن معظم المهاجرين يكون خيارهم إما إنشاء أعمال خاصة أو البقاء دون عمل ، و أن الأشخاص المؤهلين يبقون ناشطين حتى بعد عودتهم.

و في نفس المعنى ، فقد أكد Dos Santos و Postel-Vinay بأن للهجرة المؤقتة لعدد محدود من العمال المؤهلين احتمال إحداث آثار إيجابية في بلدان المنشأ، و بالأخص التي لها قطاع البحث و التطوير غير

متطور، كما يعتبر المهاجرين العائدين كعوامل التشجيع على نقل التكنولوجيات ، مما يؤدي إلى الحد الفوارق من التكنولوجية بين البلدان.[45]

في النهج طويل الأجل، فإن أقل الناس مضطرين للهجرة و الكثير من الناس يفترضون العودة إلى البلاد، إذ يقترحون إجراء تغيير في سياسات الهجرة بهدف زيادة عدد التأشيرات المؤقتة على حساب التأشيرات الدائمة، و بالتالي يمكن للبلاد الاستفادة من الخبرات المكتسبة من قبل المواطنين الذين عملوا فترة في بلد آخر. على حسب ما يعتقده المؤلفون، فإنه قد تنخفض هجرة الأشخاص المؤهلين بفضل هذه السياسات، و نظرا لتناقص حافز الاستثمار في التعليم تقل إمكانيات الاستقرار بالخارج، و من ناحية أخرى تزداد هجرة العودة، و بالتالي يمكن أن يستفيد بلد المنشأ من رأس المال البشري (الذين عادوا).

لقد لاحظ Lodigiani أنه في الإطار المفاهيمي المختلف لStrack و أخرون فقد سعى لإمكانية "كسب الأدمغة" في "هجرة الأدمغة " ، و هذا من خلال عودة المهاجرين في حالة نقص المعلومات ، و من منظور الهجرة، فقد رأى العمال عائد أكبر على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الهجرة مما دفعهم للاستثمار في التعليم ، ففي بداية إقامتهم ببلد المقصد ، فإن العامل المهاجر يتقاضى على متوسط الإنتاجية للمجموعة من المهاجرين. و مع مرور الزمن يتم تحديد المهارات الشخصية و قيمتها و بالتالي تحديد مستوى الأجر. و في ظل هذه الظروف ، يتحصل الأهل تأهيلا على مرتبات أقل ، مما يمكن أن يؤدي إلى عودة المهاجرين ذوي المؤهلات الأقل إلى البلد المصدر وبالتالي يمكن الاستفادة من مواردهم المالية المتراكمة في بلد المقصد ومعارفهم[46].

1 محددات هجرة العودة

[45] Docquier, Frédéric. "Fuite Des Cerveaux Et Inégalités Entre Pays." *Revue d'économie du développement* 21, no. 2 (2007): 49-88.

[46] Lodigiani, Elisabetta. "Diaspora Externalities and Technology Diffusion." *Economie internationale*, no. 3 (2009): 43-64.

و فيما يتعلق بمحددات هجرة العودة، فقد بين Bratsberg أنه يمكن جدولة الوقت من قبل المهاجرين بعد فترة بالخارج الذي يعتبر الأمثل، أو في المكان تبعا لنوع من التحديد الذي تم على أساس الهجرة. و تنشأ العودة في حالة ما اتخذ المهاجر قرار الرحيل في ظل ظروف غير مناسبة تتسم بعدم دقة المعلومات حول بلد المقصد.

فيما يتعلق بالقدرة الانتقائية للهجرة، فقد بين الكتاب أن العودة تقوي نوع التحديد الأولى، مما يعني أنه إذا تم اختيار المهاجرين بشكل إيجابي، فالأكثر تأهيلا هم من يقرروا المغادرة، و الأقل تأهيلا هم من يقرروا العودة لبلدانهم الأصلية ، و في هذا المعنى و حسب دراسة Borjas **1989** عن العلماء و المهندسين المهاجرين للولايات المتحدة فإنه يظهر كذلك أن الأشخاص الأقل نجاحا هم الذين لديهم ميل عالي لمغادرة الولايات المتحدة. أما Dustman **2003** فقد أعطى تفسيرا آخر لعملية الهجرة العائدة ، حيث يدل على أنه واقعيا فإن المهاجرين يخططون للعودة إلى بلدانهم الأصلية خلال حياتهم العملية ، و بالتالي يسعون لإحداث آثار إيجابية لغير المهاجرين الذين سيستفيدون من تجربتهم. في دراسة على ألمانيا ، فقد بين الكاتب أن أحد الأسباب التي تؤدي للعودة هو تفاوت الأجور في بلد المقصد. [47] و عليه فإن الزيادة في الأجور تؤدي لتثبيط العودة و انخفاض الأجور يؤدي لارتفاع مهم في ظاهرة العودة.

من المهم الإشارة إلى أن هجرة العودة تتأثر بعدة عوامل تبعا لخصائص المهاجرين، ظروف الحياة والعمل في بلد المقصد مقارنة مع بلدان المنشأ، ... الخ. ومع ذلك، فقد بينت التجربة أن عددا قليلا جدا من البلدان التي تمكنت من إعادة المغتربين. و بسبب الظروف غير المواتية لبلدان المغادرة، فقد قرر العديد من المهاجرين الاستقرار الدائم بالبلد المضيف حتى من هاجر لمتابعة دراساته، فعلى سبيل المثال فقد وجد Cervantes و Guellec أن **88**٪ من الطلاب الصينيين الذين تحصلوا على شهادة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة في الفترة **1990–1991**، و بعد أربع سنوات من انتهاء دراستهم ظلوا

[47] Borodak, Daniela. "Les Déterminants De La Migration De «Retour» En Moldavie." (2009).

يعملون في بلد المقصد، أما الأطباء الهنود فقد كان **79**٪. على الرغم من أن هجرة عودة الأشخاص المؤهلين منخفضة نسبيا. و سنرى أدناه أن الصين والهند قد استفادت من المغتربين لتشجيع التنمية الوطنية وتصبح ممثل مهم في التنمية الإقليمية وحتى العالمية. مثال هذه الدول يؤكد أن المهاجرين يمكن أن يسهموا في تنمية البلد المصدر حتى عن بعد ، و يدفعنا لنكتشف أكثر في هذه الأطروحة كيف يمكن للهجرة أن تساهم أو أن يكون لها آثارا إيجابية على بلد المغادرة.[48]

المطلب الثالث: نموذج الاستدراك من خلال التحويلات المالية

يعتبر نموذج الاستدراك من خلال التحويلات المالية من المقاربات الأولى التي توضح مساهمة المهاجرين في تنمية بلد المنشأ حتى دون وجودهم الفعلي بالبلد ، و على الرغم من تزايد عدد الدراسات التي تتناول أهمية التحويلات المالية من المهاجرين في النمو الاقتصادي لبلدان المنشأ ، إلا أنه ما زال النقاش مثير للجدل.

ازداد الاهتمام بتحويل الأموال (الحوالات) في سنوات **2000** مع ازدياد أهمية المبالغ و تكرر التأكيدات على أنها ناقلات موجهة لتنمية بلدان الجنوب ، و أجهزة الاستقبال الرئيسية للأموال ، تظهر البيانات الرسمية لعام **2009** أن تدفق الأموال المرسلة إلى البلدان النامية كانت **316** مليار دولار ، تزيد على ما يقرب من 4 أضعاف المبالغ المستلمة في عام **2000** و التي كانت 85 مليار دولار ، على الرغم من انخفاض قدر ب **6**٪ في عام **2009** بسبب الأزمة العالمية مقارنة بعام **2008** ، حيث كانت قيمة ما تم

[48] Ellerman, David. "The Dynamics of Migration of the Highly Skilled: A Survey of the Literature." *Diaspora Networks and the International* (2006).

ارساله **336** مليار دولار ، كما تظهر التقديرات لعامي **2010–2011** زيادة بمتوسط 6٪ سنويا[49] . تظل هذه الموارد المالية ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر ، التي بلغت 548 مليار دولار في عام **2009** [50] . تتجاوز التحويلات المالية ما يقارب 03 أضعاف المساعدات العامة للتنمية و التي سجلت رقما حوالي **119.6** مليار دولار في **2009**[51] .

مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة المبالغ المرسلة من المهاجرين إلى البلدان النامية ، فقد بدأت المنظمات الدولية وبعض الباحثين بتحليل هذه الموارد كأداة لإزاحة الأثر السلبي الناجم عن ظاهرة هجرة الأدمغة.

يشير Faini **2007** إلى أن البنك الدولي[52] هو إحدى المؤسسات التي تجزم أن الآثار السلبية لهجرة الأدمغة يقابلها الموارد المالية المرسلة لبلد المنشأ.

الوظائف المتاحة عن تأثير التحويلات المالية على تنمية بلدان المنشأ تحقق نتائج مختلفة، و كما سبق و لوحظ، فإن اتباع المقاربة التاريخية للهيكلة تعتبر التحويلات المالية كموارد مالية لأجل الاستهلاك الحالي، و كمصدر لتبعية غير المهاجرين لأموال المغتربين، و في الآونة الأخيرة و من خلال الدراسات النظرية و التجريبية، فقد اتخذ موضوع دور التحويلات المالية مسار جديد و خصوصا الذي يركز على الآثار الإيجابية على المجتمعات الأصلية. تظهر هذه الدراسات أن المبالغ المستلمة من قبل المهاجرين غير مخصصة للاستهلاك الحالي فقط، إنما تخصص كذلك للاستثمارات المنتجة.

و قد خلصت العديد من الدراسات إلى أنه للتحويلات المالية تأثير مباشر للحد من فقر الأسر، و لكن كذلك للمنطقة التي تم انفاق المبالغ فيها، تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دورا هاما في الحد من الفقر و توزيع الدخل و لكن مدى و حجم الآثار الناجمة عن هذه الأموال يعتمد على المستفيدين، و قد أشار

[49] Ratha, Dilip, S Mohapatra, and A Silwal. "Outlook for Remittance Flows to Developing Countries." Paper presented at the International Conference on Migration, Trade and Development, Dallas, 2009.
[50] UNCTAD, World investment report ,2010,unctad.org, consulté le 20-04-2013.
[51] Labrecque, Marie France. "Perspectives Féministes Sur Le Développement Durable: Remettre En Question Les Discours Sur L'égalité Des Femmes." *Recherches féministes* 24, no. 2 (2011): 21-37.
[52] Yang, Dean. "Migrant Remittances." *The Journal of Economic Perspectives* 25, no. 3 (2011): 129-51.

Mora و Taylor إلى أن آثار التحويلات المالية هي أكثر ملائمة للحد من الفقر في المناطق الريفية من المجتمعات الأصلية التي تحتوي على عدد كبير من أفرادها في الخارج.

بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن المبالغ المرسلة من طرف المهاجرين تشكل مصدرا هاما لوجودها، على سبيل المثال عند البحث عن تأثير التحويلات على الفقر و الاستثمار في Guatemala ، فقد وجد Adams أن هذه التدفقات المالية تقلل من مدى الفقر لكثير من الأسر و هذا لكونها تمثل **50**٪ أو **60**٪ من إجمالي الإيرادات. فعلى عكس الدراسات الأخرى، فإن هذا التحليل يظهر أن الأموال المستلمة من قبل المهاجرين لا تنفق كليا على السلع الاستهلاكية، فالأسر المستفيدة من التحويلات المالية تميل للنظر إلى هذه المبالغ على أنها عبارة عن إيرادات مؤقتة و غير مؤكدة و هي أكثر عرضة للاستثمار من أن تكون موجهة للاستهلاك الحالي.[53]

تظهر نماذج الاستدراك أن عملية الهجرة يمكن أن تكون مفيدة لبلد المنشأ التي يمكنها الاستفادة من رأس المال البشري للمغتربين، الموارد المالية، و شبكات المهاجرين التي تسهل نقل المعارف و التكنولوجيا.

و قد قمنا بإعطاء الحجج حول فكرة الاستدراك الاقتصادي بفضل المغتربين، و هذا من خلال إجراء تحليل مفصل للآثار المترتبة على بلد المنشأ.

و كخلاصة لما سبق تبدو الرؤية الجديدة لتأثير الهجرة أكثر تعقيدا، و هذا لكونها تأخذ بعين الاعتبار جميع الأعوان المعنيين بعملية الهجرة، من ناحية بلد المنشأ و بلد المقصد و حتى المهاجرين أنفسهم، بالإضافة إلى ذلك و بالمقارنة بين النماذج النظرية السابقة التي تحلل الهجرة الخارجية على المدى القصير، فإن الأدبيات الأخيرة تتبنى النهج الديناميكي الذي لا يسمح بتحديد فقط الآثار المباشرة (الفورية) للهجرة. و كما سبق لنا الإشارة، فقد لاحظ العديد من الكتاب أنه يمكن للهجرة و على المدى الطويل أن

[53] Adams, Richard. "Remittances, Poverty and Investment in Guatemala." *International Migration, Remittances and the Brain Drain Washington DC: World Bank* (2006): 53-80.

تولد آثارا إيجابية تظهر في آثار الحوافز (الاستثمار في رأس المال البشري) و العودة (عودة المهاجرين، تحويل الأموال) و التي يكون لها تأثير دائم على بلدان المنشأ.

تؤطر مقاربات هذا الجزء المشاكل الجيدة و المهتمة بهذا العمل، و لكنها لم تتطور بما فيه الكفاية، لقد تناولت الدراسات الحديثة بكثرة موضوع الدور المهم للهجرة في تكوين رأس المال البشري في بلد المنشأ، و التأثير الإيجابي للمهاجرين العائدين أو تأثير التحويلات المالية على الحد من الفقر، إلا أنه هناك نقص تحليل الهياكل التي تربط بين بلد المقصد و بلد المنشأ و التي تشجع و تعزز تدفق مختلف التحويلات لبلد المغادرة. و في هذه الأطروحة قد قمنا بتحديد الهجرة كمصدر لتنمية بلدان المنشأ و اندماجها في الاقتصاد العالمي.

لقد حاولت العديد من البلدان الاستفادة من مغتربيها، و هذا من خلال تبني خيار الهجرة العائدة، و قد لاحظ J.B. Meyer أن خيار الهجرة مختلف جدا عن الهجرة العائدة من حيث التعقيد و استمرارية العلاقة بين المغتربين و بلدان المنشأ.

بمجرد عودة المهاجرين فإنه يتم جلب رأس المال البشري و المالي مرة واحدة إلى البلد الأصلي، في حين أن خيار الهجرة (الاغتراب) الدائمة من خلال الشبكات التي تسهل نشر المعلومات و المعارف، المعدات، الاستثمارات و التكنولوجيات و التي تنتقل باستمرار إلى البلد الأصلي دون اشتراط الوجود الفعلي للمهاجرين ببلدانهم الأصلية. [54]

[54] Meyer, Jean-Baptiste. "Building Sustainability. The New Frontier of Diaspora Knowledge Networks." (2007).

خاتمة الفصل

على الرغم من أن الأبحاث الخاصة بالهجرة الدولية تحفل بالعديد من النظريات التي تحاول وضع بعض الأطر المنهجية لتلك الظاهرة ، فإنه يمكن القول أن الباحثين في هذا المجال لم يتوصلوا بعد لنظرية متكاملة، أو نموذج شامل وحيد قادر عل ى تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة ، و ربما يرجع ذلك لتعدد الأطر الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية التي تدفع الأفراد لاتخاذ قرار الهجرة. وثمة ملاحظة أساسية حول نظريات الهجرة، حيث أنها عمدت إلي المقارنة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان الأصلية وبلدان الهجرة ، و لم تحاول إيجاد إدماج العلاقات القائمة بين هذه الدول كعامل أساسي في تحديد ظاهرة الهجرة.

لكن هذا لا يعني أن النظريات أخفقت في تفسير الظاهرة، بل بالعكس هناك العديد من النظريات التي فسرت محددات الهجرة الدولية على غرار النظريات الايجابية، و هذا على المستوى الكلي و الجزئي، كما تطرقنا إلى نظريات أخرى اهتمت بتفسير أثر الظاهرة على كل من الدول الأصلية و المستقبلة و التي سميناها النظريات المعيارية، لكن من خلال نتائج دراسة هذا الفصل لمسنا تضارب بين ايجابية الظاهرة و سلبيتها على مستوى النظريات و النماذج المتطرق إليها.

تمهيد

يوجد في الواقع كم هائل من الدراسات السابقة التي تمت على الهجرة الخارجية ومحدداتها والآثار المترتبة عليها ، إلا أنه وحتى وقت قريب ، وجه اهتمام قليل لتحليل إشكالية تدفقات تحويلات المالية للمهاجرين إلى دول الأصل. إلا أن هذه الدراسات قد ركزت بشكل عام على محددات التحويلات من الناحية الجزئية، فللدراسات القياسية في هذا المجال قد مالت الى التركيز على عدد صغير من الحالات خاصة على الدول التي تعتبر التحويلات المالية المصدر الرئيسي للعملة الصعبة و التي تكون في غالبية الأحيان دول صغيرة الحجم و قليلة الكثافة السكانية ، فمن ناحية نجد أن معظم تدفقات المهاجرين حاليا تتم على أساس الهجرة المؤقتة ، والتي تتم أساسا لتحسين التدفقات المستقبلية لدخل الفرد المهاجر و أسرته في البلد الأصلي.

ومن ثم فإننا نحتاج الى مدخل أكثر شمولا لفهم انعكاسات التحويلات الناجمة عن الهجرة الخارجية على الدخل الفردي. ومن ناحية ثانية فان التحويلات تمثل مصدرا مهما للعملة الصعبة للعديد من الدول النامية ، والتي تمثل ندرة موارد الصرف الأجنبي بها عائقا أساسيا أمام برامج التنمية الاقتصادية وسياسات الاستقرار الاقتصادي.

على هذا السياق وضعنا هذا الفصل بهدف تسليط الضوء على إشكالية التحويلات المالية للمهاجرين الى بلدانهم الأصلية و هذا بتطرق إلى تعريف هذه التحويلات و معرفة محدداتها سواء على الصعيد الفردي أو الكلي و من ثم سوف نتطرق إلى معرفة القنوات التي تسلكها هذه التحويلات و الآثار المترتبة عنها على اقتصاديات الدول التي تستقبلها.

المبحث الأول مفهوم و محددات التحويلات المالية للمهاجرين

أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين من بين أهم المصادر العملة الصعبة لكل من الدول التي تستقبلها أو الدول المصدرة لها و التي تفرض اقتطاعات من اجل تحويل هذه المبالغ، فعلى هذا عمد كلى الطرفين قولبة هذه التحويلات في أيطار قانوني و من اجل ذلك عملت الدول على حصرها في تعريف شامل، لكن كان من صعب ذلك وهذا لاختلاف الهياكل المحاسبية لكل دولة من ميزان مدفوعات أو النظام المحاسبي المتبع.

المطلب الأول ماهية التحويلات المالية للمهاجرين

إن إعطاء تعريف دقيق لتحويلات المالية للمهاجرين أمر صعب نتيجة تضارب كيفية تسجيل هذه الأموال في ميزان مدفوعات الدول المستقبلة و المصدرة لها، فنجد بعض الدول المستقبلة تدرج هذه الأموال مع عوائد السياحة و البعض الأخر يدرجها ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا من جهة و من جهة أخرى نلاحظ أن إحصائيات الصندوق النقد الدولي تختلف على معطيات الدول المستقبلة لهذه الأموال نتيجة تحديد البلد الأصلي للمهاجر الذي اكتسب جنسية البلد المهاجر إليه و نجد هذه الظاهرة في بلدان المغرب العربي خاصة الجزائريين ، المغاربة و التونسيين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية ، ففي هذه الحالة يتغير معيار التصنيف المهاجر في حد ذاته من معيار الإقامة إلى معيار الجنسية.

نجد كذلك الأموال التي تحول عبر القنوات الغير رسمية تنقص من قيمة الإحصائيات لكن لا تنقص من حيث التأثير الاقتصادي لها على المستوى الجزئي او الكلي حيث في دراسة آجراها المكتب الأوروبي للإحصاء حول التحويلات المالية للمهاجرين استخلص نصف هذه التحويلات يكون عبر القنوات الرسمية أما الباقي يكون عبر قنوات غير رسمية التي وضعها المهاجرون من اجل تفادي الاقتطاعات الخاصة بتحويل[1] .

[1] Coiffard, Marie. "L'impact De La Crise Financière Internationale Sur Les Transferts Des Migrants: Le Cas Des Travailleurs Tadjiks." Paper presented at the XXVIe journées du développement de l'Association Tiers-Mondes' Crises et soutenabilité du développement', Bureau d'économie théorique et appliquée, Université de Strasbourg et Université Nancy 2, Association Tiers-Monde, Préludes, 2010.

لكن من خلال دراستنا لهذه الظاهرة وجدنا ان التحويلات المالية للمهاجرين هي عبارة عن تدفقات ذات بعدين الأول فردي و الثاني جماعي وهما مرتبطان بعلاقة قوية بحيث يؤثر كل بعد على الثاني ، فلبعد الأول يرى في التحويلات المالية للمهاجرين على أنها أموال خاصة تكون إما دخل او مدخرات المهاجر تحول إلى فرد ثاني في البلد الأصلي و تتأثر بتغيرات الاقتصادية التي تطرأ على المهاجر او الفرد المستقبل لهذه الأموال اى احتياجه، أما البعد الثاني فيرى في التحويلات المالية للمهاجرين على أنها تدفقات نقدية تحول من المهاجر إلى الوطن الأصلي تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في كل من البلدين أي البلد المستقبل لتحويلات و البلد المصدر لها و متمثلة في النمو الاقتصادي سعر الفائدة و سعر الصرف .

كما يعرف صندوق النقد الدولي التحويلات المالية على أنها تحويلات جارية خاصة بشكل أصول مالية أو سلع من المهاجر أو عامل مقيم في الخارج لمدة لا تقل عن سنة إلى أشخاص يمثلون أفراد عائلتهم أو حسابات خاصة ، ويقوم صندوق النقد الدولي بتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين في ثلاثة بنود تتمثل فيما يلي :

- البند الأول يكون رقم حسابه في ميزان المدفوعات المتفق عليه في صندوق النقد الدولي 2310 بحيث يشمل هذا الحساب تعويضات العاملين في الخارج و تكون عبارة عن كل الأموال التي يتقاضها العامل في الخارج في مدة زمنية اقل من سنة حيث يندرج تحت
- هذا البند كل من الأجور و تعويضات التأمينات و الخدمات الاجتماعية التي يتقاضها العامل في الخارج و يقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي، و لا يندرج في هذا البند الأموال التي يحملها معه المهاجر في مرحلة الذهاب او العودة .

- البند الثاني برقم حساب 2391 يعبر عن التحويلات المالية للعاملين على انها كل التدفقات الخارجية الخاصة بالعمال المقيمين في الخارج لمدة زمنية لا تقل عن سنة و تشمل هذه التحويلات أصول مالية أو سلع تحول من طرف المهاجر إلى أفراد أسرته أو إلى حساب بنكي خاص به في موطنه الأصلي.
- البند الثالث رقم حساب 2431 ويمثل تحويلات المهاجرين التي هي عبارة عن صافي التحويلات المالية التي قام بها المهاجر أثناء مغادرة البلد الأصلي و العودة إليه و الإقامة به لمدة لا تقل عن سنة.[2]

المطلب الثاني المحددات الفردية لتحويلات المالية للمهاجرين

إذا أخدنا التحويلات المالية للمهاجرين على أنها عملية تتم بين الأفراد، على الأقل بين فردين يمثل الأول مرسل هذه التحويلات و الثاني مستقبل هذه التحويلات ،على ان يكون هذين الفردين ينتميان إلى نفس الوحدة الاجتماعية غالبا ما تكون الأسرة. [3]و لمعرفة المحددات التي تؤثر على قرار تحويل الأموال من المهاجر الى فرد في موطن الأصلي ، فان الدراسات أشارت الى و جود منظورين أساسيان. فالمنظور الأول يعمل على تحليل الأسباب الفردية اي الخاصة بالمهاجر نفسه و المنظور الثاني يرى في الأسرة عامل مهم في تحديد حجم و توقيت التحويلات المالية للمهاجر وعلى هذا نجد ان هذه من الدراسات استخلصت مجموعة من المحددات التي قمنا بوضعها على النحو التالي:

- الإيثار و يعتبر من أهم المحددات التي تؤثر على قرار تحويل الأموال الى البلد الأصلي باعتبار ان المهاجر مسؤول على رعاية عائلته المتواجدة في الموطن الأصلي ،و رفاهية هذا الاخير اي المهاجر تتمثل في رفاهية و رضي أفراد أسرته من مواجهة متطلبات الحياة اليومية بالاموال المحولة،

[2] Coiffard, Marie. "La Coopération Internationale Sur Les Transferts De Fonds Des Migrants, Quels Enjeux Pour Quelle Perspective?". *Revue européenne des migrations internationales* 28, no. 1 (2012): 129-45

[3] Riadh BEN JELILI TRANSFERTS DES MIGRANTS TUNISIENS ET QUALIFICATION – THÉORIE ET ÉVIDENCE *Revue d'analyse économique*, vol. 78, n3, septembre 2002

فأصحاب هذا التوجه يضعون ثلاث فرضيات مهمة بحيث ان الفرضية الاولى ترى ان التحويلات المالية متناسبة طرديا مع الدخل الذي يحصل عليه المهاجر، اما الفرضية الثانية ترى ان التحويلات المالية تنقص في حالة ارتفاع دخل الأسرة في البلد الأصلي، وأخر فرضية ترى في الخلافات العائلية سبب في تراجع او توقف التحويلات المالية إليها ،[4] فمن خلال الفرضية الثانية و الثالثة نلاحظ ان الأسباب او المتغيرات المستعملة لتفسير سلوك المهاجر هي غير اقتصادية حيث تتمثل في كل من الإيثار و التضامن الأسري ، أي المهاجر يشعر برضى في حالة إرضاء أفراد أسرته، بمفهوم أخر منفعة الفرد مقترنة بمنفعة الأسرة إزاء التحويلات التي يقوم بها لهم خاصة في حالة الأزمات المالية التي تحدث على مستوى الأسرة او احد أفرادها، او الأزمات الاقتصادية و السياسية على مستوى البلد الأصلي.

أما بالنسبة للفرضية الأولى فان الدراسة التي قام بها كل من lucas&starck اثبتت ان الإيثار لوحده لا يمكن ان يفسر لوحده حجم و توقيت التحويلات ،حيث وجدو في دراسة على دولة البوتسوانا ان الزيادة في دخل المهاجر بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في حجم التحويلات بنسبة 0.25 % بالنسبة للمهاجرين ذوي الدخل المنخفض اما بالنسبة للمهاجرين ذوي الدخل المرتفع فان التحويلات المالية ترتفع بنسبة 0.73% اذا ارتفع الدخل بنسبة 1 %.[5]

- الفائدة الشخصية او ما يعرف بالأنانية: ويأتي هذا المحدد كعكس المحدد الأول أي أن المهاجر يقوم بالتحويل المالي لأسرته من اجل المصالح الشخصية كعدم إقصائه من الميراث الأسري و المحافظة على مكانته داخل الأسرة أو من جهة أخرى يمكن أن يكون للمهاجر ممتلكات تحتاج إلى صيانة كا الأراضي الزراعية و حيوانات أو المصانع حيث تضمن له هذه التحويلات الى

[4] Lucas, Robert EB, and Oded Stark. "Motivations to Remit: Evidence from Botswana." *The Journal of Political Economy* (1985): 901-18.

[5] Lucas, Robert EB, and Oded Stark. "Motivations to Remit: Evidence from Botswana." *The Journal of Political Economy* (1985): 901-18.

أسرته بحيث تعمل هده الأخيرة على قيام بصيانة هذه الممتلكات و الحفاظ عليها،و أكدت هذه الفرضية دراسة قام بها Brownسنة 1997 على عينة من المهاجرين المنحدرين من جزر سامو و التونغا و المقيمين في استراليا، حيث استخلص ان المهاجر يقوم بتحويل الأموال إلى أسرته من اجل الحفاظ على مكانته الأسرية و القبلية.[6]

زيادتا على ذلك أثبتت دراسة قام بها Glytsos سنة 1988 و1997 ان التحويلات المالية يمكن ان تكون بهدف الاستثمار في البلد الأصلي حيث يمثل جزء من هذه التحويلات كراتب او الأجر للأسرة من اجل الحفاظ او انجاز هذا المشروع و تمت هذه الدراسة على عينة من المهاجرين مقمين في كل من ألمانيا و استراليا. [7]

- الادخار: ان الدراسات التي انصبت في سياق ادخار المهاجر و ضعت فرضية ان ادخار المهاجر هو هدف رئيسي له من وراء عملية الهجرة التي قام بها،بتعبير اخر فان المهاجر منفعة الفرد المهاجر لا تكمن في عملية استهلاكه في البلد المستقبل و انما في ادخار اكبر جزء ممكن من دخله على حساب عملية الاستهلاك ويظل سلوك الادخار هو العامل الرئيسي طيلة فترة إقامته في البلد المستقبل على ان يغير سلوكه حين عودته إلى بلده الأصلي .

و للأجل تحقيق هذا الهدف فان المهاجر يعمل على التوفيق بين دخله و تحويلات التي ترسل الى عائلته و الجزء الذي يدخره اي انه يحاول ان يوازن بين قةى العرض و المتمثلة في الدخل و قوى الطلب المتمثلة في كل من الاسرة و المصلحة الشخصية وهنا نلاحظ ان هذا العامل يجمع بين العاملين السابقين .

[6] Brown, Richard PC. "Estimating Remittance Functions for Pacific Island Migrants." *World development* 25, no. 4 (1997): 613-26.

[7] Glytsos, Nicholas P. "Remitting Behaviour of "Temporary" and "Permanent" Migrants: The Case of Greeks in Germany and Australia." *Labour* 11, no. 3 (1997): 409-35.

من جانب اخر يعمل المهاجر الذي يدخر أمواله في بلده الاصلي على تقليص مدة الهجرة الى اقل مدة ممكنة من اجل الانتفاع بهذه الأموال حين رجوعه حيث أكدت هذه الفرضية من الدراسة التي أنجزها Lucas 2004 و التي استخلصت ان التحويلات تكون كبيرة في المرحلة الأولى من عملية الهجرة على ان تتناقص بطول فترة الإقامة لتنعدم في الأخير أين يقطع المهاجر صلته بالبلد الأصلي له، لدلك يعمل المهاجر على إيجاد الفترة الإقامة الأمثل.[8]

- اتفاق القرض بين الأسرة و المهاجر: في هذا العامل يكون الاتفاق المبرم بين العائلة و الفرد المهاجر هو المحدد الرئيسي لتحويلات المالية و حجمها ، حيث تعمل الأسرة على ضمان تكاليف الهجرة للفرد مقابل تحويله لمبالغ مالية حين استقراره في البلد المستقبل على ان ترفع هده الأموال من القدرة الاستهلاكية للعائلة او استثمارها في إرسال شخص أخر للأجل تعظيم حجم التحويلات .[9]

فهنا نلاحظ ان ظاهرة التحويلات المالية للمهاجر تكون إستراتجية عائلية مرهونة باتفاق يتضمن تمويل العائلة تكاليف السفر و الاستقرار المبدئي للمهاجر ، حيث تكون هذه التكاليف كبيرة على ان يأخذها الفرد المهاجر على عاتقه ، على ان يسدد الفرد المهاجر هذه التكاليف و يؤمن للإفراد عائلته دخل إضافي، تأخذ هذه العملية في اغلب الأحيان ثلاث مراحل تتمثل في مرحلة الحصول على قرض من الأسرة بهدف الهجرة و تسديده المرحلة الثانية تحويل أموال بغرض إقراض أفراد عائلة آخرين المرحلة الثالثة تحويل أموال بغرض الاستثمار و العودة إلى البلد الأصلي.

[8] Lucas, Robert EB. "Migration Internationale Vers Les Pays À Haut Revenu: Quelles Conséquences Pour Le Développement Économique Des Pays D'origine?". *Revue d'économie du développement* 19, no. 4 (2005): 123-71.

[9] Gallina, Andrea. "The Impact of International Migration on the Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin." *International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and* Opportunities UN/POP/EGM/2006/04 (2006).

– الاستثمار في البلد الأصلي:يمكن للاستثمار في البلد الأصلي أن يكون عامل رئيسي في تحديد حجم و توقيت التحويلات المالية ، حيث أن يوجه الفرد المهاجر مدخراته إلى استثمار اقتصادي يكون مردود اكبر من أن يستثمره في البلد المستقبل له ، فقرار التحويل يكون قرار فردي عقلاني.

و كخلاصة فان حجم و توقيت التحويلات المالية تختلف باختلاف الدوافع الفردية للمهاجر وأسرته حيث نجد هيئة الأمم المتحدة و في إحدى دراستها حول الموضوع وضعت محددات الظاهرة المدروسة في مجال زمني كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم 3–1 محددات التحويلات المالية خلال مراحل الهجرة

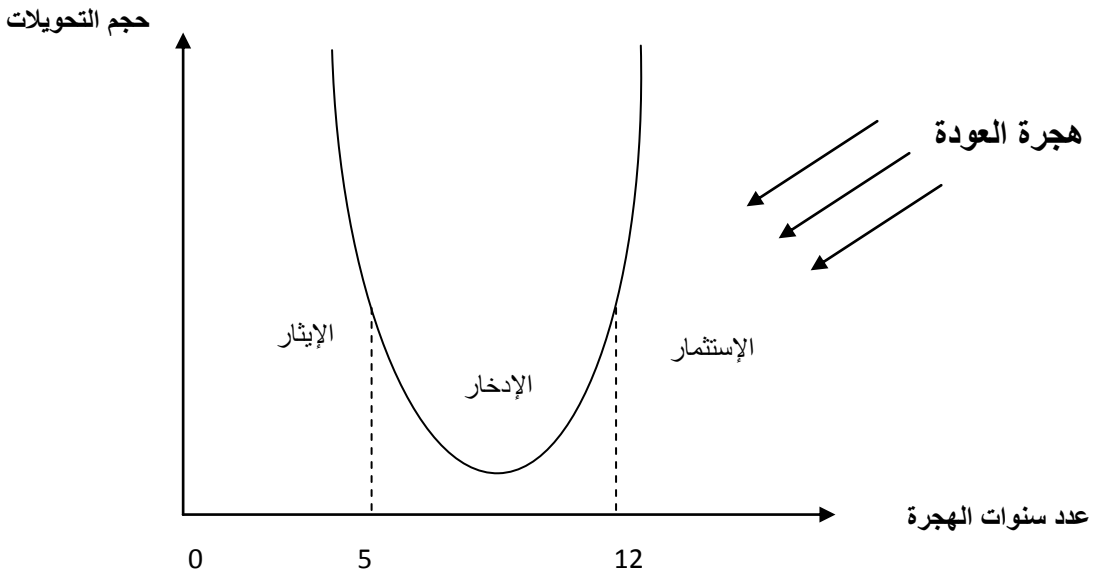

Source : Mobhe, Agbada Mangalu. *Migrations Internationales, Transferts Des Migrants Et Conditions De Vie Des Ménages D'origine: Cas De La Ville De Kinshasa*. Presses univ. de Louvain, 2011.

من الشكل رقم 3-1 يتبين لنا ان محددات التحويلات المالية يمكن ان تدخل في قرار الفرد المهاجر على طول فترة إقامته في الخارج الى غاية رجوعه الى البلد الأصلي ففي بداية الهجرة و الاستقرار يدخل الإيثار كمحدد الرئيسي في عملية التحويل المالي و تمتد هذه الفترة الى خمس سنوات الاولى من الإقامة، ليدخل فيما بعد عامل اخر و متمثل في ادخار المهاجر ما يعمل على تناقص حجم التحويلات المالية و تمتد هذه الفترة من السنة السادسة الى الثانية عشر من الهجرة واخر محدد يؤثر على حجم التحويلات في حياة المهاجر هو الاستثمار بحيث يعود حجم التحويلات الى التصاعد و هذا لسد تكاليف مشروعه الى غاية رجوعه الى البلد الأصلي.

المطلب الثالث المحددات الكلية لتحويلات المالية للمهاجرين

الهدف من هذا المطلب معرفة المحددات الكلية لتحويلات المالية للمهاجرين و من خلال تطرقنا إلى بعض الدراسات و جدنا انه يمكن صياغتها في ثلاثة عناصر فالأول يتمثل في حجم المهاجرين للبلد، أما العنصر الثاني يخص الحركة الاقتصادية للبلد الأصلي و الأخير يشمل المتغيرات المؤسساتية للبلد الأصلي.

1 حجم المهاجرين

من جانب الاقتصاد الكلي فان خصائص المهاجرين تقتصر على دراسة حجمهم، و في بعض الأحيان يضاف إليها درجة تأهيل المهاجرين، وهذان العاملان يؤثران بشكل كبير على التحويلات المالية فزيادة حجم المهاجرين في بلد سيؤدي الى زيادة حجم التحويلات المالية اليه، فهده المعادلة اثبتتها عدة دراسات اهمها دراسة التي قام بها Freund et Spatafora (2005) طلبا من البنك العلمي ،حيث شملت هذه الدراسة

إلى إيجاد محددات التحويلات المالية للمهاجرين و تكاليف تحويل هذه الأموال زد إلى ذلك محاولة معرفة حجم التحويلات التي تمر بالقنوات الغير رسمية وهذا لعينة من الدول قدرة ب 100 دولة.

فكانت نتائج هذه الدراسة على إن حجم التحويلات المالية للمهاجرين التي تمر بقنوات الغير رسمية تمثل من 35% إلى 75% من حجم التحويلات الكلية و ارجعوا السبب إلى ارتفاع تكاليف التحويل و عدم تطور الجهاز المصرفي في الدول المتقدمة ، لكن أهم استنتاج كان يخص حجم المهاجرين الذي يؤثر بشكل كبير على حجم التحويلات المالية ، فحسب نفس الدراسة الزيادة في حجم المهاجرين بنسبة 1 % سيؤدي إلى ارتفاع في حجم التحويلات ب 0.7 %.[10]

زيادة على حجم المهاجرين فان درجة تأهيلهم تؤثر بدورها على حجم التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث خلصت الدراسة التي قام بها Faini (2007) ان زيادة درجة التأهيل للمهاجر ستخفض من حجم التحويلات التي يقوم بها و يرجعون السبب على ان المهاجر المؤهل هو من أسرة ميسورة الحال و لا تحتاج إلى تحويلاته المالية من جهة و من جهة أخرى يمكن للفرد المؤهل أن يقرر الاستقرار في البلد المستقبل لان سبب الهجرة لم يكون مادي و إنما للأسباب أخرى.[11]

2 -الحركة الاقتصادية في البلد الأصلي

إن الاقتصاديات الدول أصبحت مرهونة باقتصاد العالمي ، وهذا ما أثبتته الأزمة الاقتصادية الأخيرة حيث أثرت هذه الأخيرة و بشكل مباشر على المتغيرات الكلية للاقتصاد الدول ما أدى الى تأثير على حجم التحويلات المالية للمهاجرين و على وجه الخصوص الدول المتقدمة و التي تعتبر الدول المستقبلة للمهاجرين، لهذا أصبحت الوضعية الاقتصادية لدول المصدرة لتحويلات و المستقبلة لها، تزيد أو تخفض من وتيرة تحويلات المهاجرين،حيث استخلصت العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط قوية بين

[10]reund, Caroline, and Nikola Spatafora. "Remittances, Transaction Costs, and Informality." *Journal of Development Economics* 86, no. 2 (2008): 356-66.

[11] Faini, Riccardo. "Remittances and the Brain Drain: Do More Skilled Migrants Remit More?". *The World Bank Economic Review* 21, no. 2 (2007): 177-91.

الحركة الاقتصادية في الدول المصدرة و المستقبلة لتحويلات و التحويلات المالية للمهاجرين ،فدراسة التي قام بها كل من vergas-silva و huang 2005 أثبتت أن متغيرات الاقتصاد الكلي و المتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم و معدل البطالة على مستوى كل من الدول المصدرة و المستقبلة لتحويلات عوامل تؤثر على التحويلات المالية للمهاجر،و استعمل الباحثين متغيرات الكلية المالية و المتمثلة في كل من سعر الصرف، الكتلة النقدية،سعر الفائدة و مؤشر العام للأسعار و التي تعكس حالة المهاجر في البلد المستقبل و حجم الأجر الذي تقضاه ، فكانت النتائج المحصل عليها ان التغيرات في محددات الاقتصاد الكلي لدول المستقبلة للمهاجرين تؤثر بشكل مباشر على حجم التحويلات المالية للمهاجرين.[12]

لكن في دراسة أخرى كانت عينتها تركيا و التي قام بها Aydas 2005 استخلصت عكس ذلك أي ان النمو الاقتصادي التركي يؤثر بشكل مباشر على التحويلات المالية للمهاجرين ، فانخفاض هذا الأخير يؤدي إلى زيادة في التحويلات المالية للمهاجرين و عكس صحيح و يضيف الباحث ان في حالة انخفاض النمو الاقتصادي في تركيا فان عامل الإيثار يدخل في تحديد زيادة التحويلات.[13]

نجد كذلك دراسة حديثة وضعها Mouhoud 2008 حيث وضح كيف يمكن لمتغيرات الكلية أن تؤثر على قرار التحويل و حجم التحويلات من خلال ربطها بمحددات الفردية و يمكن تلخيص هذه الدراسة في جدول التالي:

[12] Vargas-Silva, Carlos, and Peng Huang. "Macroeconomic Determinantsof Workers' Remittances: Hostversus Home Country's Economic Conditions." *Journal of International Trade & Economic Development* 15, no. 1 (2006): 81-99.

[13] Aydas, Osman Tuncay, Kivilcim Metin-Ozcan, and Bilin Neyapti. "Determinants of Workers' Remittances: The Case of Turkey." Emerging Markets Finance and Trade 41, no. 3 (2005): 53-69.

جدول رقم(3-1) يمثل اهم محددات التحويلات المالية و تاثيرها

المحددات	الإيثار	الاتفاق العائلي	
		الاستثمار	المبادلات
مستوى الدخل في البلد الأصلي للمهاجر	-	+	+
معدل التضخم في البلد الأصلي للمهاجر	+		-
الفرق في معدل الفائدة		-/+	
معدل سعر الصرف	+	-	+
مستوى الدخل في البلد المستقبل للمهاجر	+	+	+

Source : Marie Coiffard**2011**

فمن خلال الجدول نلاحظ ان مستوى الدخل في البلد الأصلي يتمشى عكسيا مع الإيثار حيث إذا ارتفع مستوى الدخل للأسرة المهاجر سوف يقلل من تحويلات هذا الأخير لكن تزداد هذه التحويلات لغرض أخر و هو أما الاستثمار أو تسديد تكاليف الهجرة للعائلة، أما في حالة ارتفاع معدل التضخم في البلد الأصلي فعامل الذي يدخل في تحديد حجم التحويلات هو الإيثار حيث يرفع من حجم هذه الأخيرة لمساعدة العائلة في تسديد احتياجاتها.

بالنسبة لمعدل الصرف له علاقة ايجابية مع إيثار و مبادلات الفرد مع أسرته فبارتفاع قيمة العملة الصعبة في البلد الأصلي سوف ترتفع الأموال المحولة من المهاجر إلى أسرته او يعمل على تسديد مستحقات عائلته اتجاه هجرته، أما فيما يخص معدل الفائدة فيمكن ان يكون تأثيره ايجابي أو سلبي بحيث يفضل المهاجر ادخار أو استثمار أمواله أينما كان معدل الفائدة اكبر[14].

[14] Coiffard, Marie. "L'impact De La Crise Financière Internationale Sur Les Transferts Des Migrants: Le Cas Des Travailleurs Tadjiks." Paper presented at the XXVIe journées du développement de l'Association Tiers-Mondes' Crises et soutenabilité du développement', Bureau d'économie théorique et appliquée, Université de Strasbourg et Université Nancy 2, Association Tiers-Monde, Préludes, 2010.

3 -محددات المؤسساتية

و تشمل هذه المتغيرات كل من تكاليف التحويل، تطور الجهاز المصرفي و الاستقرار السياسي.

فتكاليف التحويل تؤثر بشكل مباشر على حجم الأموال المحولة من طرف المهاجر خاصة التي تمر عبر القنوات الرسمية ففي دراسة قام بها كل من Freund et Spatafora (2008) و التي من خلالها حاولا إيجاد العلاقة بين كل من تكاليف التحويل، عمق النظام المصرفي و التغير في سعر الصرف مع التحويلات المالية للمهاجرين استخلص وجود علاقة عكسية و قوية أي أن ارتفاع تكاليف تحويل الأموال تكون ناتجة عن ضعف الجهاز المصرفي و انخفاض قيمة العملة ما ينتج لاعن هذه الآلية انخفاض في حجم التكاليف .[15]

مدى تطور الجهاز المصرفي يعمل على الرفع من التحويلات أو انخفاضها عبر القنوات الرسمية، فكل الدراسات التي قام بها البنك العالمي تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين تطور الجهاز المصرفي و السوق الموازية مما ينعكس على ارتفاع التحويلات المالية للمهاجرين في حالة تطور الجهاز المصرفي و تفادي القنوات الغير الرسمية المحملة بمخاطر الاختلاس، السرقة،الإرهاب و التهريب، لهذا السبب نجد ان البنك العالمي في تقاريره يحث الدول النامية على تطوير أجهزتها المصرفية و ربطها ببعضها البعض.

إن الاستقرار السياسي يعمل على الرفع من التحويلات المالية للمهاجرين حيث يمكن المهاجرين و أسرهم من استخدام هذه الأموال إما للاستهلاك آو الاستثمار كما انه يحافظ على درجة الأمان لمؤسساته المصرفية و استقرار اقتصاده.

المبحث الثاني: قنوات المعتمدة في تحويلات المالية من طرف المهاجرين

[15] Freund, Caroline, and Nikola Spatafora. "Remittances, Transaction Costs, and Informality." *Journal of Development Economics* 86, no. 2 (2008): 356-66.

يعتمد المهاجرين طرق و أساليب عديدة لتحويل أموالهم، حيث يمكن حصر هذه الأساليب في إطارين أساسيين ضمن المعيار القانوني، فيشمل الإطار الأول كل من القنوات الرسمية و التي تطابق أساليب القانونية و إطار الثني يتضمن كل القنوات الغير الرسمية التي تخالف ما و ضعه القانون من اجل إجراء هذه العمليات، و اختيار طريقة التحويل تعود إلى عدة أسباب سوف نتطرق إليها في المطلب الأول.

المطلب الأول : محددات اختيار المهاجرين لقنوات التحويل

من خلال دراستنا و جدنا أن اختيار القنوات الغير رسمية يعود إلى عدة أسباب نذكر منها:

1 تكلفة التحويل

يعتبر هذا الأخير كأهم عامل في اختيار المهاجرين للقنوات الغير رسمية، حيث تبقى تكاليف التحويل عبر هذا النوع من القنوات مرتفعة جدا، و هذا ما أظهرته تقارير البنك العالمي مشيرتا إلى ارتفاع تكاليف عملية تحويل المهاجر لأمواله بنسبة تتراوح ما بين 4.5 % إلى 10% في عشر السنوات الأخير، حيث وصل متوسط تكاليف التحويل في العالم سنة 2014 لكل 200 دولار إلى 8.9 % مقابل 8% سنة 2008 –2010 إي بارتفاع يقدر ب 1% [16]، فعلى سبيل المثال نجد أن مهاجر سينغالي ينفق ما قيمته 15 يوروا من اجل تحويل 100 يوروا، ففي حين يدفع مواطنو جنوب آسيا في المتوسط 6 دولارات أمريكية مقابل كل 100 دولار يرسلونها إلى أوطانهم فهذا النوع من التكاليف تحول كعائق للمهاجر من اجل تحويل أمواله فيجد نفسه يخاطر بأمواله عبر الطرق غير الرسمية[17].

2 – تطور الجهاز المصرفي في البلدان المستقبلة لتحويلات

شهد قطاع الخدمات المالية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما حققت التجارة الدولية في الخدمات المالية زيادة مطردة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ، إلا أن هذا

[16] Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook-Special Topic: Forced Migration, THE WORLD BANK,n°23,oct 2014.

[17] BAfD réduire les cout des transferts d'argent des migrants et optimiser leur impact sur le développement décembre 2011

التطور لم يشمل خدمة التحويلات المالية لعدم تمكن بعض الدول النامية و المستقبلة لتحويلات المهاجرين من تغطية كل مناطقها، فهذا التي أصبحت عامل يحول هذا المحدد على سلوك المهاجر للاتجاه إلى مسار القنوات الرسمية لتحويل أمواله، فضعف الجهاز المصرفي من بنوك و مؤسسات مصرفية يكلف المهاجر أموال كبيرة من اجل إيصال المبلغ المحول الى بلاده خاصة و ان كانت هذه الأموال محولة متجهة إلى مناطق ريفية او معزولة مثل ما هو الحال بالنسبة لتشاد.

3 تقلبات سعر الصرف

إن جل الدول النامية و التي تعتبر أهم مستقبل لتحويلات المالية للمهاجرين ، تحتوي على أسواق موازية بما فيها سوق العملة الصعبة حيث ، أظهرت العديد من الدراسات على ان الزيادة في الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي سيدفع حتما المهاجرين الى تحويل أموالهم عن طريق القنوات الغير رسمية التي تكون متصلة بالأسواق الموازية، فحسب الدراسة التي قام بها Faini (2007)[18] استخلص أن انخفاض في قيمة العملة الوطنية لدول النامية تزيد من حجم التحويلات إليها ، بالإضافة إلى الدراسة التي قام بها كل من N Aamir،M Shahbaz 2009 أثبتت ان الزيادة في الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي سوف يرفع من حجم التحويلات المالية للمهاجرين حيث يفضل المهاجر ان تحول أمواله في السوق الموازية على البنوك او المؤسسات المالية التي تتعامل بسعر الصرف الرسمي ، لكن يوجد دول تفرض على مهجريها أن يتقاضوا موالهم المحولة بالعملة الوطنية و حسب سعر الصرف الرسمي ما يدفع بهؤلاء إلى اختيار القنوات الغير رسمية.[19]

4 المدة التي يستغرقها التحويل

[18] Faini, Riccardo. "Migrations Et Transferts De Fonds. Impact Sur Les Pays D'origine." *Revue d'économie du développement* 21, no. 2 (2007): 153-82.

[19] Shahbaz, Muhammad, and Naveed Aamir. "Determinants of Workers' Remittances: Implications for Poor People of Pakistan." *European Journal of Scientific Research* 25, no. 1 (2009): 130-44.

يفضل المهاجرين تحويل أموالهم عبر القنوات الغير رسمية لسرعة وصولها لأسرهم نظرا لمتطلبات الاستعجالية لهذه الأخيرة مثل مصاريف استهلاكية أو الاستشفائية، على أن يعطي المهاجر أمواله لشخص يريد السفر إلى البلد الأصلي مثلا هذا من جهة ، من جهة أخرى يشتكي الكثير من الأسر في الدول الأصلية للمهاجر من طول الانتظار أمام الوكالات أو البنوك المعتمدة من اجل الحصول على هذه الأموال خاصة في الدول الإفريقية .

5 ضمان وصول الأموال

هذا المحدد يدفع بالمهاجرين إلى اختيار القنوات الرسمية و ذلك لضمان وصولها إلى أسرته ، حيث نجد في القنوات الغير رسمية درجة الخطر كبير جدا نتيجة السرقة و الاختلاس و التي تطبق على مستوى الوكالات الغير معتمدة أو شبكات التهريب.

6 وضعية المهاجر في البلد المستقبل

ان تفشي ظاهرة الهجرة السرية إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ، فرضت و جود عمال غير قانونين على أراضيها بحيث يحولون جزء من أموالهم عبر القنوات الغير رسمية لعدم اكتسابهم بطاقة الإقامة و التي تحفظ حقوقهم عبر القنوات الرسمية، و أحسن مثال على ذلك هي الدراسة التي قام بها Dean Yang 2011 استخلص ان اكبر نسبة من المهاجرين الغير شرعيين و الذين يجدون عمل يحولون أموالهم عبر القنوات الغير رسمية، و في دراسة أجراها المعهد الأمريكي Bendixen على عينة من 302 مهاجر مكسيكي غير شرعي فان 90 % من الذين حصلوا على عمل يحولون أموالهم عبر قنوات غير الرسمية المتمثلة في شخص يسمى المحول.[20]

[20] Yang, Dean. "International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks." *The Economic Journal* 118, no. 528 (2008): 591-630.

المطلب الثاني: القنوات الرسمية للتحويلات المالية للمهاجرين

إن الوضع الأمني العالمي الراهن فرض على جميع من هيئات و دول لتشديد الخناق على القنوات الغير رسمية لتحويل الأموال من اجل الحد أو التقليل من حدة تمويل الجماعات الإرهابية باختلاف توجهاتها فتمثلت هذه الهيئات في الهيئات الدولية نذكر منها البنك العالمي ، صندوق النقد الدولي و هيئة الأمم المتحدة و كذلك على صعيد المحلي عملت الدول على تفكيك جماعات التهريب، و حجز الأموال المحولة من جهة و من جهة أخرى تطوير الشبكات البنكية و المصرفي أو خلق آليات حديثة من اجل السماح للمهاجرين من تحويل أموالهم من خلال هذه الأنظمة و هذا ما يسمح لدول متابعة مصدر الأموال و لمن تحول، و تتمثل هذه الآليات فيما يلي:

1 -**البنوك المصرفية**

هذا النوع من التحويلات يضم البنك كوسيط بين المرسل و المرسل اليه شريطة أن يكون لكلاهما حسابات بنكية جارية في كل من البلد المستقبل بالنسبة الى المرسل،و حساب في البلد الأصلي بالنسبة للمرسل إليه.كما يمكن أن تكون هذه التحويلات اليكترونيا إذا كان للمرسل إليه بطاقة ائتمان حيث يمكنه استخراج هذه الأموال من احد نقاط السحب، يرى المهاجرين في هذه الآلية الأكثر ضمانا إلا انه لا يمكن لكل المهاجرين التوجه إليها للارتفاع تكاليف التحويل او شروط التي تضعها هذه المؤسسات و التي تكون على اقتطاعات نسبية من المبلغ المحول و الحد الأدنى في الحساب الذي يكون كبير في نظر المهاجرين ، زد إلى ذلك لا يمكن من المستفيدين في الدول الأصلية امتلاك حساب جاري نتيجة ضعف تغطية البنوك لكل الأقاليم، أو إقامة أسرة المهاجر في مناطق نائية و بعيدة عن تواجد نقاط البنك، نجد كذلك أن الوضعية الغير قانونية للمهاجر لا تسمح له بفتح حساب جاري ، لهذا وجدة الولايات المتحدة

طريقة من اجل الاستفادة من تحويلات المالية للمهاجرين الغير شرعيين و هي بإعطاء لهم أرقام ، حيث يحصل كل مهاجر غير شرعي على رقم خاص به.[21]

2 -الشبكات البريدية

نجد ان البريد او الشابكات البريدية تمثل أهم القنوات الرسمية لتحويل الأموال و دخلت سوق التحويلات من اجل تخفيض تكاليف التحويل لدى المهاجرين، و يشرف على هذه الشبكة الاتحاد البريدي العالمي، الذي يعمل على توسيع الاتصال بين مؤسسات البريدية في العالم، و نتيجتا لهذا نجد ان متوسط التحويلات قفز من 400 تحويل في الشهر إلى 70000 تحويل شهريا، فتحويل 200 دولار يكلف المهاجر 10 دولارات بينما يكلفه في مؤسسات أخرى ما يقارب 25 دولار .هذه الشبكة أخذت نصيبها من التطور التكنولوجي حيث نجد أن هناك نوعين من قنوات التحويل الأولى تتمثل في الطريقة التقليدية لتحويل و التي تستلزم على مستقبل الأموال انتظار وصول وصل يؤكد أن أموال المحولة وصلت على مستوى بريد مكان إقامته، حيث تكون مدة الانتظار تسجل بالأيام بل حتى بشهور.

أما الطريقة الثانية نجدها تعتمد على التكنولوجيا من اجل تقليص مدة استقبال المستفيد من الأموال المحولة و التي لا تتعدى 12 ساعة و تكون تكلفتها اكبر بقليل عن التحويل عن طريق البريد التقليدي و ظهر هذا النوع من التحويلات في بداية سنة 2007[22] بحيث يعتمد في تعاملاته على شبكة الهواتف المحمولة.

3 -شركات التحويل العالمية

نتيجة لتزايد معدلات تحويلات المالية للمهاجرين ،ظهرت مؤسسات عالمية غير بنكية رخص لها من اجل تقديم خدمات التحويل بتكاليف اقل على البنوك، و لا يحتاج كل من المرسل والمرسل إليه أن يحوز على

[21] Yang, Dean. "International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks." *The Economic Journal* 118, no. 528 (2008): 591-630.

[22] Arcand, Jean-Louis, Malek Garbouj, and Nestor Morgandi. "Transferts De Fonds Et Services Financiers Sur Mobile: Les Modèles D'affaires Pour Les Postes."RESEARCH PAPER N°6 /2013.

حساب بنكي ، فعملية التحويل تحتاج إلا على وثائق تثبت هوية المرسل و المستقبل.وجود هذا النوع من المؤسسات كان كسياسة لتقليص من القنوات الغير رسمية من جهة ومن جهة أخرى محاولة الدول المستقبلة للمهاجرين الاستفادة من تحويلاتهم حيث أصبح هذا القطاع يشغل الآلاف من العمال على مستوى سوق العمل للبلدان المستقبلة و المصدرة للمهاجرين، زد إلى ذلك الأرباح المحقق من هذه الشركات فعلى سبيل المثال شركة Western Union و التي تعتبر الرائدة في هذا القطاع حققت رقم أعمال يزيد عن 5.5 مليار دولار في سنة 2011، تليها شركة Money Gram International برقم أعمال يقدر ب 1.24 مليار دولار في نفس السنة .

من خلال دراستنا لهذه المؤسسات و جدنا أنها تتواجد بكثافة في الدول التي تستقبل اكبر نسبة من التحويلات المالية للمهاجرين ،على غرار تجكستان، كومور، المالي و المغرب، حيث ان شركة Western Union لوحدها لها 450000 وكالة على مستوى 200 دولة.[23]

4 البورصات

دخلت البورصات في سباق استغلال الموارد المالية للمهاجرين بطرحها لخدمات مالية جديد ة ،مثل تحويل أموال المهاجرين إلى أسهم على مستوى بلدانهم الأصلية، بحيث يستطيع احد من أفراد الأسرة المهاجر التعامل بها على مستوى البورصة. كما يمكن أن نجد قنوات صغيرة لتحويل الأموال، وهي عبارة عن مؤسسات تدخل كوسيط ثاني في عملية التحويل حيث يلجا المهاجر إليها لوضع أمواله فتقوم بدورها باللجوء إلى المؤسسات المختصة مثل الشركات الرائدة في تحويل الأموال على أن تؤخذ هذه الأولى نصيبها من الأموال المحولة.

[23] Vitraulle Mboungou Le transfert de fonds des migrants : les leaders de ce marché lucratif .

المطلب الثالث: القنوات الغير رسمية

القنوات الغير رسمية هي التي تعمل بطريقة غير منظمة ولا تخضع إلى أي مراقبة مما يزيد من درجة خطر عدم وصول الأموال إلى أصحابها، وتعتمد هذه القنوات على العديد من الطرق نذكر منها:

1 -محول الأموال

هو شخص يمتهن مهنة التحويل حيث يصدر تواريخ عودته إلى البلد الأصلي لكل أصدقائه أو أقربائه في المهجر، فيدعونه أموالهم التي يرغبون في تحويلها مقابل اقتطاعات ضعيفة، و في غالب الأحيان نجد كل عرق أو جنسية معينة لها محولها الخاص الذي تربطهم به قرابة عائلية أو صداقة.من جهة أخرى يمكن أن يكون المحول مهاجر يريد العودة إلى البلد الأصلي في زيارة أي بصفة مؤقت أو دائمة على ان يحول كل أموال العائلة و الأصدقاء في المهجر إلى البلد الأصلي ومن ثم يودع هذه الأموال إلى المستفيدين منها.

فهذا النوع من التحويلات الغير رسمية يعتبر أهم قناة يعتمد عليها المهاجر لقلة تكاليفها ، و هذا في كل من إفريقيا و أمريكا اللاتينية.[24]

[24] Institut National de Statistiques et d'Economie Appliquée, Les Marocains résidents à l'étranger, une enquête socio économique, 2000

2 نظام الحاوالة

جل دول الجنوب لا تحتوي على تغطية بنكية واسعة ، بحيث يصعب على أفرادها الوصول إليها ، لذا نجد معظم سكانها ليس لديهم حسابات جارية، فكل تعاملاتهم التجارية تكون عن السيولة النقدية، فمن اجل التحويلات المالية للمهاجرين نجدهم يستعملون نظام الحوالة ، الذي يعتمد على نقطتين الأولى في البلد المستقبل للمهاجر و أخرى في البلد الأصلي ، على أن يتصل الأول بالثاني و يخبره باستلام مبلغ مالي من مهاجر يريد تحويله إلى احد أفراده مع إعطائه اسم الثاني و رقم سري ، بحيث يجب على الفرد المستقبل لاموال المحولة ان يعرف الرقم السري كشرط تسليم الأموال.و غالبا ما تكون الحولات مؤسسات غير رسمية عائلية، وذلك لضمان عملية تسديد إلى صاحبها من جهة و من جهة أخرى، ضمان تسديد الأموال النقطة الأولى لثانية لاحقا.[25]

الشكل رقم (3-2) آليات عمل نظام الحوالة

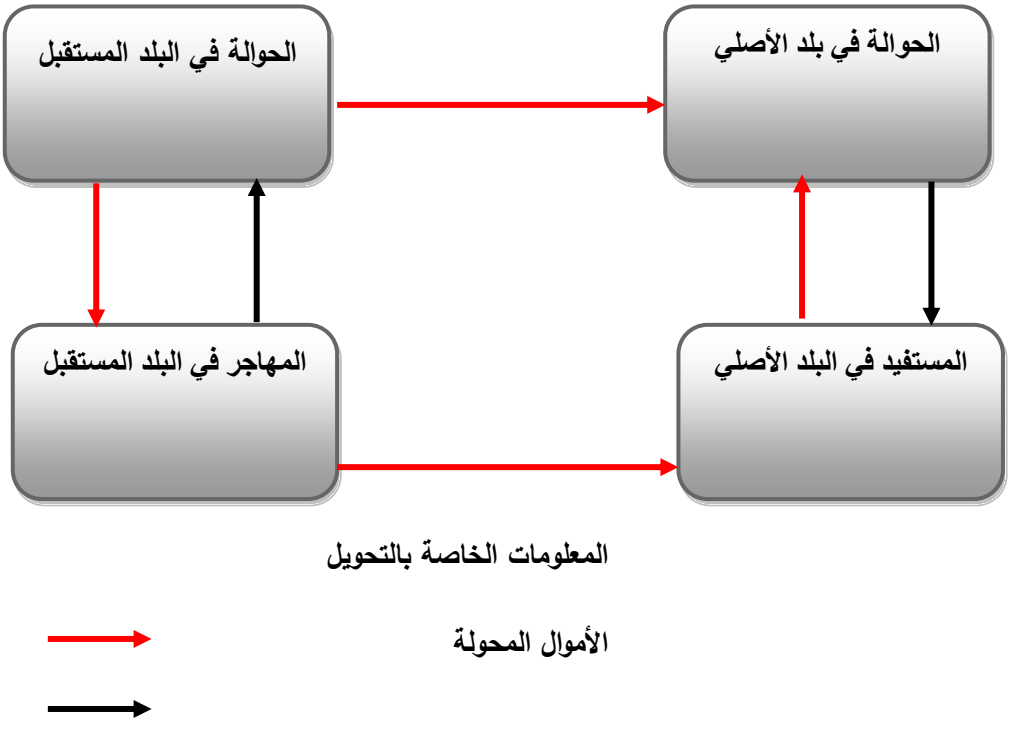

[25] Mahamoud, Ismael. "Les Hawalas: Les Systèmes Informels De Transfert Des Fonds." (2006).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي.

3 -الظروف البريدية

طريقة يستعملها الأفارقة من اجل تحويل أموالهم من الخارج ، حيث يعتمد المهاجر على إرسال أمواله إلى البلد الأصلي عن طريق ضرف بريدي على أساس انه رسالة، إلا انه في السنوات الأخيرة قل استعمال هذا الأسلوب في التحويلات المالية لتشديد الدول المصدرة و المستقبلة لاموال على عملية التهريب و تبيض الأموال بوضع تكنولوجيا تكشف الأوراق المالية داخل الاضرفة البريدية .

4 -التحويل عن طريق الفاكس

تعتمد هذه التقنية على الفاكس من اجل تعريف الخط الهاتفي لنقطة تجميع الأموال المحولة و التي تكون في غالب الأحيان منزل احد المهاجرين او محل تجاري، على أن يستقبل الفرد في البلد الأصلي هذه الأموال و يقوم فيما بعد بتوزيعها على أصحابها، و قارة إفريقيا من بين المناطق الأكثر استعمالا لهذه التقنية، فعلى سبيل المثال دولة المالي تسجل التحويلات الخاصة بالمهاجرين نسبة 08 % من إجمالي التحويلات.[26]

زد على ذلك يوجد مؤسسات تحويل تعط لها تراخيص على مستوى الدول الأصلية للمهاجرين لكن لا تعتمد من طرف الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث يندرج هذا النوع من المؤسسات في خانة القنوات الغير

[26] Sander, Cerstin, Issa Barro, M Sall, Mariell Juhlin, and Coumba Diop. "Etude Sur Le Transfert D'argent Des Émigrés Au Sénégal Et Les Services De Transfert En Microfinance." *Document de travail* 40 (2003).

رسمية، و تعتمد هذه المؤسسات في تعاملاتها أسس تشبه تلك التي يتعامل بها البنك حيث يمكن للمهاجر أي يقدم ضمانات على أن تعطى لعائلته أموال أو سلع التي تحتجها مقابل سعر يندرج ضمنه تكاليف الخدمة و التي تصل إلى 50 % من سعر المنتوج او 10 % من المبلغ المقترض[27].

و في خاتمة هذا المطلب نظرنا على أن نتطرق الى كل الطرق التي يعتمدها المهاجر سواء كانت رسمية أو غير رسمية في تحويل أمواله في الشكل رقم.

شكل رقم 3-3 رقم يمثل قنوات التحويل المعتمدة من طرف المهاجرين

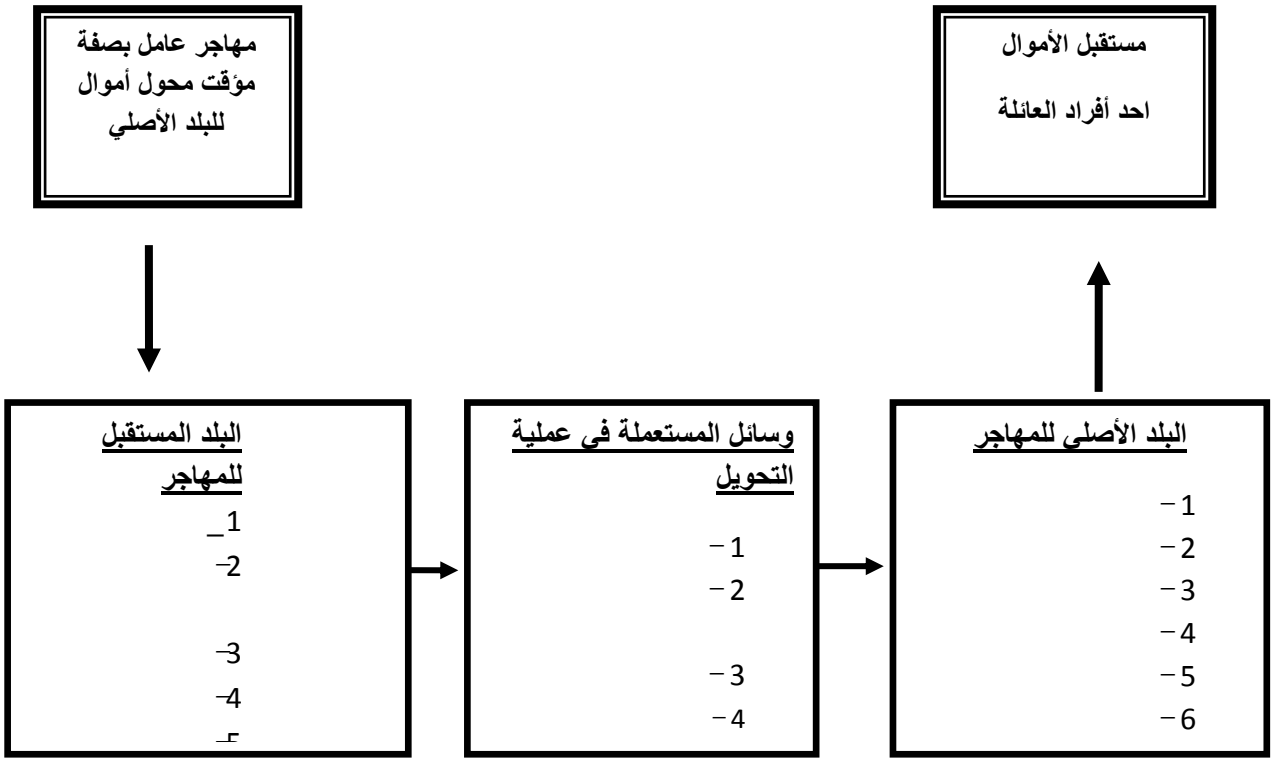

Source : FMI transaction internationales liées aux envois de fonds 2009

فمن خلال الشكل رقم لاحظنا أن جل الطرق المستعملة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، حتى وصل الأمر إلى خلق عملة معنوية تسمى Bitcoin و التي تستعمل في التحويلات النقدية هذا من جهة،ومن

[27] ÉTUDE RÉALISÉE PAR LE GROUPE DE TRAVAIL VALORISATION ÉCONOMIQUE DE L'ÉPARGNE DES MIGRANTS décembre 2003

جهة أخرى أصبح المهاجرين يعملون على نقل التكنولوجيا الحديثة إلى أوطانهم بطريقة أو بأخرى مما يدفع مساهمتهم في التنمية.[28]

المبحث الثالث: أثر التحويلات المالية للمهاجرين.

إن دوافع التحويلات المالية سواء كانت فردية أو جماعية يصعب تحديدها بشكل تطبيقي، فان أمكن ذلك، فلا يمكن تعميم نتائجها، وهذا الحكم كان من خلال تصفحنا لدراسات التي أنجزت في هذا الموضوع و تضارب نتائجها، خاصة تلك التي اهتمت بالمحددات الفردية، لكن من جهة أثار هذه التحويلات لمسنا بشكل إجماع على أن هناك نوعين من التأثير الأول يكون على المستوى الجزئي و المتمثل في الفرد أو الأسرة المستقبلة و سلوكها نتيجة هذه التحويلات ، و التأثير الثاني كان على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد المستقبل لهذه الأموال، إلا أن في الحالة الأخيرة يجب ان يكون حجم التحويلات مهم جدا لكي يمكنه التأثير على معالم اقتصاد .

المطلب الأول: تأثير التحويلات المالية على الفرد و الأسرة .

من اجل تحديد أهم الآثار المترتبة عن التحويلات المالية للمهاجرين ، رجعنا إلى الدراسات التي كانت في هذا السياق حيث استخلصنا ان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على الفرد و الأسرة المستقبلة من خلال دخلها و إنفاقها من جهة و من جهة أخرى نجدها تؤثر على نشاط العائلي.

1 -**تأثير التحويلات على الدخل و الإنفاق العائلي**

[28] Almaseanu, Stephen. "Le Traitement Pénal Du Bitcoin Et Des Autres Monnaies Virtuelles." *Gazette du palais: Recueil bimestral* 134, no. 4 (2014): 2176-79.

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية من خلال رفع الدخل العائلي و توجيه الإنفاق نحو البعد الإنتاجي، فهذه الزيادة في الدخل تمكن العائلة رفع بعض القيود الاستهلاكية. [29] ففي بداية الأمر نلاحظ أن التحويلات المالية لها اثر مباشر على مستوى الدخل العائلي و الاستهلاك العائلي على المدى القصير ، حيث ترتفع ميزانية العائلة مباشرة بعد استقبلها لأموال المحولة، مما يترتب عنه زيادة في الاستهلاك، و تشجيع أفراد الأسرة المستقبلة على العمل من خلال الاستثمار، و لتوضيح الأمور أكثر لابد من فصل بين اثر التحويلات على دخل العائلي و أثرها على الإنفاق العائلي.[30]

- اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الدخل العائلي : إن أول الدراسات التي اهتمت بأثر التحويلات المالية للمهاجرين على الدخل العائلي، كانت على أساس قياس مستوى و طبيعة استهلاك العائلة المستقبلة لهذه الأخيرة، حيث استخلصت هذه الدراسات على ان هذه التحويلات توجه مباشرة الى الاستهلاك اليومي بما فيه شراء المنازل الذي كان يعبر عنه كسلعة غير إنتاجية.على هذا فزيادة في الدخل يخرج العائلة من الفقر، هذا الموضوع كان محل اهتمام الباحث d'Adams الذي درس تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الفقر في الدول النامية، و نتائج هذه الدراسة تمحورت في نقطتين الأولى ان ارتفاع نسبة التحويلات للفرد المستقبل ب 10 % في البلدان النامية يؤدي إلى انخفاض في نسبة الأفراد الذين يعيشون في الفقر إلى 3.5 %، و تمثلت النقطة الثانية على أن كل من مستوى الهجرة و التحويلات المالية عبارة عن متغيرات تابعة للفقر أي أنهم يفسرونها.

[29] Fajnzylber, Pablo, and J Humberto López. "The Development Impact of Remittances in Latin America." *Remittances and Development: Lessons from Latin America* (2008): 1-19.
[30] Castaldo, Adriana, and Barry Reilly. "Do Migrant Remittances Affect the Consumption Patterns of Albanian Households." *South-Eastern Europe Journal of Economics* 1, no. 1 (2007): 25-54.

– اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الإنفاق العائلي: يتمثل تأثير التحويلات المالية على الإنفاق العائلي من خلال زيادة القدرات الاستهلاكية للعائلة المستقبلة لها ،كذلك تمكن بعض العائلات التي تستطيع ادخار، باستثمار هذ هالأموال في مشاريع تعود عليها بالفائدة، من خلال شراء معدات أو آلات تكون في أغلبية الأحيان فلاحية، ما يعمل على رفع القدرات الإنتاجية لقطاع الريفي ، و هذا ما ثبتته الدراسة التي قام بها Paris2009 و آخرون على مستوى دول جنوب شرق أسيا.[31]

كما تعمل هذه التحويلات على تغير السلوك الاستهلاكي للعائلات المستقبلة لها ، من خلال تقليص حصة الاستهلاك اليومي ، على حساب الاستثمار في قطاعات أخرى مثل تكوين أفراد الأسرة، أو في مشاريع فلاحية و حتى صناعية، و تجلت هذه الخلاصة في الدراسة التي قام بها Woodruff et Zeneto حيث اظهروا العلاقة الايجابية بين كل من التحويلات المالية للمهاجرين و عدد المؤسسات المنشاة في المكسيك.[32]

غير أن في دراسة أخرى كانت النتائج غير التي تم ذكرها فنجد ان دراسة Amuedo-Dorantes et Pozo2006 استخلصت على وجود علاقة عكسية بين حجم التحويلات المالية للمهاجرين و عدد المؤسسات التي تم إنشائها في طجكستان ، و كان تفسيرهم لهذا أن التحويلات المالية المستقرة و دائمة تقلل من خلق مصدر دخل أخر .[33]

[31] Paris, Thelma R, Truong Thi Ngoc Chi, Maria Fay Rola-Rubzen, and Joyce S Luis. "Effects of out-Migration on Rice-Farming Households and Women Left Behind in Vietnam." *Gender, Technology and Development* 13, no. 2 (2009): 169-98.

[32] Coiffard, Marie. "L'impact De La Crise Financière Internationale Sur Les Transferts Des Migrants: Le Cas Des Travailleurs Tadjiks." Paper presented at the XXVIe journées du développement de l'Association Tiers-Mondes' Crises et soutenabilité du développement', Bureau d'économie théorique et appliquée, Université de Strasbourg et Université Nancy 2, Association Tiers-Monde, Préludes, 2010.

[33] Amuedo-Dorantes, Catalina, and Susan Pozo. "Remittances as Insurance: Evidence from Mexican Immigrants." *Journal of Population Economics* 19, no. 2 (2006): 227-54.

– تأثير التحويلات المالية على النشاط العائلي: أثبتت العديد من الدراسات على وجود علاقة المباشرة بين التحويلات المالية للمهاجرين و النشاط العائلي، خاصة في دول أمريكا اللاتينية و التي كانت محل اهتمام العديد من الباحثين،فإذا أخدنا دراسة Amuedo-Dorantes et Pozo (2006) التي أنجزت في ضواحي العاصمة ميكسيكوا ، كانت نتائجها تدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التحويلات المالية و عرض العمل،أما من جانب رأت النساء انخفاض في عرض العمل على مستوى الحقول و الذي يكون في غالبيته قطاع الموازي ، نتيجة ظهور مشاريع فردية تعتمد على الآلات و التي تأثر عليها التحويلات بالشكل معنوي و ايجابي.[34]

وعلق Acosta (2006) على هذه النتائج، أن انخفاض في مناصب العمل بالنسبة للمرأة لا يعني أمر سلبي بل بالعكس، حيث تستطيع المرأة التفرغ لتربية و تعليم أولادها، بالتالي العودة إلى القيم الاجتماعية الأولى.[35]

من جانب أخر رأت بعض الدراسات عكس ذلك، أي أن هناك علاقة عكسية بين التحويلات المالية و مستوى العمل، فدراسة Azam et Gubert،2005 في المالي استخلصت على أن الفرد أو الأسرة التي تستقبل الأموال المحولة ، لا تبحث عن مناصب شغل ، أو خلق استثمار يوفر لها دخل إضافي ،بل تتكل على التحويلات التي تبعث لها.[36]

كخلاصة لهذا المطلب نجد أن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على الدخل العائلي بصفة مباشرة و طردية، حيث هذا الارتفاع يغير من هيكل الإنفاق العائلي حيث تستثمر الأموال المدخر من طرف العائلة

[34] Amuedo-Dorantes et Pozo op-cit

[35] Acosta, Pablo. "Labor Supply, School Attendance, and Remittances from International Migration: The Case of El Salvador." (2006).

[36] Azam, Jean-Paul, and Flore Gubert. "Migrants' Remittances and the Household in Africa: A Review of Evidence." *Journal of African Economies* 15, no. suppl 2 (2006): 426-62.

المستقبلة لتحويلات مما يزيد في الإنتاجية و خلق مناصب عمل للأفراد العائلة لكن من جهة أخرى يمكن أن يكون تأثير هذه الظاهرة سلبي لترخي أسرة المهاجر في البحث عن العمل .

المطلب الثاني: تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات الدول المستقبلة لها.

يمكن حصر تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات بلدانهم الأصلية في ثلاث محاور و هذا حسب ما لاحظناه في الدراسات التي وجهة لهذا الموضوع، حيث في البداية سوف نتطرق إلى التحويلات المالية كعامل استقرار اقتصادي، ومن ثم نتطرق إلى التحويلات على أنها محفز لاقتصاد الدول المستقبلة لأموال المهاجرين، و أخيرا النظر إلى التحويلات كعامل سلبي على اقتصاد الدول الأصلية للمهاجر.

1 -**التحويلات المالية كعامل استقرار اقتصادي**

إن دخول أموال المهاجرين إلى الدول الأصلية ، يحسب في ميزان المدفوعاتهم حيث يبعد خطر عدم توازن هذه الأخيرة، زد إلى ذلك رفع من حجم العملة الصعبة على مستوى الاقتصاد و فيصبح لهذا الأخير أكثر قدرة على الادخار و بالتالي زيادة في معدل الاستثمار بنوعيه العمومي و الخاص،او توجيه هذه الأموال إلى قطاع الإنفاق بحيث يرفع من قدرات الاقتصادية من اجل الاستيراد.

من خلال ملاحظة آلية التي تؤثر بها التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاد المستقبل لها يمكن تحديد آليتين من خلال وضعين اقتصاديين الأول يتمثل في تأثير هذه التحويلات على الاقتصاد في المستوى العادي له من خلال المشاركة في النمو الاقتصادي و رفع من الناتج المحلي الخام أو تأثيرها من خلال التقليل من حدة الأزمات الاقتصادية او المالية التي يمر بها هذا الاقتصاد، ففي دراسة قام بها Adolfo Barajas 2010 على 70 دولة مستقبلة لأموال المهاجرين استخلص على أن هناك انخفاض معنوي في تقلبات نمو الناتج المحلي الخام كان ناتج عن هذه التحويلات [37] و تؤكد هذه الدراسة دراسة

[37]Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Connel Fullenkamp, and Anjali Garg. "The Global Financial Crisis and Workers' Remittances to Africa: What's the Damage?". (2010).

أخرى قام بها Lee 2011 استنتجت أن لتحويلات المالية للمهاجرين تزيد من سرعة زيادة معدل النمو الاقتصادي أو على الأقل الحد من الأزمات الاقتصادية الخارجية[38] .

يتجلى دور التحويلات المالية محل الدراسة كعامل استقرار في الدراسة التي قدمها Coulibaly (2009) ، حيث أظهرت هذه الأخيرة على أن التحويلات تساعد في خفض حدة تقلبات مستوى التضخم في حالة الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية نتيجة المبادلات التجارية الدولية، شريطة أن الدولة المستقبلة لا يكون لها نظام مصرفي متطور.[39]

من خلال تطرقنا لدراسات السابقة يمكن القول أن بإمكان التحويلات المالية ان تلعب دور عامل استقرار في الدول المستقبلة لها ، خاصة الدول النامية منها، و هذا على حسب البنية الهيكلية للاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى على حسب حجم هذه التحويلات. فإذا كانت النسبة التحويلات المالية على الناتج المحلي الإجمالي اقل من 8% فسنلمس دور استقرار الذي تلعبه هذه التحويلات أما إذا كانت هذه النسبة أكثر من 17% فيحدث العكس أي تساهم التحويلات في اضطراب مكونات الاقتصاد و الزيادة في مضاعفات الأزمة.[40]

2 -التحويلات المالية للمهاجرين كعامل محفز للاقتصاد الدول المستقبلة لها

يعتبر كل من النمو الاقتصادي، التوجه المقاولاتي و تراكم رأس المال الثابت متغيرات يمكن استعمالها لمعرفة نوع التأثير الذي تفرضه التحويلات المالية الخاصة بالمهاجرين على اقتصاديات الدول المستقبلة لها.

[38] Singh, Raju Jan, Markus Haacker, Kyung-woo Lee, and Maëlan Le Goff. "Determinants and Macroeconomic Impact of Remittances in Sub-Saharan Africa." *Journal of African Economies* 20, no. 2 (2011): 312-40.
[39] Coulibaly, Dramane. "Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances: New Evidence from a Panel Var." (2009).

[40] Combes, Jean-Louis, and Christian Ebeke. "Remittances and Household Consumption Instability in Developing Countries." *World development* 39, no. 7 (2011): 1076-89.

من خلال تصفحنا لدراسات السابقة في هذا المجال و جدنا أن اثر التحويلات المالية للمهاجرين يؤخذ بعدين ، البعد الأول يكون تأثير مباشر، أي التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، أما البعد الثاني يؤخذ التأثير على انه غير مباشر، حيث على الباحث دراسة تأثير التحويلات المالية على مكونات التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي [41]، لكن أول الدراسات تعتمد على إيجاد العلاقة بين التحويلات محل الاهتمام و الناتج الوطني، حيث كان يكشف عن هذا التأثير من خلال ملاحظة التغير الحاصل في الناتج الوطني الخام، نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام أو معدل متوسط الناتج الوطني الخام العائم في فترة 5 سنوات.[42]جل الدراسات تستخلص أن لتحويلات المالية للمهاجرين اثأر على النمو الاقتصادي في المدى القريب و المدى البعيد، و هذا ما حاول تبيانه الباحث Rao2011 من خلال الدراسة على مجموعة من الدول.[43]

فتأثير التحويلات يمكن إيجاده في المدى القريب من خلال تتبع معدل النمو الاقتصادي السنوي و علاقته بحجم التحويلات المالية.أما الأثر محل الدراسة لا يمكن تتبعه بعلاقة مباشرة في المدى البعيد إلا بإدراج المتغيرات المفسرة لنمو الاقتصادي عن طريق نموذج النمو الاقتصادي الداخلي، و الذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، بأخذ استقرارية المتغيرات كشرط أساسي.حيث كانت نتائج الدراسات التي اعتمدت على هذا نوع من النماذج أن لتحويلات المالية للمهاجرين تأثير مباشرة غير معنويي على النمو الاقتصادي، أما تأثير التحويلات المالية على المتغيرات المفسرة لنمو الاقتصادي كان معنوي و تشمل هذه المتغيرات كل من تراكم راس المال الثابت، الكتلة النقدية.

[41] Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Connel Fullenkamp, and Anjali Garg. "The Global Financial Crisis and Workers' Remittances to Africa: What's the Damage?". (2010).
[42] Chami, Ralph, Samir Jahjah, and Connel Fullenkamp. *Are Immigrant Remittance Flows a Source of Capital for Development*. International Monetary Fund, 2003.
[43] Rao, B Bhaskara, and Gazi Mainul Hassan. "A Panel Data Analysis of the Growth Effects of Remittances." *Economic modelling* 28, no. 1 (2011): 701-09.

ان التأثير محل الدراسة و المتمثل في اثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون ايجابي و هذا ما اثبتته العديد من الدراسات، و التي أخذت هذا الأخير من عدة جوانب ، فدراسة Woodruff et Zeneto تمحورت على ان التحويلات المالية تعمل في زيادة حجم الأموال المدخرة و مستثمرة في إنشاء مؤسسات مصغرة التي بدورها تقضي على البطالة ، و هذا ما تم مشاهدته من طرف الباحثين في المكسيك.[44]

في دراسة أخرى استنتج Lucas (1987) أن التحويلات المالية تزيد من إنتاجيةالقطاع الفلاحي، و التي تترجم باقتناء المعدات الفلاحية الحديثة من طرف عائلة المهاجر بمساعدة تحويلات هذا الأخير.

ما لاحظناه في دراسة اثر الايجابي على استثمار ان جل الدراسات كانت تركز على المهاجرين العائدين إلى أوطانهم الأصلية مثل دراسة التي قام بها Mesnard، 2004 على تونس.[45]

3 -اثر السلبي للتحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي

ككل الدراسات الاقتصادية، و التي تتضارب نتائجها، فاثر التحويلات المالية للمهاجرين لا تسلم من هذا الواقع حيث يمكن أن يكون لها أثار سلبية على اقتصاديات الدول التي تستقبلها على عكس النتائج التي تطرقنا إليها سابقا.

يتجلى الأثر السلبي لتحويلات المالية للمهاجرين على انه عامل يخلق ما يسمى بالعلة الهولندية و التي تفقد الاقتصاد توازنه التنموي، من خلال تعلق الأفراد المستقبلين لتحويلات بها، و عدم بحثهم عن منصب شغل أو التكوين من اجل الحصول على عمل، و لوحظت هذه الظاهرة في الدول صغيرة الحجم و التي يكون التحويل المالي أهم مصدر دخل لها[46] على غرار جزر الكاريبي و طاجاكستان.

[44] Edwards, Jeffrey A, and Jennis J Biser. "The Interactive Effect of Remittances and Civil Liberties on Investment and Consumption." *International Journal of Development Issues* 10, no. 1 (2011): 20-33.
[45] Mesnard, Alice. "Temporary Migration and Self-Employment: Evidence from Tunisia." *Brussels economic review* 47, no. 1 (2004): 119-38
[46] Acosta, Pablo A, Nicole Rae Baerg, and Federico S Mandelman. "Financial Development, Remittances, and Real Exchange Rate Appreciation." (2009).

من جهة أخرى يمكن لتحويلات المالية للمهاجرين أن تزيد في القدرة الشرائية للأسر المستقبلة مما يرفع الطلب الكلي على سلع مقابل انخفاض العرض للإنتاج المحلي ما يدفع إلى زيادة في التضخم، الذي يقلل من رفاهية الأسر التي لا تستقبل أموال محولة من جهة و من جهة أخرى تؤثر هذه التحويلات على الرفع من معدل التضخم الناتج عن استراد المواد الاستهلاكية لمواجهة الطلب المتزايد.[47]

نجد كذلك أن التحويلات المالية تعمل على تضخم أسعار موارد الإنتاجية كأراضي الزراعية أين لمس Adams 1991 في دراسة أجراها في مصر ان سعر الأراضي الراعية ارتفع بنسبة 600 % خلال 10 سنوات نتيجة أموال المهاجرين المحولة ما يعمل على رفع في أسعار المواد الاستهلاكية.[48]

تعمل التحويلات المالية للمهاجرين على تحفيز للهجرة، خاصة هجرة الأدمغة التي تبحث عن تعظيم أجورها و مساعدة عائلتها، ما ينقص من وتيرة التنمية باعتبار هذه الأخيرة من بين أهم العوامل، و الدراسة التي أنجزها Beine 2001 على 37 دولة نامية استخلصت على أن حجم الكبير لتحويلات يحفز الأدمغة على ترك بلدانهم الأصلية و الحصول على مستوى أجور مرتفع ،للحصول على حياة أفضل للعائلة،[49]و لا نلمس اثر هذه الظاهرة إلا في الدول الصغيرة.

هذه الدراسة النظرية للأثر التحويلات المالية للمهاجرين أثبتت تضارب في النتائج حول أهمية التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات الدول المستقبلة لها، فلهذا سوف نحاول معرفة اثر هذه التحويلات على اقتصاد الجزائري و إلى أي فريق ستنحاز دراستنا.

---

[47] McCormick, Barry, and Jackline Wahba. "Overseas Employment and Remittances to a Dual Economy." *The Economic Journal* 110, no. 463 (2000): 509-34.
[48] Adams, Richard H. "The Economic Uses and Impact of International Remittances in Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* (1991): 695-722.
[49] Beine, Michel, Frédéric Docquier, and Hillel Rapoport. "Brain Drain and Economic Growth: Theory and Evidence." *Journal of Development Economics* 64, no. 1 (2001): 275-89.

المطلب الثالث: واقع التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر.

تعد الجزائر من أهم الدول المصدرة للمهاجرين، حيث بلغ عددهم في سنة 2009 ، 1.21مليون مهاجر ، ما جعل الاقتصاد الوطني يستقبل ما يقارب 2 مليار دولار في سنة 2010،حيث تمثل هذه الأموال نسبة 2 % من الناتج المحلي الخام، و إذا أخذنا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عوائد البترول بنسبة 90 %،فان التحويلات المالية للمهاجرين تأتي في المرتبة الثانية من حيث أهمية، باعتبارها المصدر الثاني للعملة الصعبة في الجزائر.

تحول هذه الأموال بالنسبة كبيرة من أوروبا حيث بلغة هذه الأخيرة 94.7 % في سنة 2006، نتيجة تواجد اكبر جزء من المهاجرين الجزائريين نتيجة قرب المسافة للجزائر، و تأتي فرنسا في المرتبة الأولى من حيث تحويلات الجزائريين بنسبة 90 %، نتيجة تواجد ما يقارب مليون جزائري مقيم بفرنسا و هذا راجع إلى حقبة الاستعمارية، و الشكل التالي يمثل أهم الدول المصدرة لتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين:

شكل رقم 3-4 يمثل أهم الدول المصدرة لتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

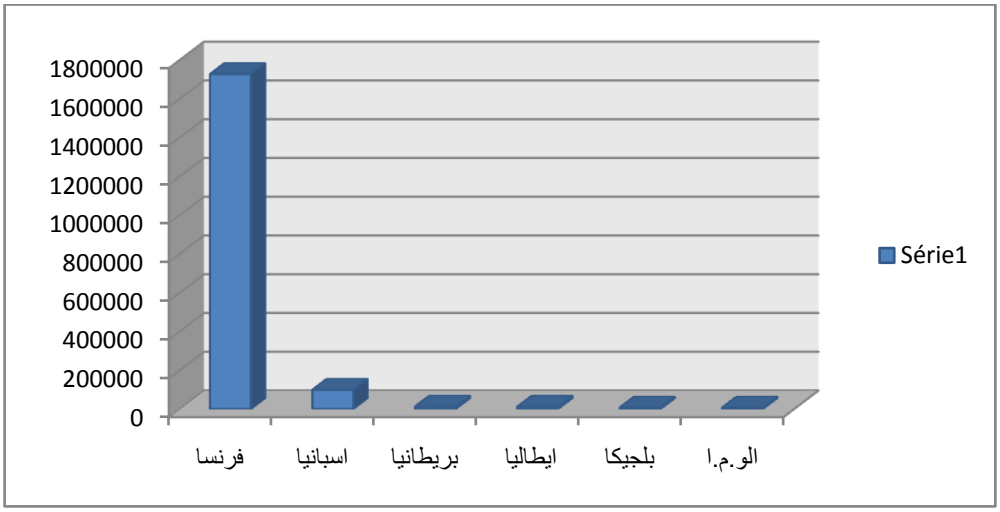

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على قاعدة البيانات خاصة بموضوع الهجرة I- map

كباقي الدول الإفريقية فان التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين تسلك قنوات رسمية و غير رسمية، فتحويلات عبر القنوات الرسمية بمختلف أجهزتها نجدها تمثل نسبة ، 53 %من إجمالي التحويلات[50]، هذا ما دفع الحكومة الجزائرية و المؤسسات العالمية المختصة و متمثلة خاصة في western union إلى تغطية 90 % من التراب الوطني حيث عملت هذه التغطية إلى تقليص مشقة التنقل إلى البنوك باعتبار أن شركة تعاقدت مع بريد الجزائر و المتواجد على مستوى كل بلديات الوطن، زد إلى ذلك تخفيض تكاليف التحويل للمهاجرين الجزائريين و الجدول التالي يمثل تكاليف التحويل المالي للمهاجر الجزائري عبر هذه الشبكة:

جدول رقم 3-2 يمثل تكاليف تحويل الأموال لأهم المؤسسات في الجزائر

شركة الخاصة لتحويل الأموال	بريد الجزائر			نوع المؤسسة المحولة / نوع التحويل
western union	western union	تحويل السريع	تحويل عادي	
آني	آني	يومين	10 أيام	مدة التحويل
10	19	8	7.1	100
21	29	15	10.9	300
32	38	20.5	13.9	500

Source : www.envoidargent.org

من خلال الجدول نلاحظ أن تكاليف التحويلات المالية للمهاجر لبريد الجزائر مع وساطة شركة western union هي الأقل بالنسبة على التحويلات التي تكون مباشرة مع الشركة العالمية إلا أن مدة التحويل تكون الأقل و بأقل التكاليف عند التحويل الآني المباشر عبر وكالات western union .

فالتحويلات المالية للمهاجرين تتكون من مدخرات المهاجر المقيم بالخارج و أجور المتقاعدين الذين عادوا إلى ارض الوطن و تحول أموالهم من طرف الصناديق التقاعد بالخارج، و تستحوذ البنوك الجزائرية على النسبة الأكبر من هذه التحويلات نتيجة وجوب على المستفيد ان يكون له حساب جاري من اجل استقبال

[50] NATION UNIES COMMIION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE migration internationale ET DEVELOPPMENT EN AFRIQUE DU NORD 2007

هذه الأموال، فبنك الجزائري لتنمية المحلية يأتي في المرتبة الأولى بحجم تحويلات يقدر ب 1.6 مليون دولار في سنة 2012 ،و الشكل التالي يمثل أهم البنوك المحولة لأموال المهاجرين في الجزائر.

شكل رقم3-5 يمثل أهم المؤسسات التي يعتمد عليها المهاجر الجزائري في تحويل أمواله

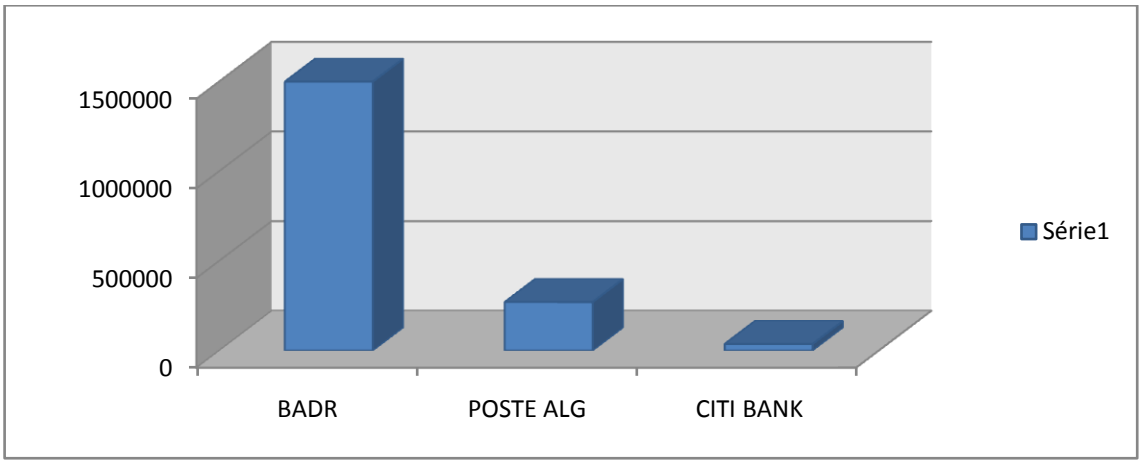

المصدر: قاعدة البيانات خاصة بموضوع الهجرة I- map

أما الأموال التي تحول عبر القنوات الغير الرسمية، فهناك صعوبة من اجل إعطاء أرقام دقيقة حولها ، إلا المتفق علية هو احتلالها نسبة كبيرة من حجم التحويلات، نتيجة ارتفاع سعر الصرف الموازي، و نشاط الأسواق الموازية في الجزائر حيث ، يصل سعر 1 أوروا إلى 150 دج، مقابل 103 دج في البنوك الوطنية، من جهة نجد إن التحويلات المالية للمهاجر الجزائري تكون سنوية ، فمن خلال دراسة أجريت عن خصائص المهاجر في التحويل، استخلصت أن المهاجر الجزائري تكون تحويلاته سنوية بنسبة 16 % و متوسط تحويلاته يفوق 1000 أوروا .

بالنسبة لاستخدام هذه الأموال في الاقتصاد الجزائري، فنجدها بصفة عامة توجه الى الاستثمار من خلال انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في جميع القطاعات، حيث نجد ان قطاع التصنيع ياتي في المرتبة

الاولى و هذا حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و الجدول التالي يمثل توزيع مشاريع المهاجرين حسب القطاعات:

شكل(3-6) رقم توزيع مشاريع المهاجرين الجزائريين حسب القطاعات

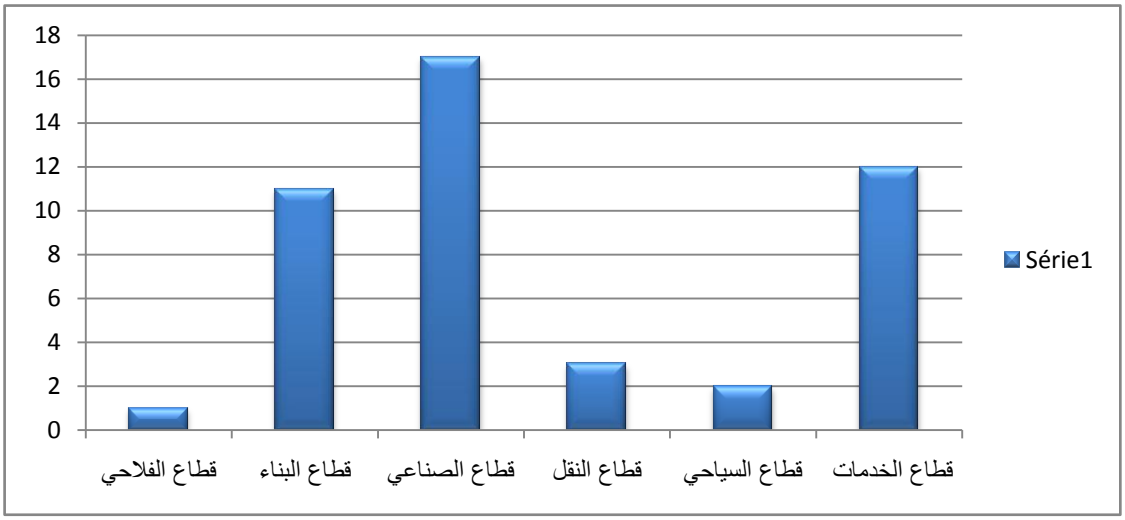

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارL'ANDI 2012

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ، القطاع الصناعي هو أهم قطاع يستقطب استثمارات المهاجرين بقيمة 17 استثمار، نتيجة تحكم هذه الأخيرة بتكنولوجيا الحديثة خلال فترة إقامتهم في المهجر ما زادة من حجم تطلعاتهم المستقبلية لتوجهات الاستهلاكية على مستوى الوطني، و ثاني أهم القطاع مستقطب لأموال المهاجرين نجد كل من قطاع الخدمات و قطاع البناء بقيمة 12 و 11 مشروع على التوالي، وهذا راجع لاعتبار هذين القطاعين من البين الأحسن من حيث المرودية في الجزائر.

لكن يبقى حجم التحويلات الموجهة إلى الاستثمار يبقى قليل جدا بالنسبة لحجمها الكلي حيث لم تتعدى حجم التحويلات الاستثمارية 2 مليار دج و الجدول التالي يمثل حجم الاستثمارات الموجهة لكل قطاع.

شكل رقم (3-7) يمثل حجم الاستثمارات الخاصة بالمهاجرين /مليون دج

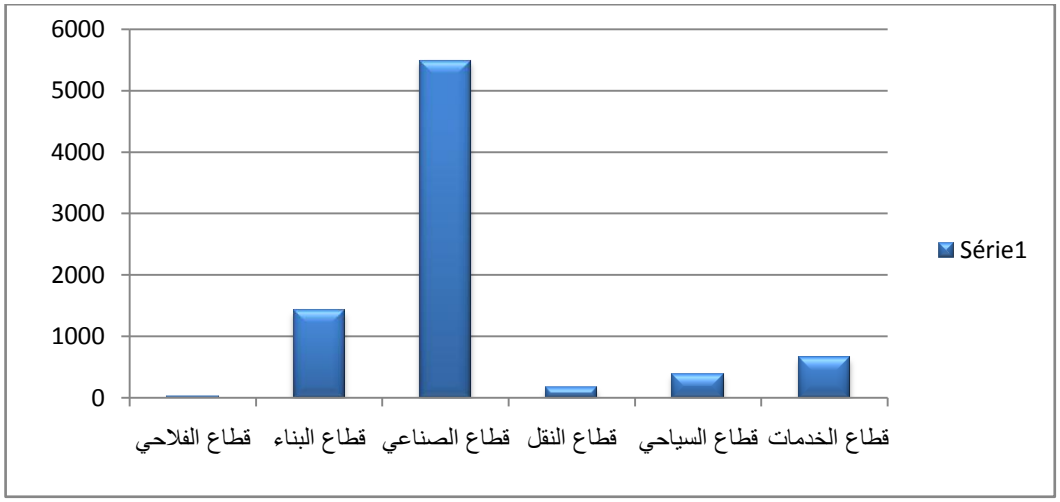

المصدر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2012 L'ANDI

من خلال الشكل نلاحظ أن الجزء الأكبر من أموال المهاجرين يأخذها القطاع الصناعي نتيجة ، ارتفاع أسعار الآلات المستعملة و اليد العاملة الماهرة التي يحتجها هذا النوع من الاستثمارات , و الشيء الايجابي الذي نستخلصه من هذا الشكل , ان المهاجر الجزائري يعمل على نقل التكنولوجيا, حيث تعمل هذه الأخيرة كعامل يكسبه ميزة تنافسية في السوق الجزائرية ، و تشغل هذه المشاريع 1450 عامل و يأخذ كل من القطاع الصناعي و قطاع البناء من اكبر حصة منها ب 1100 عامل، و الشكل التالي يمثل عدد العمال المشغلين من طرف المهاجرين لكل قطاع.

شكل رقم (3-8) يمثل حجم اليد العاملة في استثمارات المهاجرين في الجزائر

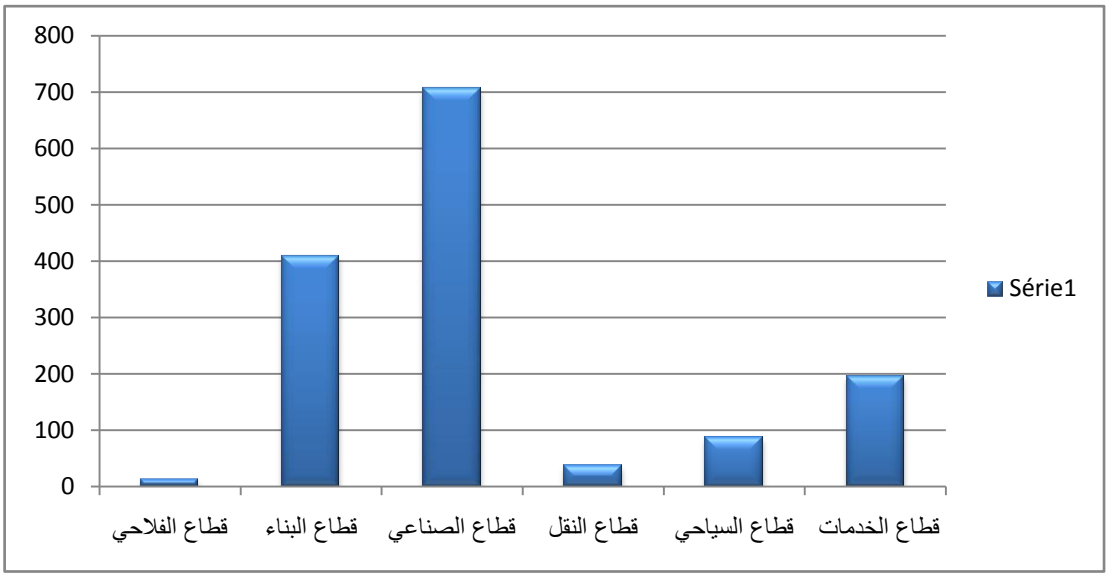

مصدر: **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2012** L'ANDI

من خلال الشكل الممثل أعلاه, نلاحظ أن القطاع الصناعي يستقطب اكبر نسبة من التشغيل في مؤسسات المهاجرين العائدين, ما يعمل على تطوير المؤهلات للعامل الجزائري و مواكبته لتطور التكنولوجي العالمي, خصوصا و ان الجزائر مقبلة إلى الانضمام بصفة كلية إلى المنظمة العالمية لتجارة.

و في الأخير نشير إلى اعتمدنا إلا على الأرقام الخاصة بالوكالة الوطنية لاستثمار، حيث يمكن أن تكون مشاريع أخرى غير مسجلة على مستوى الوكالة، مثل المحلات التجارية و التي يشتغل بها 33 % من حجم المهاجرين العائدين.[51]

[51] Projet de MIREM migration de retour et création des entreprises 2008

خاتمة الفصل

تعد التحويلات المالية للمهاجرين من بين أهم المصادر التي تعتمد عليها بعض الدول في تفعيل حركتها التنموية، خاصة تلك الدول التي تعد فقيرة على غرار الدول الإفريقية أو الدول التي تكون صغيرة المساحة و التعداد السكاني مثل الدول الكاريبي حيث تعمل هذه التحويلات كمصدر لاستثمار الفردي او الجماعي مما يخفض في نسبة البطالة، إلا أن هذه النتيجة لا تكون نفسها بالنسبة لدول أخرى حيث أثبتت بعض الدراسات لدور السلبي الذي تلعبه التحويلات المالية للمهاجرين عند توجيهها لاستهلاك العائلي للمواد المستورة على حساب الإنتاج الوطني.

كما يمكن لهذه التحويلات أن تخلق أزمات مالية على مستوى الدول التي تستقبلها، من خلال التعامل بها في أسواقها الموازية، مما يؤثر على مستوى سعر الصرف فيها، وهذه الآلية تكون في خالة ارتفاع تكاليف التحويل في الجهاز المصرفي على مستوى الدول المستقبلة، و نتيجة هذا لحظنا بعض الدول تحاول خلق أنظمة مصرفية تتلاءم مع مطالب المهاجرين، كما يمكن لتحويلات المالية الرفع من مستوى التضخم، ما يجعل الأسر التي لا تستقبل أموال المهاجرين تحت مستوى الفقر.

تمهيد

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري لكل من ظاهرة الهجرة الدولية و تاثيراتها على الدول المستقبلة خاصة ، من خلال تسليط الضوء على نظرية الاستدراك التنموي، حيث وجدنا أن هناك تضارب حول تأثير هذه التحويلات على اقتصاديات الدول المستقبلة لها ، فمن ناحية تعتبر هذه التحويلات ايجابية و ذلك من خلال دفعها بعجلة النمو و التنمية الاقتصادية، و سلبية من خلال كبحها للنمو الاقتصادي، و على هذا و من خلال هذا الفصل و كمرحلة أولى سنحاول دراسة تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج يمكننا من معرفة هذا التأثير على المدى القريب و البعيد و كذا إيجاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي و هذه التحويلات , أما المرحلة الثانية من الدراسة سوف نحاول معرفة أهم لمحددات استثمار المهاجر في ارض الوطن، و الأسباب التي تحول دون ذلك.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

من خلال تصفحنا للأعمال التي عالجت ظاهرة تأثير الهجرة الدولية على البلدان النامية من خلال التحويلات المالية للمهاجرين، وجدنا أن ظاهرة الهجرة الدولية معقدة إلى درجة أن البحوث اهتمت بها على المستوى الكلي و الجزئي، من حيث دراسة تأثيرها إما على محددات الاقتصاد الكلي و المتمثلة في كل من النمو الإقتصادي، الاستثمار، الصادرات و الواردات أو على مستوى الفرد المهاجر من خلال فهم آلية الهجرة و محدداتها الشخصية، أو المتغيرات التي تدفع الفرد إلى تحويل أمواله إلى البلد الأصلي، و على هذا سوف نعرض بعض الدراسات السابقة على كل من المستوى الكلي لاقتصاد أو الجزئي الذي يمثل مستوى الفرد و الجماعة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة على المستوى الكلي.

1 -دراسة (R- Faini 2007).

في هذه الدراسة حاول الكاتب دراسة تأثير ظاهرة الهجرة الدولية على مجموعة من البلدان النامية، على ثلاث مستويات، حيث شمل المستوى الأول إيجاد العلاقة بين الهجرة الدولية و درجة رفاهية المجتمعات الأصلية ، أما المستوى الثاني عمل الباحث على تحديد نوع الارتباط الموجود بين التحويلات المالية و التركيبة البشرية للمهاجرين من حيث التأهيل، فيما يخص المستوى الأخير قام الباحث بإيجاد نوع العلاقة بين التحويلات المالية و النمو الاقتصادي في الدول النامية التي تكون مستقبلة لهذه التحويلات.

فكانت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

- تؤثر الهجرة الدولية سلبيا على رفاهية المجتمعات الأصلية نتيجة هجرة الأدمغة.
- لا يوجد أي صحة للفرضية التي تقول أن هجرة الأدمغة تحث أفراد المجتمعات الأصلية على الاستثمار في التكوين من اجل الهجرة، حيث أن المهاجرين ذوي التكوين العالي لا يحولون أموال إلى أوطانهم الأصلية.

– المستويات الضعيفة لمعدلات النمو في البلدان النامية تؤدي إلى انخفاض حجم التحويلات فيها، مما يترتب عنه تضاعف الأزمة.

2 -دراسة (Laetitia Duval et François-Charles Wolff 2010)

اعتمدت هذه الدراسة على إدخال متغير تابع يهم المناطق الاستوائية و التي بها غطاء غابي كبير، و يتمثل هذا المؤشر في مساحة الغطاء الغابي ، حيث تمحورت إشكالية البحث حول معرفة اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الثروة الغابية للدول الاستوائية، التي تتوفر في معظمها على غطاء غابي كبير، فشملت العينة 102 دولة في العالم، فكانت نتائج البحث،على النحو التالي:

للتحويلات المالية اثر ايجابي في محاربة الفقر من خلال إنشاء استثمارات تعتمد على أساليب حديثة في الزراعة، حيث تعتمد أسرة المهاجر على استعمال هذه التقنيات في زيادة المساحة الزراعية على حساب الثروة الغابية مما يهدد التوازن الطبيعي للدولة و المنطقة، التي في الأصل تنفق ميزانيات ضخمة في المحافظة عليها، و عليه استخلص الباحث، أن للتحويلات المالية اثر ايجابي على مستوى الأسرة المستقبلة لها، و هذا بزيادة رفاهيتها، أما على المستوى الوطني فنجد ان تأثيرها سالب و هذا بإنهاك الثروة الغابية من جهة، ومن جهة أخرى تعظيم النفقات الحكومية على مستوى هذا القطاع.

3 -دراسة (Marie Coiffard 2012)

عملت هذه الدراسة على إيجاد المحددات الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين الطاجاكستانين، و هذا بعد الأزمة المالية الأخيرة ، فاستخلصت الباحثة ان التحويلات المالية للمهاجرين الطاجاكستانين مرهونة بوضعية الاقتصاد الروسي ، حيث ان أغلبية المهاجرين يعملون في روسيا، و أجورهم مرهونة بمستوى الاقتصاد الروسي، و خلص الباحث ان الأزمة المالية الأخيرة أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد

الروسي و بشكل غير مباشر على الاقتصاد الطاجاكستاني من خلال نقص التحويلات المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة

4 -دراسة (جمال بووايور 2013)

شملت هذه الدراسة على إظهار الأثر المترتب عن التحويلات المالية للمهاجرين على تركيبة الاقتصاد المغربي، من خلال إيجاد العلاقة بين هذه التحويلات و تطور الجهاز المصرفي، حيث استخلص الباحث أن هناك اثر ايجابي للتحويلات المالية للمهاجرين على تطور الجهاز المصرفي، بحيث عمدت السلطات المغربية على تطوير هذا الجهاز كسياسة للاستغلال الأمثل لهذه الأموال، و ذهب الباحث لإظهار هذا الاستغلال الأمثل من خلال معدل النمو الاقتصادي المسجل في 2009 الذي وصل الى 5 % . في المستوى الثاني من الدراسة اظهر الباحث ان التشريعات القانونية عملت على تحسين حسن استغلال أموال المهاجرين المحولة، إلا أن هذا الأمر لا يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث وجدت الحكومة المغربية صعوبة في توجيه هذه التحويلات إلى الاستثمار، رغم تزايد حجمها.

5 -دراسة (محمد جلال 2014)

حاول الباحث في هذه الدراسة البحث عن العلاقة الموجودة بين حجم التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة و سوق العمل في المغرب، فكانت نتائجه تشير إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تلعب دور التامين على البطالة، حيث لاحظ أن الزيادة في معدلات البطالة تزيد من حجم التحويلات المهاجرين إلى المغرب، ما يعمل على الزيادة في معدلات الاستثمار الفردي على مستوى الإقتصاد، إلا انه أشار إلى أن

هذه التحويلات لا يمكن أن تضمن التشغيل الكامل للعاطلين عن العمل في السوق المغربية، لانه ليس لكل الأسر المغربية مهاجرين يضمنون لها تحويلات مالية.

6 دراسة (سامي بن ميم و فاطمة مبروك 2014)

تمحورت دراسة الباحثين على عينة من الدول النامية (19 دولة)، من خلال تبيان اثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي و تنمية الموارد البشرية،باستخدام نموذج ديناميكي في الفترة الممتدة بين 1999-2009 ، حيث توقفت نتائج هذا البحث، على ان التحويلات المالية للمهاجرين تلعب دور كبير في تراكم رأس المال البشري، خاصة في الدول التي يكون فيها الإنفاق الحكومي لقطاع التعليم كبير، من خلال دور التكملة، حيث تعمل الأسر المستقبلة للتحويلات المالية، على إنفاق هذه الأخيرة في تكوين أفراد الأسرة، من خلال شراء الأدوات اللازمة لهذا التكوين، و إشراك هؤلاء الأفراد في مراكز خاصة ذات تكوين عالي .

في نتيجة ثانية، أضاف الباحثين انه يكون للتحويلات المالية للمهاجرين دور كبير في تراكم رأس المال البشري في الدول التي يكون فيها الأجر الفردي ضعيف، حيث توظف عائلة المهاجر الأموال المحولة في الاستثمار البشري .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة على المستوى الجزئي

1 دراسة (Stéphane De Tapia 1986)

هذه الدراسة و جهة من اجل معرفة، الأسباب التي تؤدي إلى عدم نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أنشئت من طرف المهاجرين الأتراك في البلد الأصلي، حيث عمل الباحث على مسائلة أصحاب هذه المؤسسات من اجل ترتيب أهم المعوقات التي يواجهونها من اجل الحفاظ على استمرارية المؤسسة، فكانت نتائج هذه الدراسة ان السبب الرئيسي لفشل مشروع المهاجر العائد هو نقص في رأس المال

الاستغلال، يليه من حيث الأهمية بعد المؤسسات عن الأسواق التي تشهد حركة اقتصادية كبيرة مما يزيد في تكاليف منتجاتها، أما العامل الأخير هو بعد هذه المشاريع عن مصادر الطاقة.

2 -دراسة (بن جليل رياض و محمد الجيلالي2002)

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة لماذا بعض المهاجرون يحولون الأموال إلى بلدانهم الأصلية أكثر من آخرين، و للإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحثين على نموذج (Starks 1991) الذي يرى ان هناك علاقة عكسية بين التحويلات المالية و درجة التأهيل، فكانت النتائج متطابقة مع النموذج ، حيث استخلص الباحثين ان المهاجر التونسي الغير مؤهل او قليل التأهيل يحول أموال كبيرة بالنسبة لتونسي عالي التاهيل.

3 -دراسة (عبدون بن علاوان 2005)

هذه الدراسة كانت على مستوى الإقتصاد الجزائري، في منطقة القبائل، حيث قام الباحث بتوزيع استبيان في هذه المنطقة من اجل جمع المعلومات الخاصة بمستوى الفقر، مستوى الإنفاق و حجم التحويلات أين استطاع وضع نموذج لوجستي ثنائي، اظهر من خلاله ان التحويلات المالية للمهاجرين في منطقة القبائل ترفع من مستوى الإنفاق الأسرى بنسبة تصل إلى 29 %، هذا من جهة و من جهة أخرى اظهر الباحث ان تأثير التحويلات على مستوى الفقر في المنطقة يكون بنسبة 2.5 % بالنسبة للعائلات المستقبلة للتحويلات و 1.5 % على العائلات الغير مستقبلة لهذه الأخيرة.

4 -دراسة (Youssoupha Sakrya DIAGNE 2008)

في هذه الدراسة حاول الباحث إيجاد العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين و معدل الفقر على مستوى الاقتصاد الجزئي، من خلال قاعدة البيانات التي وضعتها السلطات السنغالية حول الإنفاق الأسري، حيث فرض الباحث ان أفراد العينة لا يستقبلون أموال محولة من المهاجرين و قارنها مع حالة استقبالهم لأموال ، فاستخلص ان الإنفاق الأسري للفرد الواحد يزيد بنسبة 59.85 %، ما يعني أن التحويلات المالية تعمل

على الحد من الفقر على مستوى الأسر المستقبلة لهذه الأموال.في نقطة ثانية لاحظ الباحث ان الأموال المحولة لا تؤثر بنفس النسبة على مستوى الريف و المدينة، حيث تعرف المدينة مستوى تأثير على الفقر يصل إلى 63.31 % خاصة في العاصمة داكار أما على مستوى الريف فكانت نسبة التأثير لا تتعدى 6 %، و هذا راجع الى أن عائد التحويلات في المدن اكبر منه في الأرياف.

5 -دراسة (G-Daffè 2008)

عمل الباحث في هذه الدراسة على معرفة اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد السينغالي، من خلال إيجاد علاقة بين هذه الأخيرة و الاستثمار، حيث استخلص الباحث أن التحويلات المالية لا تساهم في نمو الاقتصاد السينغالي من خلال الاستثمار و لكن تعمل على كبح هذا النمو من خلال تضخم أسعار العقارات و الأراضي الفلاحية مما زاد في تكاليف إنشاء المؤسسات على مستوى الاقتصاد. لكن في نقطة أخرى أشار الباحث على أن التحويلات المالية للمهاجرين تعمل على الحد من درجة الفقر في المجتمع السينغالي، من خلال دراسة على المستوى الجزئي، و هذا باعتماده على استبيان موزع على مستوى العاصمة دكار.

7 -دراسة (F GUBERT 2010)

عملت هذه الدراسة على إيجاد العلاقة بين معدلات الفقر و التحويلات المالية للمهاجرين في المالي، حيث وضع الباحث نماذج محاكات، فالنموذج الأول يحتوي على الإنفاق الأسري و المحسوب من خلال استبيان موزع على العائلات بدون إدخال التحويلات المالية، اما المتغير الثاني فشمل درجة التأهيل و التي فرضت ان مستوى المهاجر قبل هجرته هو الابتدائي، أما النموذج الثاني أضيفت فيه التحويلات المالية للمهاجرين، فبعد مقارنة النموذجين استخلص الباحث ان للتحويلات المالية للمهاجرين تأثير ايجابي معنوي على حدة الفقر في مالي ، أما الأثر السلبي ظهر من خلال زيادة الفوارق الاجتماعية بين الأسر المستقبلة للأموال و الأسر التي لا تستقبل، مما يشجع هجرة أفراد هذه الأخيرة.

المبحث الثاني :دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي

من اجل معرفة اثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي، بحثنا على نموذج يمكننا من تتبع تاثيرات التحويلات منذ دخولها الى الجزائر على المدى القصير ثم الطويل، و لاختبار العلاقة الطويلة و القصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي و التحويلات المالية للمهاجرين، سوف نستعمل اختبار التكامل المتزامن أو المشترك (Cointegrationtest) لـ جوهانسن Johansen Test، و نموذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model (ECM))، وهذا بعد إثبات وجود تكامل متزامن للدراسة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل و القصيرة الأجل.

المطلب الأول: الايطار النظري لاختبار التكامل المشترك

إن تحليل التكامل المتزامن يقوم إيجاد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف المتغيرات

المستعملة في النموذج و الغير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك بلختبارات جذور الوحدة و من ثم استعمال نماذج تصحيح الخطأ[1] حيث يقوم استعمال هذا النوع من النماذج على مرحلتين:

في **المرحلة الأولى** نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)، اختبار Phillips-Perron (PP)، اختبار Kwiatkowski.(KPSS)، Phillips، Schmidt، Shin .

و بعد أثبات أن السلستين مستقرتين و من نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال اختبار جوهانسن

في **المرحلة الثانية** نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسة من التوازن في المدى الطويل و تغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation)[2] .

1 -**اختبار جذر الوحدة** (Unit Root test): لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات و سلاسلهم الزمنية على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختيار ديكي فوللر(DF)، أو ديكي فوللر المطور (ADF) (في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العام لاختبار ديكي فوللر (DF) هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

[1] F Maurel Modèles à correction d'erreur: l'apport de la théorie de la co-intégration Économie & prévision n°88-89 /1989.

[2] William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، و بإضافة قيم التأخر (lagged values) للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، و الصيغة الرياضية المطورة هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و اختبار توزيع الطبيعي (Test de normalité) الموجودة في سلسلة زمنية ، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، و هو اختبار فيليبس و بيرسون (Phillip-Perron(PP))، لأن لديه قدرة اختباريه أفضل و أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma(t - \frac{T}{2}) + \psi \Delta Z_{t-i} + e_{3t}$$

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون MacKinnon (1991).[3]

في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و(PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و(PP) في حال وجود ارتباط

[3] JM Dufour Logique et tests d'hypothèses: réflexions sur les problèmes mal posés en économétrie /Département de sciences économiques Université de Montréal/ 2001/ papyrus.bib.umontreal.ca consulte le 24-07-2013

ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة، و يبدأ اختبار من هذه العلاقة الأساسية:

$$Z_t = \alpha_{t-1} + \beta + \eta_t + \xi_t$$

و الصيغة الرياضية لاختبار (KPSS) كالآتي:

$$KPSS = \sum_t (\sum_{r=1}^{t} \hat{u}_r)^2 / T^2 f_0$$

تعتمد القيم الحاسمة لهذا الاختبار على قيم LM statistic مقارنة مع قيم Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin[4] لكن في الدراسة سوف نبين إلا نتائج اختبار الاستقرارية بإتباع اختبار ديكي فولر المطور ومقارنتها مع اختبارات الأخرى بدون إظهارها

2 -**اختبار جوهانسن** (Johansen) **للتكامل المتزامن:** يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل [i] .

4 C Meddeb Analyse empirique des tendances des prix du marché de la pomme au Québec pp 30- 33/2011 / theses.ulaval.ca/ consulte le 24-07-2013.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن Johansen) و(جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية إنجل – غرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن " و" جوهانسن – جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$).

ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر بـ :

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r (حيث r = 0، 1، 2). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

$$\lambda_{\max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المتزامن = r + 1.[5]

3 نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model-ECM)

فهو يتميز عن نموذج **انجل غرانجر** بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل– غرانجر (Engel Granger 1987) و جوهانسن (Johansen 1988)، و لاختبار لمدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة ، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية [6]، و لا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

المطلب الثاني: شرح متغيرات النموذج

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري لطريقة تحديد نموذج دراستنا سنتوجه إلى تحديد نموذج تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1970 – 2010 و تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (حجم الاستثمار، التحويلات المالية للمهاجرين، ، الاستهلاك الأسري) و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وذلك من خلال المعادلة التالية:

[5] C Hurlin, V MignonUne synthèse des tests de cointégration sur données de panel Economie & prévision2008.

[6] William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

$$\log(PIBt) = a_0 + a_1 \log TR\,it + \acute{o}\log X + \mathcal{E}\,it$$

حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في PIBT خلال فترة الزمنية t ،كما تمثل TR التحويلات المالية للمهاجرين في خلال الفترة الزمنية t و التي تدخل في تركيب الناتج المحلي الإجمالي ،X عبارة عن مصفوفة مجمعة للمتغيرات المراقبة و المفسرة للنمو، εعبارة عن معدلات الخطأ.

تتكون مصفوفة المتغيرات المراقبة و المفسرة للنمو الاقتصادي X من:

1- القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت(FBCF): الذي يحسب بتراكم الخام لراس المال الثابت، الذي يدخل في تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

2- الاستهلاك العائلي(cons):ويمثل حجم استهلاك الأفراد الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى. وفي نفس الوقت، فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة. يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

1 تطور متغيرات النموذج خلال الفترة الفترة الممتدة من 1970-2010

1 -1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم 01 يبين التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة و الممتدة من سنة 1970 الى

الشكل رقم (4-1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

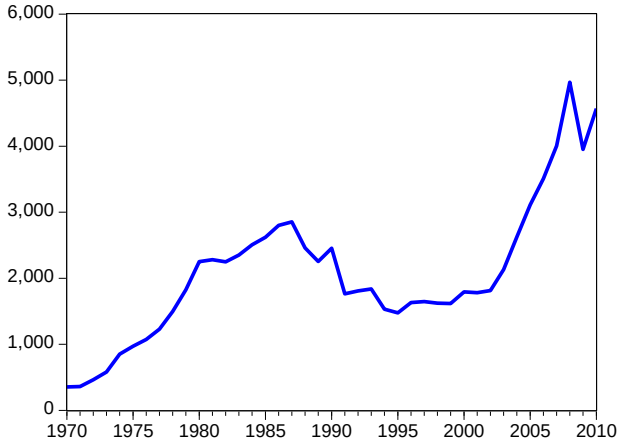

المصدر: من إعداد الطالب

ارتفاعا ملحوظا بانتقاله من 230 دولار للفرد سنة 1970 الى 2800 دولار للفرد سنة 1986 و يفسر هذا الارتفاع الى ارتفاع أسعار البترول .ونلاحظ ايضا انه خلال الفترة الممتدة من 1986-1999 عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ملحوظا حيث انتقل من 2800 دولار سنة 1986 الى 1616 دولار سنة 1999 و هذا راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986 و ما صاحبها من تغير في السياسات الاقتصادية و التوجه الى اقتصاد السوق، إضافتا إلى العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر من عدم استقرار على كل المستويات و قطاعات الدولة .

و اما فيما يخص الفترة الأخيرة الممتدة من سنة 1999 الى 2010 شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا نتيجة تسجيل أسعار البترول لأرقام قياسية حيث انتقل من 1616 دولار أمريكي الى4566 دولار أمريكي .

1-2 تراكم رأس المال الثابت

الشكل رقم (4-2) تراكم رأس المال الثابت للجزائر

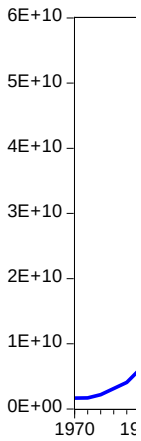

الشكل رقم 02 يمثل تطور تراكم رأس المال الثابت للاقتصاد الجزائري خلال فترة 1970–2010 حيث نلاحظ انه شهد معدل التراكم تناقص ما بين 1987–1997و يفسر هذا بسبب تدهور الإنفاق الاستثماري، وأما تذبذب وتيرته فترجع الى التقلبات التي

المصدر: من إعداد الطالب

يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على مداخيل المحروقات. فكلما تحسنت هذه الأخيرة انعكست بالإيجاب على التراكم وكلما انفضت تقلص معها الاستثمار. والشيء البارز في الشكل أعلاه هو الإرتفاع المستمر لمعدل التراكم في الآونة الأخيرة، و التي يمكن ارجاعها دائما الى ارتفاع المداخيل الناجمة عن البترول .

الشكل رقم (4-3) التحويلات المالية للمهاجرين عبر القنوات الرسمية

3-1 التحويلات المالية للمهاجرين

يظهر الشكل رقم 03 ضعف التحويلات المالية للمهاجرين نحو الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970–1989 حيث لم تتجاوز نصف مليون دولار نتيجة سياسة التضييق و عدم تطور الجهاز المصرفي الجزائري لتحويل هذه الأموال من الخارج .

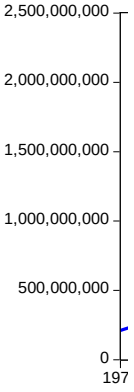

المصدر: من إعداد الطالب

إلا أن التحويلات المالية للمهاجرين شهدت قفزة نوعية [illegible] كبيرة لتصل الى 1.5 مليون دولار نتيجة إرتفاع نسبة الهجرة و اهتمام المهاجرين بمساعدة عائلتهم في الداخل

التي كانت تعاني من الظروف السياسية و الاقتصادية في تلك الحقبة و تزامن هذا مع سياسات الانفتاح و الإصلاحات الاقتصادية التي عملت على تسهيل انتقال هذه التحويلات من الخارج نحو الجزائر.لكن و في سنة 2001 انخفضت وتيرة نمو حجم التحويلات المالية للمهاجرين نتيجة أحداث 11 سبتمبر، أين عمل النظام المصرفي العالمي على تضيق الخناق على هذه التحويلات تحت غطاء سياسة محاربة تمويل الإرهاب في العالم،و في سنة 2004 سجلت التحويلات المالية أعلى نسبة لها لتصل نسبة 3 % من الناتج المحلي الاجمالى. ويمكن ارجاع ذلك الى استقرار الوضع الاقتصادي و الأمني في الوطن ما دفع إلى رجوع المهاجرين و تحويل نسبة من أصولهم المالية إلى ارض الوطن، زد الى ذلك الإهتمام الكبير للجالية المتواجدة بالخارج لشراء أراضي و الإستثمار في العقار الا أن هذه النسبة من التحويلات المالية لم تدم طويلا ،ففي سنة 2005 عادت إلى الانخفاض بشكل ملحوظ و يمكن إرجاع ذلك إلى الأزمة المالية و الاقتصادية التي عرفتها الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائرين بشكل عام و دول الإتحاد الأوروبي بشكل خاص.

1-4 الاستهلاك الأسري

شكل رقم (4-1) الإستهلاك الأسري

الشكل رقم 04 يمثل تطور الاستهلاك العائلي خلال فترة 1970 الى 2010 ، و في هذه المرحلة نلاحظ ان الاستهلاك العائلي سجل تغيرات اختلف باختلاف

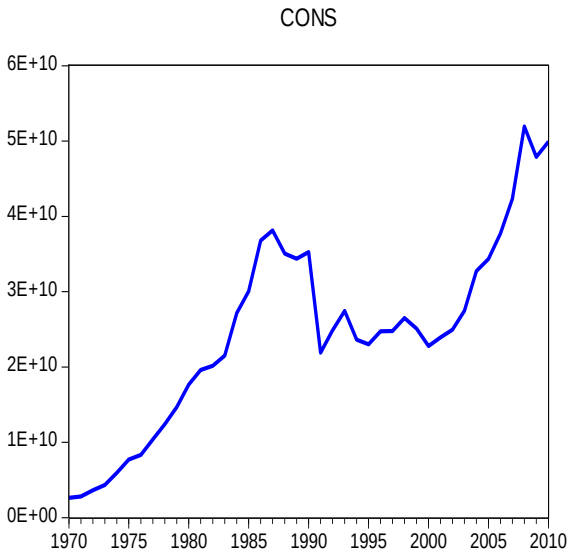

المصدر: من إعداد الطالب

ارتفاعا في الاستهلاك الأسري ، حيث يؤدي هذا إلى زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية مما ساهم بدوره في رفع القيود على التجارة الخارجية و ذلك لتغطية الطلب الكبيرة على هذه السلع ،إلى أن حدثت الأزمة البترولية والتي تمثلت في انخفاض أسعار البترول ما قاد الجزائر الى التغيير في سياستها الاقتصادية و انتهاج نظام اقتصاد السوق و نتيجة للضغوطات الكبيرة التي مارسها صندوق النقد الدولي على الجزائر اضطرة السلطات في البلد إلى وضع مجموعة من الإجراءات و ذلك من أجل التخفيض من الإنفاق العام و أبرز هذه الإجراءات هو سياسة الخوصصة و تصريح العمال من المؤسسات العمومية حيث كان لهذا أثر واضح على انخفاض الاستهلاك الأسري و استمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1999 ليعرف بعد ذلك ارتفاعا مستمرا نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي للبلد.

المطلب الثالث صياغة النموذج

1 -**اختبار الاستقرارية:** من خلال دراستنا هذه تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، و يظهر الجدول رقم **(4-1)** اختبار الإستقرار عند المستوى، و يتضح من خلال النتائج أن كل المتغيرات المستخدمة في النموذج غير مستقرة عند المستوى العام بحيث نجد أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المحسوبة للمتغيرات كلها أقل من القيمة المطلقة الحرجة و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (4_1) اختبار ديكي فولر المطور عند المستوى

المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الفرضية المقبولة	النتيجة
logPIBt	-1.104667	-1.961409	H0	***غير مستقر***
logCONS	-1.026628	-1.956406	H0	***غير مستقر***
logTRF	-1.447335	-1.961409	H0	***غير مستقر***
logFBCF	0.071794	-1.949609	H0	***غير مستقر***

المصدر: من إعداد الطالب

و على هذا الأساس سنحاول إعادة دراسة استقرارية المتغيرات و ذلك بالأخذ بعين الإعتبار الفرق الأول و الجدول رقم **(4-2)** يوضح نتائج ديكي فولر المطور عند الفرق الأول حيث و من خلال النتائج التي يظهرها الإختبار نلاحظ أن القيم المحسوبة للمتغيرات كلها أكبر من القيم الحرجة لها (بالقيمة المطلقة) وبالتالي فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل القائل على أنه لا يوجد جذر الوحدة أي أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5 %.

جدول رقم (4-2) اختبار ديكي فولر المطور عند المستوى مع اخذ الفرق الاول

المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الفرضية المقبولة	النتيجة

logPIBt	-9.649365	-1.961409	H1	**مستقر**
logCONS	-6.631899	-1.962813	H1	**مستقر**
logTRF	-6.044454	-1.949856	H1	**مستقر**
logFBCF	-5.277150	-1.949856	H1	**مستقر**

المصدر: من إعداد الطالب

2 -اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

بالنظر إلى نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة و التي بينت ان هذه الاخيرة مستقرة في نفس المستوى I1، فإننا سنقوم بتقدير نموذج التكامل المشترك باستعمال أسلوب جوهانسن و ذلك بضم جميع المتغيرات و المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الاستهلاك الاسري،الاستثمار،و التحويلات المالية للمهاجرين ، حيث يقترح جوهانسن اختبارين لتقدير عدد متجهات التكامل المشترك، و المتمثلة في اختبار الاثر و اختبار القيمة العظمى، و من خلال دراستنا هذه سنكتفي با ختبار الأثر نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات يمكن أن تكون غير محققة[7].

جدول رقم (4-3) إختبار الاثر

الاحتمال	القيمة الحرجة 5 %	الاثر الاحصائي	الفرضية
0،03	47،85	49،55	**يوجد تكامل واحد**
0،09	29،79	27،07	**يوجد على الاقل تكاملين**
0،08	15،49	14	**يوجد على الاقل ثلاث تكاملات**

[7] عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد 32 ، جامعة الأزهر، 2007، ص5.

0،05	3،84	3،58	**يوجد على الأقل أربع تكاملات**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال نتائج اختبار الأثر المبينة في الجدول رقم **(4-3)** نلاحظ أن عدد متجهات التكامل المشترك هو r = 1 و بالتالي و في هذه الحالة فإننا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل القائل أنه يوجد على الأقل تكامل مشترك واحد بين المتغيرات و يمكن تفسير هذه النتيجة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المفسرة المتمثلة في الاستهلاك الأسري ، الاستثمار و التحويلات المالية.طالما أن هذا الإخبار تحقق فهذا يقودنا للقول أنه يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ ،لكن قبل ذلك و لابد من تحديد فترة الإبطاء.

3 -اختبارات تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج متجه تصحيح الخطأ

من أجل تحديد فترة التباطؤ تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات المتمثلة في SC،HQ،AIC و التي تحقق أفضل تقدير لنموذج متجه تصحيح الخطأ و يظهر جدول رقم **(4-4)** ان فترة الإبطاء المثلى هي فترة واحدة، حيث أخذت قيم الاختبارات المستعملة اقل قيمة لها عند فترة إبطاء واحدة.

جدول رقم (4-4) اختبارات الابطاء الامثل

SC	HQ	AIC	**فترة الابطاء**
1.773928	1.661172	1.599775	0
-3.128903	-3.692684	-3.999670	1
-1.010484	-3.050804	-3.603378	2
-0.146958	-2.476314	-3.274477	3

المصدر: من إعداد الطالب

- نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model-ECM)

يتميز هذا النموذج على أنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك المنتهجة في الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) ، و لاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة ، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية[8].

- نتائج نموذج تصحيح الخطأ (على المدى الطويل):

تبين لنا النتائج ان تقدير متجه التكامل المشترك باستخدام **نموذج تصحيح الخطأ** يكون كالتالي:

$$(logPIBt) = -1.881\ (logCONS) - 0.0067\ (logTRF) + 1.986\ (logFBCF) + 7.258$$
$$(2.98) \qquad (0.37) \qquad (-3.30)$$
$$R^2 = 0.36 \qquad F_{cal} = 5.28$$

حيث ( ): قيمة ستودنت المحسوبة

بزيادة تقدر ب 1.98 % ، اما العلاقة بين كل من التحويلات المالية للمهاجرين ، الاستهلاك الأسري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كانت عكسية حيث الزيادة في التحويلات المالية بنسبة 1 %

[8] William H. Greene، **"Econometric Analysis"**، 5th Edition، Prentice Hall، New Jersey، USA، 2003، p654.

سيؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.006% ، اما زيادة في الاستهلاك الأسري بنسبة1 % سيؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.88%.

كذلك تفيد النتائج أن معلمات النموذج كلها معنوية ماعدا معلمة التحويلات المالية التى كانت قيمة t المحسوبة اصغر من القيمة المجدولة و هذا ما يوضح على عدم صلاحية هذا المتغير في تفسير النموذج.

و نلاحظ من خلال النتائج أن قيمة معامل التحديد المصحح قد بلغت $\overline{R^2} = 0.36$ وهو ما يدل على أن التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفسر ب 36 % بواسطة المتغيرات التي أدخلت في النموذج أما 64 % المتبقية تفسر عن طريق متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

- نتائج نموذج تصحيح الخطأ(على المدى القصير)

ان وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، يعني ان إضافة حد تصحيح الخطأ و كما ذكرنا سابقا سيعمل على تكيف الاختلالات قي الأجل القصير إلى حالة توازن في الأجل الطويل، زد إلى ذلك يمثل حد تصحيح الخطأ اثر العلاقة السببية في الأجل الطويل بحيث و من خلال النموذج المتحصل عليه فقد بلغت قيمة معامل حد تصحيح الخطأ 0.12 أي أنه هناك علاقة توازنية في الأمد الطويل تصحح الإختلالات التي تحدث في المدى القصير بنسبة 12 % في المدى الطويل).و يمكن تلخيص نتائج النموذج على المدى القصير كالتالي:

جدول رقم (4-5) نموذج متجه تصحيح الخطا على المدى القصير

	D(logpibt(-1))	D(logCONS(-1))	D(logTRF(-1))	D(logFBCF(-1))
معامل التصحيح	-0،127666	-0،149004	-0،114478	-0،112265

D(logpibt(-1))	0،15391	0،173463	-0،653396	0،497131
D(logCONS(-1))	-0،294931	-0،055746	0،052307	-0،323122
D(logTRF(-1))	-0،022121	-0،012316	-0،138106	-0،001201
D(logFBCF(-1))	0،18354	-0،185971	-0،077705	0،067257
C	0،06422	0،083579	0،037244	0،07367

المصدر من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة معادلة النموذج على النحو التالي :

D(logPIBt) =0.105 D(logPIBt(-1)) -0.294 D(logCONS(-1)) – 0.022 D(logTRF(-1)) + 0.183D(logFBCF(-1)) + 0.064

(0.42443) (-1.09543) (-0.61117) (0.87465) (2.89067)

يتضح من معادلة نموذج تصحيح الخطأ على المدى القصير أن كل معلمات النموذج غير معنوية حيث أن قيم t المحسوبة كانت اصغر من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5 % ما يعني عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع و المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، الا أن هذا لا يمنع من وجود تأثير للمتغيرات المفسرة للنموذج على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير بحيث يظهر هذا النموذج قيم التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الزمن t نتيجة لقيم التغير الحاصلة في نفسه والمتغيرات المستقلة في t-1 ، حيث نلاحظ وجود علاقة طردية بين التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الزمن t و التغير في نفسه و الاستثمار في t-1 ،كما أن الزيادة في تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في t-1 بنسبة 1 % سيؤدي الى زيادة في التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في t بنسبة 0.105% و الزيادة في تغير الاستثمار في t-1 بنسبة 1 % سيؤدي الى زيادة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في t بنسبة 0.183 % .

اما العلاقة الموجودة بين التغير في كل من التحويلات المالية للمهاجرين و الاستهلاك الأسري في t-1 و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في t كانت عكسية ، أي اذا زاد تغير التحويلات المالية في t-1 بنسبة 1 % سيؤدي الى انخفاض التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في t بنسبة 0.02 % ، والزيادة في الاستهلاك الاسري في الزمن t-1 بنسبة 1 % سيؤدي الى انخفاض في للنمو الاقتصادي في t بنسبة 0.294 %.

– التفسير الاقتصادي للنموذج

نلاحظ أن المتغير محل الدراسة و المتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين ، غير معنوي إحصائيا على المدى الطويل و القصير و رغم ذلك هناك تأثير سلبي لهذا المتغير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على المدى القصير و الطويل ، ففي المدى القصير و كما ذكرنا سابقا فان التغير الحاصل في التحويلات المالية سيؤثر بقيمة 0.02 % و يمكن إرجاع هذا التأثير العكسي إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تاثر بشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي ، حيث ان الارتفاع في حجم التحويلات المالية للمهاجرين ستزيد من الطلب على السلع الغير منقولة كالأراضي الفلاحة و الأراضي الصالحة للبناء مما يترتب عليه زيادة في الأسعار و هذا ما قام بتفسيره (Adams1991) حيث ذكر و في دراسة قام بها في مصر على أن التحويلات المالية للمهاجرين المصريين أدت الى حدوث تضخم في أسعار الأراضي الفلاحية قدرت ب 600% خلال ست سنوات . هذا من جهة ، و من جهة أخرى و حسب دراسة قام بها (Ahoue2008) يمكن إرجاع هذا التأثير العكسي للتحويلات المالية للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة القدرة الشرائية للأسر المستقبلة لهذه التحويلات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة على حساب الإنتاج المحلي مما يساهم في استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة نتيجة لارتفاع الواردات ما ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة الوطنية.

أما فيما يخص تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل فنلاحظ دائما وجود تلك العلاقة العكسية بينهما و يمكن تفسير ذلك من خلال هجرة اليد العاملة خاصة المؤهلة منها للبحث عن الإمتيازات و التشجيعات (التحسين في المستوى المعيشي)،ما اسفر عن انخفاض في تراكم رأس المال البشري وهذه النتائج توافق كل ما آلت اليه الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع .حيث ان النموذج الكلاس يكي الحديث، من خلال دراسات كل من (Abbas and Forman2007) المستوحات من نموذج (Solow1956) استخلصوا على أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري للأفراد يحسن من إنتاجياتهم و بالتالي يزيد من درجات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أما نماذج النمو الداخلي لكل من (Lucas1988) (Romer1986) (Helpman1991) (krosnick narayan and smith2004) لم تختلف عن سابقاتها من حيث النتائج، لتوصلهم إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على نمو الرأس المال البشري الذي بدوره يعتمد على الوقت المخصص للتكوين.

زيادة على ذلك، يعتبر حجم السوق الموازية أرضية هامة في تفعيل الآثار السلبية لتحويلات المالية للمهاجرين، من خلال توسع سوق العملة الموازي الذي ينهك حجم الكتلة النقدية التي كان يجب عليها أن تبقى في سوق الرسمية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة عدم إمكانية حساب جميع العمليات التي تقوم على مستوى هده الأسواق، و من جهة اخرى يمكن لتحويلات أن تكون ايجابية على أشخاص الدين يتعاملون بها في السوق الموازية، نتيجة تمكنهم من التهرب الضريبي الذي يعتبر نقص بالنسبة لدولة.

كما أن السياسات التي انتهجتها الجزائر خاصة مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات في تحسين المناخ الاقتصادي و الاستثماري ساهمت بدورها في تحسين المستوى العام لدرجة الانفتاح الاقتصادي و الجهاز المصرفي فالدراسات التي تناولت هذين المتغيرين أثبت أن التطور في الجهاز المصرفي كما جاء على يد المدرسة الهيكلية (Structuralist school) سيؤدي الى زيادة في المؤسسات المالية مما يساهم في زيادة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Patrick1966) (Gold smith1969) ،و أكدت ذلك المدرسة النيوليبرالية التي تحث على ان تحرير النظام المالي في الدول يعمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي النمو الإقتصادي من خلال تخلي الدولة عن تحديد سعر الفائدة (Shaw1973) (Mckinnon1973) (Levien1997) . كل هذا ساهم في وجود تلك العلاقة الإيجابية بين الاستثمار (تراكم رأس المال الثابت) و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و هذه النتيجة تتوافق و بدرجة كبيرة مع النظرية الاقتصادية ، حيث استخلصت كل المدارس الاقتصادية على ان الزيادة في معدلات الاستثمار ستؤدي الى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و تترجم هذه النتيجة في عدة أعمال نذكر منها (Wald and Rafael2005) (Zapata and Ranbali1997) (Toda and Yamamoto1995).

المبحث الثالث: إيجاد العلاقة بين خصائص المهاجر العائد و الاستثمار في الجزائر

نتيجة الأثر السلبي لتحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير و الطويل، قمنا بتعميق الدراسة أكثر على المستوى الجزئي، و هذا لمعرفة العلاقة الموجودة بين خصائص المهاجر العائد و استثماره في البلد الأصلي من جهة ، و من جهة أخرى معرفة أهم الأسباب التي تؤدي الى عدم استثماره.

المطلب الاول: العينة و بيانات الدراسة

و لأجل الإلمام بهذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاث مستويات، حيث:

المستوى الأول: استعمالنا أسلوب التحليل الوصفي البسيط لمتغيرات الدراسة، و متمثل في التوزيعات النسبية التكرارية.

المستوى الثاني: اخترنا التحليل الوصفي الثنائي، الذي وظّف لتحليل العلاقات الثنائية لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع وتتمثل هذه النماذج في(الجداول المتقاطعة، واختبار مربع كاي(Chi-Square)، حيث تمتاز هذه الأساليب

بملاءتها لأغراض الدراسة، خاصة وأن نمط المتغير التابع المراد دراسته و المتمثل في استثمار المهاجر العائد او عدم استثماره هو من النوع الثنائي (1.0). وقد تم الاستعانة باختبار كاي تربيع لفحص درجة أو معامل الاعتمادية، والدلالة الإحصائية للفرو قات التي يمكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عند مستوى دلالة إحصائية اقل من 0.5 .

المستوى الثالث: تطرقنا إلى احتساب المتوسطات المرجحة و انحرافاتها المعيارية ، إضافة إلى معامل الاختلاف ، لجميع متغيرات الدراسة و هذا لتناسب هذه الطريقة مع هدف الدراسة و متمثل في ايجا داهم الأسباب التي تقف أمام المهاجر العائد في الاستثمار.لكن قبل ذلك، لابد من تعريف العينة و خصائصها

1 -عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المهاجرين العائدين إلى ارض الوطن على مستوى الجهة الشمالية الغربية للجزائر، التي تضم الولايات التالية: (تلمسان، وهران، معسكر، غليزان،عين تموشنت ، مستغانم، وسيدي بلعباس)، نتيجة عدم تمكننا من معرفة حجم مجتمع الدراسة للمنطقة محل الدراسة، لعدم توفر أي رقم فيما يخص عدد المهاجرين العائدين، تم توزيع الإستبيانات على أساس عدد السكان في كل ولاية، و بالإستعانة بمعادلة ***ريتشارد جيجر*** * تم توزيع 384 إستبانة و تم استرجاع 169 استبانة كما هو مبين في الجدول (4-6).

جدول رقم (4-6) يمثل عدد الاستبيانات الموزعة و المسترجعة في كل ولاية

الولاية	عدد السكان	نسبة عدد السكان	عدد الإستماراة الموزعة على كل ولاية	الإستماراة المسترجعة
تلمسان	949 135,00	%16,87	65	28

* $n = \dfrac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$

سيدي بلعباس	604 744,00	%10,75	41	18
مستغانم	737 118,00	%13,10	50	22
معسكر	784 073,00	%13,94	54	24
وهران	1 454 048,00	%25,84	99	44
عين تموشنت	371 239,00	%6,60	25	11
غليزان	726 180,00	%12,91	50	22
المجموع	**5 626 537,00**	**%100,00**	384	**169**

المصدر : من اعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء سنة 2008.

من خلال الجدول رقم(**4-6**) الموضح لعدد الإستبيانات الموزعة و المسترجعة ، يتبين لنا أن إجمالي الإستبيانات التي تم استرجاعها يقدر ب 44.01 %، وقد عرفت عملية توزيع الاستبيان و استرجاعه صعوبات كبيرة، حيث كنا نعمل من اجل البحث عن عناوين المهاجرين العائدين و الوصول إليهم عن طريق وسيط وهذا لجمع اكبر عدد ممكن من الاستبيانات.

2 طريقة جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بالإستبيان عن طريق أسلوب المقابلات الشخصية مع العينة محل الدراسة ، و يكمن الهدف الرئيسي في إتباع هذه الطريقة إلى الرفع من نسبة الاستجابة و كذا الإجابة عن أي تساؤلات يمكن أن تصدر من طرف المهاجر العائد، أما عن الفترة الزمنية التي تم توزيع الإستبيانات فيها و استرجاعها فقد امتدت من فيفري 2012 إلى غاية نوفمبر 2013.

3 ترميز وإعداد البيانات للتحليل

قبل الشروع في تحليل البيانات قمنا بترقيم و إعادة ترميز الإستبيان، و بعد ذلك تم إدخال البيانات و ذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss 20)، و الذي يتضمن الأساليب الإحصائية التي نحتاجها في تحليل بيانات الدراسة. أخذت بيانات الدراسة مصفوفة نجد في صفوفها مختلف البيانات المتعلقة بمهاجرين العائدين اللذين تم استجوابهم.

المطلب الثاني : متغيرات الدراسة و التعريف بالعينة

1 متغيرات الدراسة

لتحديد أهم الخصائص المهاجرين العائدين تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات شملت كل من السن، الجنس، الحالة العائلية، مكان الازدياد، قرار العودة، تاريخ الهجرة، قرار العودة الدائمة، قرار العودة المؤقت، قرار عدم الفصل في شكل العودة، التحويلات المالية، أما بالنسبة للمتغير التابع يتمثل في قرار الإستثمار أو عدم استثمار المهاجر العائد.

2 التعريف بالعينة

- المتغير التابع

- **استثمار المهاجر العائد:** بالنسبة للمتغير محل الدراسة، قمنا بتوزيع عينة الدراسة الى فئتين، حيث شملت الفئة الاولى جميع المهاجرين العائدين و الذين استثمرو في البلد الاصلي، اما الفئة الثانية فشملت جميع الأفراد الذين لم يستثمروا، فكانت نتائج التوزيع على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4-7) توزيع افراد العينة حسب استثمارهم في البلد الاصلي

استثمار المهاجر العائد	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	139	82,2
لا	30	17,8
المجموع	169	100,0

المصدر من اعداد الطالب

شكل رقم (4-5) قرار الإستثمار في البلد الأصلي

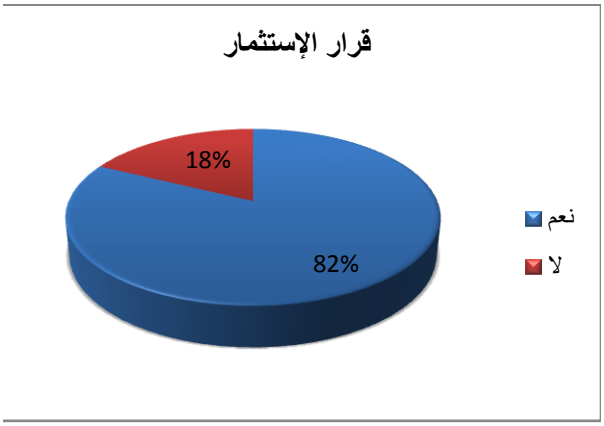

المصدر : من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 4-7

من خلال الجدول رقم(4-7) يتضح لنا ان عدد المهاجرين العائدين الذين لم يستثمروا يمثلون اكبر نسبة في العينة المدروسة، حيث بلغ عددهم 139 فرد من أصل 169، بنسبة مئوية قدرة ب 82.2 %، أما النسبة المتبقية و المقدرة ب 17.8 %، تمثل المهاجرين العائدين الذين استثمروا حين رجوعهم إلى البلد

الأصلي، فعلى واقع هذه النتائج يمكننا تاكيد نتيجة الدراسة الكلية و التي تستوفي عدم توجيه الأموال المحولة من طرف المهاجرين الى الاستثمار في الجزائر.

- المتغيرات المستقلة

- **السن:** تم توزيع أفراد العينة حسب السن إلى خمسة فئات كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-8) أعمار المهاجرين العائدين

فئة الأعمار	التكرارات	النسبة المئوية
20-30	46	27,2
31-40	53	31,4
41-50	47	27,8
51-60	18	10,7
61-70	5	3,0
المجموع	169	100,0

المصدر من اعداد الباحث

شكل رقم (4-6)تكرارات فئة الأعمار

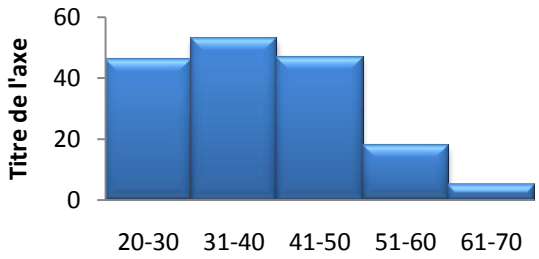

المصدر : من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 4-8

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عمر المهاجرين العائدين إلى الجزائر يتراوح ما بين 20 و 50 سنة، هذا دلالة على صغر سنهم، حيث كانت النسبة المئوية للفئة الثانية هي الغالبة بقيمة 31.4 % حيث تراوحت أعمار المهاجرين العائدين بين 31 – 40 سنة ، أما في المرتبة الثانية نجد كل من الفئة الأولى و التي يتراوح عمر أفرادها بين 20 و 30 سنة بنسبة 27.2 %، أما الفئة الثالثة و التي يتراوح عمر أفرادها مابين 41 – 50 فكانت نسبة أفرادها 27.8 %، حيث تفسر هذه النتائج على أن صغر سن المهاجرين العائدين كان نتيجة انتهاء مرحلتهم التكوينية من جهة، و من جهة أخرى عدم حصولهم على مناصب عمل التي كانوا يطمحون لها، نتيجة اختلال سوق العمل على مستوى البلد المستقبل، الذي عرف معدلات بطالة قياسية بعد الأزمة العالمية 2007 .

- **الجنس:** يوضح الجدول رقم **(4-9)** توزيعات أفراد العينة حسب الجنس.

جدول رقم(4-9) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
أنثى	27	0،16
ذكر	142	0،84
المجموع	169	0،100

المصدر من إعداد الطالب

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن 84 % من أفراد العينة هم رجال حيث بلغ عددهم 142 فرد، أما النسبة المتبقية و المتمثلة في 27 % فهي نساء ب 27 فرد، من خلال هذه النسب نستنتج ان الهجرة الجزائرية في غالبيتها هي من الرجال إلا في الآونة الأخيرة أصبحت المرأة، تخوض هذه التجربة خاصة من اجل التكوين نتيجة تحسن أوضعها على كل المستويات، و تقلدها لمناصب مهمة على مستوى السلطة.

- **الحالة العائلية:** أما الجدول رقم(4-10) فيمثل توزيع أفراد العينة حسب حالتهم العائلية.

جدول رقم(4-10) الحالة العائلية للمهاجرين العائدين

الحالة العائلية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	65	5،38
أعزب،مطلق أرمل	104	5،61
مجموع	169	0،100

المصدر من اعداد الطالب

من خلال الجدول رقم **(4-10)** يمكن ملاحظة أن نسبة المتزوجين من المهاجرين العائدين بلغت 38 % و التي يقابلها 65 فرد، أما النسبة الغير متزوجين و التي تشمل الأرامل ، المطلقين و العزب فبلغت 61.5 % ما يعادل 104 فرد،فعلى واقع هذه النسب يمكن القول ان المهاجر الجزائري حين اتخاذ قرار هجرته لا يكون مرتبط بمسؤولية الزواج من اجل تسهيل عملية الانتقال اما في حالة الهجرة او العودة من الهجرة، زد إلى ذلك و من خلال تحدثنا مع بعض المهاجرين العائدين أكدوا لنا ان الزواج في بلد المهجر بأجنبية سيحول إلى طلاق، للفوارق الثقافية و الدينية مع أزواجهم مما يدفع بالفرد إلى العودة إلى ارض الوطن و بناء حياة أسرية جديدة.

- **مكان الازدياد:** الجدول رقم **(4-11)** يمثل مكان الازدياد في البلد الأصلي.

جدول رقم (4-11) يمثل توزيع افراد العينة حسب مكان الازدياد

مكان الازدياد	عدد التكرارات	النسبة المئوية
حضري	136	5،80
ريفي	33	5،19
مجموع	169	0،100

المصدر من اعداد الطالب

بالنسبة لمكان الازدياد فتم تحديد فئتين، الفئة الأولى شملت الأفراد اللذين كان مسقط رأسهم في المدينة حيث بلغت نسبتهم من العينة المدروسة 80.5 % أي ما يعادل 136 فرد، أما الفئة الثانية فشملت الأفراد اللذين كان مسقط رأسهم الريف و التي بلغت نسبتهم 19.5 % أي 33 فرد من مجموع العينة، هذه النتائج كانت نتيجة توفر أساليب الاتصال و النقل لسكان المدينة أكثر مما هي عليه في الريف فنجد معدلات هجرة الدولية لأفراد المدينة اكبر من تلك هي في الريف، حيث ينعكس هذا على معدلات العودة، و هذا ما يفسر النتائج المحصل عليها.

- **قرار العودة:** الجدول رقم **(4-11)** يمثل نوعية قرار العودة لدى المهاجر.

جدول رقم (4-12) يمثل نوع العودة المهاجر

قرار العودة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
مجبر	40	7،23
قرار اتخذته بنفسك	129	3،76
مجموع	169	0،100

المصدر من اعداد الطالب

من الجدول الموضح في الأعلى نلاحظ أن نوعية قرار العودة قسمت إلى فئتين حيث شملت الفئة الأولى المهاجرين العائدين بصفة مجبرة و التي كانت نسبتهم 23.7 %، أما الفئة الثانية فشملت المهاجرين العائدين بقرارهم أو بصفة اختيارية، حيث كانت نسبتهم 76.3 %، وهذا ما يدل على أن هناك حركة عودة للمهاجرين الجزائريين، خاصة و أن اغلب الدول الأوروبية تشهد ارتفاع في مستوى البطالة بما فيها فرنسا التي يقطنها قرابة مليونين جزائري، زد إلى ذلك سياسة الترحيل التي تنتهجها معظم الدول المستقبلة، نتيجة ارتفاع حدة النشاط الإرهابي في العالم.

- **تاريخ الهجرة:** بالنسبة لهدا العامل حولنا معرفة الموجة التي هاجر فيها الفرد، حيث شملت الهجرة الدولية في الجزائر موجتين، وهدا حسب حدثين مهمين الأول الثورة التحريرية و الثاني ما يسمى بالعشرية السوداء، فالجدول رقم يمثل تاريخ هجرة أفراد العينة.

جدول رقم (4-13) يمثل تاريخ هجرة الأفراد العائدين

تاريخ الهجرة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
1945-1990	23	6،13
1991-2012	146	4،86
مجموع	169	0،100

المصدر من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم **(4-13)** نلاحظ ان المهاجرين العائدين اللذين هاجرو في الموجة الأولى يمثلون 13.6 %، أما اللذين هاجرو في الموجة الثانية فكان عددهم 146 فرد أي بنسبة 86.4 %، من خلال هذه النتائج يمكن الاستنتاج ان حركة العودة تشمل المهاجرين اللذين هاجروا في الموجة الثانية، أصحاب التوجه الثاني لم يشهدوا الحقبة الاستعمارية التي غرست ثقافتها على أصحاب الموجة الأولى من الهجرة ، حيث لم يستطع أفرادها العودة إلى ارض الوطن.

- **صفة العودة الدائمة:** بالنسبة لهدا العامل مكان المقصد منه معرفة ان كانت عودة المهاجر دائمة

جدول رقم (4-14) يمثل توزيع افراد العينة حسب صفة العودة

صفة العودة الدائمة	**عدد التكرارات**	**النسبة المئوية**
لا	77	6،45
نعم	92	4،54
مجموع	169	0،100

المصدر من اعداد الطالب

من خلال الجدول رقم **(4-14)** نلاحظ أن نسبة المهاجرين بصفة دائمة كانت 54.4 %، أما نسبة الأفراد اللذين لم يقررون العودة الدائمة فكانت نسبتهم 45.6 %، نلاحظ أن النسب عامل صفة العودة الدائمة أتت مناصفة ، نتيجة ترقب المهاجر العائد إلى الأوضاع السياسية و الاقتصادية و التي ستحدد صفة عودته.

- **صفة العودة المؤقتة:** الجدول رقم **(4-14)** يمثل قرار الصفة المؤقتة للعودة، حيث تم توزيع أفراد العينة الى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم المهاجرين الذين لم يرغبوا في الرجوع إلى المهجر، أو المهاجرين الذين لم يفصلوا في قرار العودة.

جدول رقم (4-15) يمثل توزيع افراد العينة حسب صفة العودة المؤقت

صفة العودة المؤقت	عدد التكرارات	النسبة المئوية
لا	140	140
نعم	29	29
مجموع	169	169

المصدر من اعداد الطالب

من خلال الجدول الموضح أعلاه، يتبن لنا أن نسبة المهاجرين العائدين بصفة مؤقت في العينة المدروسة بلغت 17.2 %، حيث تمثلت صفة التاقيت في ان المهاجر يعود إلى غاية إيجاد منصب عمل في البلد المستقبل له، او تحسن مستوى سوق العمل له، أما النسبة التي تبقت و المتمثلة في 82.8 % شملت الأفراد اللذين يريدون الإقامة بصفة دائمة أو اللذين لم يتخذوا قرار صفة الإقامة.

- **صفة عدم الفصل في شكل العودة :** يشمل هذا الجدول تقسيم أفراد العينة حسب خاصية عدم الفصل في شكل العودة في مرحلة اتخاذ قرار العودة.

جدول رقم (4-16) يمثل توزيع العينة حسب الفصل في شكل العودة حين اتخاذ القرار

عدم الفصل في نوع العودة حين اتخاذ قرار العودة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
لا	127	1،75
نعم	42	9،24

مجموع	169	0،100

المصدر من إعداد الطالب

من الجدول رقم **(4-16)** يتضح لنا أن نسبة المهاجرين العائدين و الذين لم يفصلوا بعد في شكل العودة بلغت 75.1 % و هذا كان نتيجة بحثهم على سبل التي تتماشى مع تطلعاتهم المهنية و التكوينية في الجزائر، أما اللذين فصلوا في شكل العودة فكانت نسبتهم 24.9 %، من خلال هذه النسب نلاحظ ان الفصل في شكل العودة لا يكون في مرحلة اتخاذ القرار بل بعد العودة، حيث يعمل المهاجر حين عودته على التطلع للفرص و التهديدات الموجودة على مستوى سوق العمل في الجزائر.

- **العمل:** الجدول التالي يمثل ممارسة المهاجر لعمل أثناء قرار عودته في البلد المستقبل.

جدول رقم (4-17) يمثل توزيع أفراد العينة حسب مزاولتهم لعمل أثناء مرحلة العودة

هل كان لديك عنل في مرحلة العودة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
لا	82	5،48
نعم	87	5،51
مجموع	169	0،100

المصدر من إعداد الطالب

في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المهاجرين العائدين اللذين كانوا يمارسون مهنة أثناء مرحلة العودة كانت 51.5 %، لكن هذه الأعمال تمتاز في غالبيتها بالبساطة لتماشيها مع ظروف التكوين المهاجر حيث يستطيع التخلي عنها حين عودته لعدم تماشيها مع قدراته المهنية و التكوينية ، أما نسبة المهاجرين اللذين كانوا لا يمارسون مهنة أثناء مرحلة العودة شملت 48.5 %.

- **التحويلات المالية:** هذا العنصر يتمحور حول معرفة ان كان المهاجر العائد يقوم بتحويل أموال إلى البلده الأصلي خلال فترة هجرته، حيث قسمت عينة الدراسة الى فئتين، الفئة الاولى تمثل المهاجرين العائدين اللذين كانوا لا يحولون اموال خلال فترة هجرتهم، اما الثانية فشملت المهاجرين الذين حولوا أموال خلال فترة الهجرة.

جدول رقم (4-18) يمثل توزيع أفراد العينة حسب تحويلهم لأموال

هل قمت بتحويلات اثناء هجرتك	عدد التكرارات	النسبة المئوية
لا	123	8،72
نعم	46	2،27
مجموع	169	0،100

المصدر من إعداد الطالب

من خلال الجدول الموضح في الأعلى نلاحظ أن عدد المهاجرين الذين حولوا أموال خلال فترة هجرتهم كان 46 فرد، بنسبة 27.2%، أما الجزء الأكبر لم يحولو ا أموال حيث شملت نسبتهم 72.8 %. و هذه النتائج تتوافق مع دراسة التي قام بها كل من (Starks 1991) و Faini (2007) أي أن المهاجرين ذوي التكوين العالي لا يحولون أموال للان أغلبية هؤلاء من عائلات ميسورة الحال، زد إلى ذلك تدني أجور الأعمال التي كان يمارسها المهاجرين المؤهلين لم توفر لهم فائض الادخار من اجل التحويل، حيث كانت تستعمل هذه الأجور في إنفاق على تكاليف التكوين و التي تكون مرتفعة.

المطلب الثالث: الاستثمار بين المحددات الشخصية للمهاجر و معوقات

1 تحديد العلاقة بين الخصائص الشخصية للمهاجر و الاستثمار

من أجل تحديد مدى تأثير الصفات الشخصية للمهاجر على قرار الإستثمار من عدم هتم اختبار هذه الفرضية بالإعتماد على الجداول المتقاطعة و اختبار χ^2 و الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها ما بين المتغيرات المتعلقة بالصفات الشخصية للمهاجر وقرار استثماره من عدمه .

جدول رقم (4-19) نتائج اختبار(χ^2)

الخصائص	χ^2	معنوية الاختبار
السن	1,070	
الجنس	1,471	**0**,172
الحالة العائلية	2,052	**0,**111
مكان الازدياد	3,839	**0,**036

تاريخ الهجرة	0,002	0,613
العودة الدائمة	0,455	0,320
العودة المؤقتة	0,376	0,378
عدم الفصل في شكل العودة	0,460	0,336
العمل	0,338	,3520
التحويلات المالية	3,550	,043

المصدر: من إعداد الطالب

لاختبار و جود تأثير معنوي بين الخصائص الشخصية للمهاجر العائد و الاستثمار في البلد الأصلي ، تم استخدام اختبار Chi-Square χ^2 و يمثل الجدول رقم **(4-19)** نتائج هذا الاختبار حيث يظهر الجدول وبالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي أن قيم (كا ^{2}) المحسوبة لكل من مكان ازدياد المهاجر و التحويلات المالية للمهاجر ، كانت على التوالي (3.83) (3.55) و بمستوى معنوية (0.036) (0.043). و هذا المستوى اقل من مستوى المعنوية المقبول و المتمثل في (0.05) وبالتالي نقول انه يوجد تأثير معنوي بين الخصائص ، مكان الازدياد، تحويل الأموال و الاستثمار في البلد الأصلي، كما كانت قيم (كا^2) المحسوبة للخصائص السن، الجنس، الحالة العائلية، تاريخ الهجرة، العودة الدائمة، العودة المؤقت، عدم الفصل في شكل العودة و العمل (1.070) (1.471) (2.052) (0.002) (0.455) (0.376) (0.460) على التوالي، بمستو ى معنوية اكبر من المستوى المحدد، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي بين الخصائص المتعلقة بالسن، الجنس، الحالة العائلية، تاريخ الهجرة، العودة الدائمة، العودة المؤقت، عدم الفصل في شكل العودة و العمل و بين الاستثمار في البلد الأصلي.

2 –تحديد أهمية أسباب عدم الإستثمار

من اجل تحديد أهم الأسباب في عدم رغبة المهاجرين في الإستثمار اعتمدنا على معامل الاختلاف، حيث تم استخدام تدرج ليكرت الخماسي (موافق تماما = 5؛ موافق = 4؛ موافق نوعا ما = 3؛ غير موافق = 2؛ غير موافق تماما =1) لقياس مدى تجاوب المهاجر مع الاسباب التي تعيقه من اجل الاستثمار كمؤشر دال على أهميته ، حيث تتعاظم أهمية أيً من الاسباب قيد القياس، كلما كانت قيمة

معامل الاختلاف صغيرة ، أما إذا كانت قيمته كبيرة و فأن ذلك يدل على ان السبب ذو أهمية منخفضة، و كانت نتائج هذا القياس موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-20) يمثل ترتيب عراقيل استثمار المهاجرين العائدين

أسباب عدم استثمار المهاجرين بعد العودة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب أهمية
نقص في رؤوس الأموال المحولة	169	2.35	1.191	0.50681	5
نقص التكوين	169	1.86	.978	0.52581	6
المشاكل و العراقيل الإدارية	169	4.01	1.032	0.25736	1
نقص الأسواق	169	2.81	1.384	0.49253	3
المشاكل الصحية التي أعاني منها	169	2.30	1.163	0.50565	4
عدم الرغبة	169	3.34	1.244	0.37246	2

المصدر: من إعداد الطالب

تم استعمال معامل ا لإختلاف و هذا با لإعتماد على الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري. و الجدول رقم (**4-20**) يوضح معامل ا لإختلاف و ترتيب الأسباب المعيقة لعملية الاستثمار المهاجر حسب الأهمية.ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن العراقيل الإدارية قد احتلت المرتبة الأولى بمعامل إختلاف يساوي (0.25736) و هذا يدل على أن العينة المبحوثة تولي أهمية بالغة لهذا العنصر مقابل العناصر الأخرى، و نجد أن عنصر عدم الرغبة في الاستثمار قد حل في المرتبة الثانية بمعامل إختلاف يساوي (0.37246)، أما عنصر نقص الأسواق في الجزائر فقد جاء في المرتبة الثالثة بم عامل اختلاف يقدر ب (0.49253). فيما يخص العناصر المتبقية و المتمثلة في المشاكل الصحية، نقص في رؤوس الأموال و نقص التكوين أتت في المراتب الأخيرة بمعاملات الاختلاف على التوالي (0.50565) (0.52581) (0.50681)

على واقع هذه النتائج يمكن القول أن الخصائص التي تحدد استثمار المهاجر حين عودته إلى ارض الوطن تمثلت في كل من التحويلات المالية و مكان الازدياد، حيث الخاصية الأولى تعتمل على تمويل

المشروع الاستثماري من خلال توفير السيولة، بحيث لا يلجا المهاجر إلى طرق تمويلية أخرى و التي تزيد من درجة الخطر من جهة، و صعوبة الحصول عليها من جهة اخرى.

أما الخاصية الثانية و متمثلة في مسقط رأس المهاجر نلاحظ أن المهاجرين العائدين و اللذين كان مسقط رأسهم الريف، يستثمرون على مستوى قراهم التي توفر لهم الأراضي فلاحية، خبرة مكتسبة، يد عاملة مؤهلة و غير مؤهلة و التي تكون في اغلب الأحيان من العائلة الواحدة. و هذه النتائج كانت موافقة لدراسة Lucas (1987) .

زيادة على ذلك فان المهاجر يتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على الأصول التي تمكنه من تجسيد مشروعه على مستوى بلده الأصلي، نتيجة قلة هذه الأخيرة خاصة فيما يخص الأراضي في المناطق ذات حركة اقتصادية كبيرة، التي يكون مبلغها او الحصول عليها يكلف المهاجر كثيرا، لذلك نجد ان استثمارات الريف تكون على مستوى الأرياف نتيجة توفير العائلة كل الأصول المادية و البشرية للإنجاح مشروع المهاجر، وجاء هذا التفسير موافق لدراسة كل من Babacar Ndione و Jérôme Lombard في المالي سنة (2004) .

أما فيما يخص الأسباب التي تحول دون استثمار المهاجر العائد إلى الجزائر وجدنا ان العوائق الإدارية و مشاكل البيروقراطية، حالة دون استغلال الأموال المحولة من المهاجرين في ميدان الاستثمار، وهذا لاهتمام الدولة بسياسات اقتصادية أخرى، كسياسة خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الشباب البطال، حيث تقصي هذه السياسات المهاجرين العائدين، من جهة أخرى و نتيجة التأهيل العالي لهذه الطبقة، أدى إلى عدم استثمارها نتيجة توجهها إلى القطاع العمومي من اجل تقديم خدماتها في مجال التكوين و الاستشارة، ا وان حالتها الاجتماعية و الاقتصادية على مستوى الجزائر هو ميسور، فنجد أن أموالها تحول إلى الاستهلاك المواد المستوردة و التي اعتدوا عليها في المهجر، و نجد هذه النتائج توافق دراسة(2007) Faini .

نجد كذلك أن عدم الرغبة في الاستثمار تتجلى في حصول المهاجر العائد على تقاعد من البلد المستقبل له بالعملة الصعبة، ما يوفر له كمية كبيرة من العملة المحلية على مستوى سوق السعر الموازية، فهذه الأموال توفر للمهاجر مستوى رفاهية يفوق مستوى السكان الذين لم يهاجروا .

خلاصة الفصل

على واقع الدراسة التي قمنا بها على مستوى الاقتصاد الوطني، تبين لنا أن ظاهرة الهجرة الدولية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، لا من ناحية هجرة الأدمغة الجزائرية، و لا من ناحية سلوك التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في الاقتصاد الوطني، حيث يظهر لنا من خلال النماذج و النتائج المحصل عليها، ان لتحويلات المالية اثر سلبي على الاقتصاد الوطني، نتيجة توجيه هذه الأخيرة إلى استهلاك المواد المستوردة على حساب الإنتاج المحلي، و من جهة أخرى تساهم التحويلات المالية في تضخم بعض المنتجات على مستوى الوطني كأراضي الزراعية و أراضي الموجهة للبناء و أسعار المنازل.

لمسنا من النتائج كذلك، أن لتحويلات المالية اثر لكن غير معنوي و هذا لاقتصار دراستنا على التحويلات المالية للمهاجرين عبر القنوات الرسمية و التي لا تمثل إلا جزء من الحجم الحقيقي لهذه التحويلات، و التي تتداول داخل الاقتصاد الوطني، هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد أن الاقتصاد الوطني ريعي باعتماده على المداخيل البترولية بنسبة كبيرة جدا مما يجعل تأثير مصادر العملة الصعبة الأخرى غير معنوي.

أما بالنسبة للأسباب التي حالت دون استثمار المهاجر العائد ذوي الكفاءات العالية من خلال إنشاء مشروع اقتصادي، و جدنا أن العراقيل الإدارية و عدم الرغبة في ذالك يحددان هذا السلوك، إلا أنه يوجد

بعض المهاجرين العائدين الذين استثمروا على مستوى الوطني، خاصة في المجال ألفلاحي، أين و جدوا عامل الأرض و اليد العاملة، و التي هي أصلا ملك لأسرته، أين استخلصنا أن عامل مسقط الرأس هو المحدد الرئيسي في استثمارات المهاجرين على مستوى الوطني.

بفضل تنوع الطرق الإحصائية في معالجة كل من المتغيرات الكمية و النوعية, و العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الجزئي و الكلي, استطعنا أن نضع بعض التوضيحات فيما يخص إشكالية ظاهرة الهجرة في الجزائر من خلال تحليل اثر من أثأرها و المتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين , حيث هذا العمل مكن من شرح بعض التأثيرات التي تحدث على مستوى الدول النامية و التي تكون في أغلبية الأحيان دول مصدرة للمهاجرين, حيث تلعب هذه التحويلات إما في تسريع الحركة التنموية أو عرقلتها على مستوى اقتصاديات الدول المستقبلة لها, فتمحورت اشكاليتنا على ظاهرة الهجرة الدولية و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي لدول النامية و هذا من خلال عامل التحويلات المالية.

من خلال انجازنا لهذا البحث اتضح لنا أن ظاهرة الهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين ظاهرتين مرتبطتين فيما بينهما حيث تعتبر ظاهرة التحويلات المالية كأهم محددات ظاهرة الهجرة, فهذه لأخيرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر إما بحثا عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ. هذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة في حق التنقل تم الاعتراف بها عالميا منذ أكثر من ربع قرن ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . من ناحية اقتصادية يمكن أن يكون للهجرة الشرعية مردودا إيجابيا كبيرا، سواء على المجتمعات المُهاجَر منها أو المُهاجَر إليها بما في ذلك نقل المهارات وإثراء الثقافات, ولكن بقدر ما يسهم المهاجرون في بناء المجتمعات الدول المستقبلة، بقدر ما يمثل ذلك خسارة موارد بشرية للدول المُهاجَر منها أي ما يعرف بهجرة الأدمغة. كما أن الهجرة قد تتسبب في خلق توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المُهاجَر إليها.

فتعقيد هذه الظاهرة نتيجة تداخل عدة عوامل في تحديدها, صعب في تحديد مفهوم دقيق لها إلا أن المتفق علية, هو أن الهجرة هي أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر ، وذلك مع نيّة البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ، أطول من كونها سفر أو سياحة, فالغالب على

هذا الانتقال هو توجه معظم المهاجرين في عالمنا إلى الدول الغنية وفي مقدمتها دول شمال أمريكا واستراليا والاتحاد الأوروبي. ويعود اختيارهم لهذه البلدان إلى سعيهم لإيجاد فرصة عمل تساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي, غير أن غالبيتهم تعاني من صعوبات كثيرة على صعيد الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة وفي سوق العمل فيها, ويبرز من بين هذه الصعوبات ضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الصناعية الغنية. و يزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز و تدني أجور المهاجرين خاصة الغير شرعيين بسبب ازدياد حدة البطالة في هذه الدول.

إلا أن قرار تنقل الأفراد و الجماعات يفسر بشكل كبير و يتحدد بالهدف الاقتصادي, الذي يتجلى في الحصول على منصب عمل يوفر للمهاجر اجر يمكنه من العيش الكريم و مساعدة أسرته في البلد الأصلي من خلال تحويله لجزء من أجره, فعلى هذا وجهنا دراستنا على تقيم اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الدول الاصلية بتركيز على إيجاد نموذج يظهر هذا التأثير على مستوى الاقتصاد الجزائري.

و من اجل تناول هذه الإشكالية كان لبد من التطرق إلى مصدر ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين , و المتمثل في ظاهرة الهجرة و التي تناولنها ضمن ايطار نظري خصصنا له جزئيين, الجزء الأول تناولنا فيه كل من مفاهيم العامة لظاهرة الهجرة الدولية و أهم الآثار المترتبة عنها سواء على الدول المستقبلة للمهاجرين او المصدرة لهم, فكانت نتائج هذا الجزء ان اثار ظاهرة الهجرة متضاربة النتائج حيث يمكن ان تكون ايجابية على الدول المستقبلة لها من خلال اثر التكملة الاقتصادية للمهاجرين و التي تساهم في زيادة رفاهية المجتمع المستقبل, كذلك نجد ان المهاجرين يخفضون من مستويات الدخل في أسواق العمل في الدول المستقبلة مما يزيد من فرص الاستثمار للمجتمع المستقبل و هذا يمكن من خفض البطالة, لكن من جهة أخرى نجد ان أثار ظاهرة الهجرة يمكن ان تكون سلبية من خلال زيادة البطالة لدى السكان الأصلين للبلد المستقبل حيث يعمل المهاجرين على تخفيض مستوى الأجور من اجل الضفر بمناصب

الشغل, زد على ذلك يمكن للمهاجرين الزيادة في النفقات العمومية في كل القطاعات مثل الصحة السكن التدريس الخ..., وهذا لتزايد عدد السكان.

أما من جهة الدول الأصلية للمهاجرين استنتجنا نفس التضارب في تأثيرات الهجرة عليها, حيث يمكن ان تكون سلبية على واقع هجرة أدمغة هذه الدول, حيث تكلف هذه الأخيرة أموال كبيرة من خلال عملية التكوين لايطارتها المهاجرة, و تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن تكلفة هجرة العقول في أفريقيا وحدها تبلغ 4 مليارات دولار في توظيف 150 ألف مهني أجنبي سنويا بدلا من المواطنين الذين يهاجرون. ووفقا لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية فان أثيوبيا فقدت 75 %من قوة العمل بها في الفترة من 1980حتى 1991 مما أضر بقدرتها على التغلب على حالة الفقر التي تعاني منها. ولكي نوضح ذلك نشير إلى انه يوجد أطباء أثيوبيون في شيكاغو أكثر مما هو موجود في أثيوبيا.

وفي المقابل أشار تقرير البنك الدولي إلى أن 7 % من حملة المؤهلات العليا في أفريقيا يعيشون في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مما يسبب نزيفا للموارد البشرية للقارة الأفريقية التي تفتقر أصلا لهذا النوع من اليد العاملة مما يعرقل العجلة التنموية فيها.

أما الآثار الايجابية لظاهرة الهجرة تكمن في نقص قوة الطلب عن العمل مما يخفض من حدة البطالة في الدول المصدرة للمهاجرين , و من جهة أخرى تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دور فعال في الحد من الفقر و هذا ما أثبتته العديد من الدراسات من خلال الإشارة إلى الصلة المباشرة بين الهجرة وتخفيض أعداد الفقراء في الوطن الأصلي للمهاجرين. فالاستقصاء الذي تم إجراؤه للأُسر في الفلبين يُبيّن أن التحويلات التي تتلقاها الأسر الفلبينية عملت على تخفيض عمالة الأطفال، وزيادة التحاقهم بالمدارس، وازدياد معدلات الأشخاص الذين يقومون بمشروعات استثمار كثيفة باستخدام رأس المال المحول.

في الجزء الثاني و, نتيجة لتضارب نتائج ظاهرة الهجرة حاولنا فهم محدداتها و أثارها من خلال التطرق إلى أهم النظريات التي فسرت الظاهرة, فعلى الصعيد الجزئي و تفسير محددات الهجرة استخلصنا ان النظريات اعتمدت على التفسير السلوك الفردي في اتخاذ قرار الهجرة بدون التطرق إلى الفرق الموجود بين الهجرة الداخلية و الخارجية, على غرار النيوكلاسكيون , و نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة ,اللذين استخلصوا أن عامل الأسرة, الفرق في الأجور, و الجو السياسي العام في كل من الدول المصدرة و المستقبلة للمهاجرين عوامل أساسية في تحديد قرار الهجرة.

أما على الصعيد الكلي فنجد كل من نظرية الثنائية لسوق العمل و نظرية الانتقال نحو حركة مواجهة الواقع استخلصتا أن العوامل الاقتصادية , و تطور وسائل الاتصال عملت على تفعيل حركة انتقال الأشخاص في العالم, من خلال توجههم إلى الدول التي تكون فيها الحركة التنموية كبيرة.

بالنسبة لنظريات التي فسرت أثار ظاهرة الهجرة على الدول الأصلية, اعتمدنا على نموذج الاستدراك الاقتصادي الذي يبرز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين من خلال مساهمتها في تنمية البلد الأصلي حتى دون وجود المهاجرين الفعلي بالبلد, و تعويض البلد الاصلي لتكاليف التكوينية بالنسبة لهجرة الأدمغة, الا أننا استخلصنا ان لتحويلات المالية للمهاجرين اثر محدود على النمو الاقتصادي في الجزائر لمشاركة هذه الأخيرة بصفة ضعيفة في الاستثمار من جهة و من جهة أخرى استعمال هذه الأموال من اجل الاستهلاك اليومي او شراء موارد غير إنتاجية مثل الأراضي أو منازل.

كنتيجة ثانية, و بما ان الاقتصاد الجزائري ريعي بطبيعته حيث 90 % من النمو الاقتصادي تفسر بعائدات البترولية, فان اثر التحويلات سيكون ضعيف او محدود.

كذلك فسرنا هذا الأثر المحدود و السلبي, على ان التحويلات المالية للمهاجرين لا توجه إلى استثمار لعدة أسباب و متمثلة في المشاكل الإدارية التي واجهها المهاجرين العائدين في خلق مشاريع, ما دفعهم الى

التعامل في سوق الموازية و المتاجرة في الأراضي البناء, و المنازل, زد الى ذلك جل العائدين من المهاجرين متحصلين على منحة تقاعد في البلد المستقبل ما يجعلهم يستقبلون هذه الأموال و يحولونها في سوق الموازية ما يضمن لهم اجر عالي بالنسبة لمستوى الوطني, حيث يتوجه استهلاكهم إلى السلع المستوردة على حساب إنتاج الوطني هذا ما يعني مساهمتهم في نزيف العملة الصعبة و كبح نمو قطاع الاستثمار في الجزائر.

تحول أموال الجزائريين المهاجرين عبر القنوات الغير رسمية , بنسبة 53 % نتيجة للارتفاع تكاليف التحويل على مستوى الأجهزة المصرفية الوطنية, ما يعني أن دراستنا اقتصرت إلا على الجزء الرسمي من التحويلات , لهذا لم نجد اثر مباشر لتحويلات على النمو الاقتصادي, حيث اذا أخذنا هذه النسب بعين الاعتبار فان نسبة التحويلات المالية للمهاجرين في الناتج المحلي الخام تصل الى 7 %, و في هذه الحالة يمكن ان يكون لهذه الأخيرة اثر مباشر على النمو الاقتصادي.

و على واقع هذه النتائج فإننا يمكن طرح التوصيات على النحو التالي:

- يجب على الاقتصاد الجزائري أن يؤخذ التحويلات المالية للمهاجرين بعين الاعتبار, لتمثيلها المصدر الثاني في جلب العملة الصعبة بعد المداخيل البترولية, من خلال خفض التكاليف التحويلية التي تقلص من حجم سوق الموازية للعملة الصعبة.
- وضع سياسات اقتصادية تشجع المهاجرين العائدين على الاستثمار, هذا عن طريق رفع كل العراقيل الإدارية و المالية أمامهم.
- الرفع من معدلات الفائدة على الأموال المدخرة من طرف المهاجرين على مستوى البنوك الجزائرية, ما يعمل على الزيادة في حجم التحويلات.

- إحداث قوانين و تشريعات جديدة تسمح للبنوك بالمساهمة في المشاريع الكبرى للمهاجرين, من اجل استغلال مؤهلاتهم الفكرية و المهنية.
- تطوير قواعد البيانات العامل الذي يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لرسم خريطة المهاجرين الجزائريين في العالم على حسب مؤهلاتهم و تخصصاتهم.
- تبني خطوات محددة وواضحة, في جهود الإصلاح وتحرير القطاع المصرفي من خلال إنشاء صرفات للعملة الصعبة, وهذا للقضاء على سوق الموازية و استغلال اكبر لهذه الأموال.

و بغية منا عدم غلق باب دراسة العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين و مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني و لإعطاء المهاجرين الجزائريين أهميتهم الحقيقية لا بد من فتح مجال البحث في هذا النهج, من خلال الاعتماد على المتغيرات الهجرة الدولية كمتغيرات مستقلة, و معدل النمو خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع, كما أننا نتوقع من خلال هذه الدراسة, ان تكون نتائجها ايجابية و تخدم الدراسات المستقبلية.

قائمـــــة المراجـــــــع

المراجع بالغة العربية

الكتب

1 - محمد فوؤاد الحجازي. الاسرة و التصنيع، مكتبة و هبة القاهرة ،1975، الطبعة الاولى.

2 - عبد الله عبد الغني غانم. المهاجرون دراسة سوسيو انثروبولوجية،المكتب الجامعي،الإسكندرية الطبعة الثانية 2002 .

3 - فالح عبد القادر حلمي. مستقبل الرأسمالية، من منشورات بيت الحكمة ، طبع شركة السرمد ،2000م.

المداخلات

4 - حامد عمار أصول الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينات، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، التعليم والإعلام، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 11-13 جويلية1994.

المجلات العلمية

5 - ربيع قاسم ثجيل. معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة البصرة، 2008.

6 - مجلة البرلمان العربي ، السنة/1982(ديسمبر 2001)، العدد /22

التقارير العلمية

7 - محمد الخشاني التحويلات المالية للمهاجرين و اثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي : سوريا، لبنان، الاردن، مصر هيئة الامم المتحدة، لجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا-الاسوا 2010.

8 - فاطمة زهرة افريحة. عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر ، من بحوث ندوة هجرة الكفاءات العربية التي نظمتها الاكوا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

الندوات العلمية

9 - الإحصاءات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، الذي هو بمثابة هيئة رقابة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية:عن الندوة العلمية حول هجرة الأدمغة الذي أقيم في مقر جريدة الشعب 13 افريل 20011 م

المراجع بالغة الأجنبية

Livres

1. Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel. *Do Workers' Remittances Promote Economic Growth?* : International Monetary Fund Washington, DC, 2009.
2. Chami, Ralph, Samir Jahjah, and Connel Fullenkamp. *Are Immigrant Remittance Flows a Source of Capital for Development*. International Monetary Fund, 2003.
3. Hamdouch, Bachir, Abdallah Berrada, Mehdi Lahlou, Mohamed Mahmoudi, and United Nations Fund for Population Activities. *Les Marocains Résidant À L'étranger: Une Enquête Socio-Économique*. Institut national de statistique et d'économie appliquée, 2000.
4. Hanson, Gordon Howard. *The Economic Logic of Illegal Immigration*. Council on Foreign Relations, 2007.
5. Hernandez, Emile-Michel. *L'entrepreneuriat: Approche Théorique*. Editions L'Harmattan, 2001.
6. Mobhe, Agbada Mangalu. *Migrations Internationales, Transferts Des Migrants Et Conditions De Vie Des Ménages D'origine: Cas De La Ville De Kinshasa*. Presses univ. de Louvain, 2011.
7. William H. Greene، *Econometric Analysis*، 5th Edition، Prentice Hall، New Jersey، USA، 2003

Conférences

1. Abreu, Alexandre. "The New Economics of Labor Migration: Beware of Neoclassicals Bearing Gifts." Paper presented at the Forum for social economics, 2012.
2. Adams, Richard H. "Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa." Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region Population Division Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat Beirut, 2006.
3. Coiffard, Marie. "L'impact De La Crise Financière Internationale Sur Les Transferts Des Migrants: Le Cas Des Travailleurs Tadjiks." Paper presented at the XXVIe journées du développement de l'Association Tiers-Mondes' Crises et soutenabilité du

développement', Bureau d'économie théorique et appliquée, Université de Strasbourg et Université Nancy 2, Association Tiers-Monde, Préludes, 2010.
4. Kapiszewski, Andrzej. "Arab Versus Asian Migrant Workers in the Gcc Countries." Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, May, 2006.
5. Ratha, Dilip, S Mohapatra, and A Silwal. "Outlook for Remittance Flows to Developing Countries." Paper presented at the International Conference on Migration, Trade and Development, Dallas, 2009.
6. Zlotnik, Hania. "Migrants' Rights, Forced Migration and Migration Policy in Africa." Paper presented at the Migration in Comparative Perspective conference, Johannesburg, 2003.

Genséric Scientifique

1. Ambrosetti, Elena, and Giovanna Tattolo. "Le Rôle Des Facteurs Culturels Dans Les Théories Des Migrations." 16p, 2007.
2. Bader, Veit. "The Ethics of Immigration. By Joseph Carens. New York: Oxford University Press, 2013." Wiley Online Library, 2014.
3. United Nations, Department of Economic, and Population Division Social Affairs. "World Population Prospects: The 2006 Revision, Highlights." 2007.

Revues

1. Abreu, Alexandre. "The New Economics of Labor Migration: Beware of Neoclassicals Bearing Gifts." Paper presented at the Forum for social economics, 2012.
2. Acosta, Pablo. "Labor Supply, School Attendance, and Remittances from International Migration: The Case of El Salvador." (2006).
3. Acosta, Pablo A, Nicole Rae Baerg, and Federico S Mandelman. "Financial Development, Remittances, and Real Exchange Rate Appreciation." (2009).
4. Adams, Richard. "Remittances, Poverty and Investment in Guatemala." *International Migration, Remittances and the Brain Drain Washington DC: World Bank* (2006): 53-80.
5. Adams, Richard H. "The Economic Uses and Impact of International Remittances in Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* (1991): 695-722.

6. ———. "Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa." Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region Population Division Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat Beirut, 2006.
7. Almaseanu, Stephen. "Le Traitement Pénal Du Bitcoin Et Des Autres Monnaies Virtuelles." *Gazette du palais: Recueil bimestral* 134, no. 4 (2014): 2176-79.
8. Amuedo-Dorantes, Catalina, and Susan Pozo. "Remittances as Insurance: Evidence from Mexican Immigrants." *Journal of Population Economics* 19, no. 2 (2006): 227-54.
9. Anderson, Bridget. "Migration, Immigration Controls and the Fashioning of Precarious Workers." *Work, employment & society* 24, no. 2 (2010): 300-17.
10. Arcand, Jean-Louis, Malek Garbouj, and Nestor Morgandi. "Transferts De Fonds Et Services Financiers Sur Mobile: Les Modèles D'affaires Pour Les Postes." (
11. Aydas, Osman Tuncay, Kivilcim Metin-Ozcan, and Bilin Neyapti. "Determinants of Workers' Remittances: The Case of Turkey." *Emerging Markets Finance and Trade* 41, no. 3 (2005): 53-69.
12. Azam, Jean-Paul, and Flore Gubert. "Migrants' Remittances and the Household in Africa: A Review of Evidence." *Journal of African Economies* 15, no. suppl 2 (2006): 426-62.
13. Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Connel Fullenkamp, and Anjali Garg. "The Global Financial Crisis and Workers' Remittances to Africa: What's the Damage?". (2010).
14. Bauer, Thomas, and Klaus F Zimmermann. "Causes of International Migration: A Survey." *Crossing Borders: Regional and Urban Perspectives on International Migration* (1998): 95-127.
15. Beine, Michel, Frederic Docquier, and Hillel Rapoport. "Brain Drain and Human Capital Formation in Developing Countries: Winners and Losers*." *The Economic Journal* 118, no. 528 (2008): 631-52.
16. Beine, Michel, Frédéric Docquier, and Hillel Rapoport. "Brain Drain and Economic Growth: Theory and Evidence." *Journal of Development Economics* 64, no. 1 (2001): 275-89.
17. Belser, Patrick, and Kristen Sobeck. "A Quel Niveau Les Pays Devraient-Ils Fixer Leurs Salaires Minima?". *Justice sociale et croissance: le rôle du salaire minimum* 4 (2012): 123.

18. Borodak, Daniela. "Les Déterminants De La Migration De «Retour» En Moldavie." (2009).
19. Borta, Oxana. "Brain Drain Controversy." (2007).
20. Brown, Richard PC. "Estimating Remittance Functions for Pacific Island Migrants." *World development* 25, no. 4 (1997): 613-26.
21. Buga, Natalia. "Les Diasporas Comme Ressources D'intégration Dans L'économie Mondiale." Université de Grenoble, 2011.
22. Castaldo, Adriana, and Barry Reilly. "Do Migrant Remittances Affect the Consumption Patterns of Albanian Households." *South-Eastern Europe Journal of Economics* 1, no. 1 (2007): 25-54.
23. Ciumasu, Ioan M. "Turning Brain Drain into Brain Networking." *Science and public policy* 37, no. 2 (2010): 135-46.
24. Clemens, Michael A, and David McKenzie. "Why Don't Remittances Appear to Affect Growth?". *World Bank Policy Research Working Paper*, no. 6856 (2014).
25. Coiffard, Marie. "L'impact De La Crise Financière Internationale Sur Les Transferts Des Migrants: Le Cas Des Travailleurs Tadjiks." Paper presented at the XXVIe journées du développement de l'Association Tiers-Mondes' Crises et soutenabilité du développement', Bureau d'économie théorique et appliquée, Université de Strasbourg et Université Nancy 2, Association Tiers-Monde, Préludes, 2010.
26. ———. "La Coopération Internationale Sur Les Transferts De Fonds Des Migrants, Quels Enjeux Pour Quelle Perspective?". *Revue européenne des migrations internationales* 28, no. 1 (2012): 129-45.
27. ———. "Les Déterminants Et Impacts Macroéconomiques Des Transferts De Fonds Des Migrants: Une Analyse Du Cas Des Pays Fortement Dépendants." Université de Grenoble, 2011.
28. Colin, NKOA François. "Migrations Sud-Nord, Fuite Des Cerveaux Et Developpement Economique En Afrique." (
29. Collyer, Michael. "L'immigration Clandestine En Méditerranée En 2006." (
30. Combes, Jean-Louis, and Christian Ebeke. "Remittances and Household Consumption Instability in Developing Countries." *World development* 39, no. 7 (2011): 1076-89.
31. Coulibaly, Dramane. "Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances: New Evidence from a Panel Var." (2009).
32. Crown, William H. "Migration and Regional Economic Growth: An Origin-Destination Model." *Economic Development Quarterly* 5, no. 1 (1991): 45-59.

33. De Haas, Hein. "International Migration, Remittances and Development: Myths and Facts." *Third World Quarterly* 26, no. 8 (2005): 1269-84.
34. ———. "Migration and Development: A Theoretical Perspective1." *International Migration Review* 44, no. 1 (2010): 227-64.
35. ———. "Mobility and Human Development." (2009).
36. ———. "The Myth of Invasion: The Inconvenient Realities of African Migration to Europe." *Third World Quarterly* 29, no. 7 (2008): 1305-22.
37. De Haas, Hein, and Francisco Rodríguez. "Mobility and Human Development: Introduction." *Journal of Human Development and Capabilities* 11, no. 2 (2010): 177-84.
38. Defoort, Cécily. "Tendances De Long Terme Des Migrations Internationales: Analyse À Partir Des Six Principaux Pays Receveurs." *Population* 63, no. 2 (2008): 317-51.
39. Diagne, Youssoupha S, and Fatou Diane. "Impact Des Transferts Des Migrants Sur La Pauvreté Au Sénégal." (2008).
40. DJEFLAT, Abdelkader. "Les Compétences Algériennes À L'étranger." *Hommes & Migrations*, no. 6 (2012): 36-50.
41. Docquier, Frédéric. "Fuite Des Cerveaux Et Inégalités Entre Pays." *Revue d'économie du développement* 21, no. 2 (2007): 49-88.
42. Docquier, Frédéric, and Elisabetta Lodigiani. "Skilled Migration and Business Networks." *Open Economies Review* 21, no. 4 (2010): 565-88.
43. Docquier, Frédéric, and Hillel Rapoport. "Globalization, Brain Drain, and Development." *Journal of Economic Literature* 50, no. 3 (2012): 681-730.
44. Dumitru, Speranta. "Migration Qualifiée, Développement Et Égalité Des Chances. Une Critique De La Taxe Bhagwati." *Revue de philosophie économique* 13, no. 2 (2012): 63-91.
45. Dumont, Jean-Christophe, and Georges Lemaître. "Beyond the Headlines." *Revue économique* 56, no. 6 (2005): 1275-99.
46. Edwards, Jeffrey A, and Jennis J Biser. "The Interactive Effect of Remittances and Civil Liberties on Investment and Consumption." *International Journal of Development Issues* 10, no. 1 (2011): 20-33.
47. Efionayi-Mäder, Denise, Gérard Perroulaz, and Catherine Schümperli Younossian. "Migration Et Développement: Les Enjeux D'une Relation Controversée." *Annuaire suisse de politique de développement* 27, no. 2 (2008): 11-20.

48. Ellerman, David. "The Dynamics of Migration of the Highly Skilled: A Survey of the Literature." *Diaspora Networks and the International* (2006).
49. Faini, Riccardo. "Développement, Commerce International Et Migrations." *Revue d'économie du développement* 2 (2002): 85-116.
50. ———. "Migrations Et Transferts De Fonds. Impact Sur Les Pays D'origine." *Revue d'économie du développement* 21, no. 2 (2007): 153-82.
51. ———. "Remittances and the Brain Drain: Do More Skilled Migrants Remit More?". *The World Bank Economic Review* 21, no. 2 (2007): 177-91.
52. Fajnzylber, Pablo, and J Humberto López. "The Development Impact of Remittances in Latin America." *Remittances and Development: Lessons from Latin America* (2008): 1-19.
53. Fall, Abdou Salam, and Rokhaya Cissé. "Migrations Internationales Et Pauvreté En Afrique De L'ouest." *Document de travail*, no. 5 (2007).
54. Fellahi, Khalid. "Western Union Et Le Marché Mondial Des Transferts De Fonds." *Migrations, transferts de fonds et développement* (2005): 131.
55. Franck, Bernard, and Robert F Owen. "Formation À L'étranger, Fuite Des Cerveaux Et Bien-Être National: Enjeux Et Paradoxes Dans Une Perspective Microéconomique." *Revue d'économie politique* 121, no. 2 (2011): 233-57.
56. Freund, Caroline, and Nikola Spatafora. "Remittances, Transaction Costs, and Informality." *Journal of Development Economics* 86, no. 2 (2008): 356-66.
57. Gallina, Andrea. "The Impact of International Migration on the Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin." *International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities UN/POP/EGM/2006/04* (2006).
58. Galor, Oded, and Omer Moav. "Natural Selection and the Origin of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* (2002): 1133-91.
59. Giannoccolo, Pierpaolo. "Brain Drain Competition Policies in Europe: A Survey." (2005).
60. Gielis, Ruben. "A Global Sense of Migrant Places: Towards a Place Perspective in the Study of Migrant Transnationalism." *Global Networks* 9, no. 2 (2009): 271-87.
61. Glytsos, Nicholas P. "Remitting Behaviour of "Temporary" and "Permanent" Migrants: The Case of Greeks in Germany and Australia." *Labour* 11, no. 3 (1997): 409-35.

62. Gubert, Flore. "Pourquoi Migrer? Le Regard De La Théorie Économique." *Regards croisés sur l'économie*, no. 2 (2010): 96-105.
63. Guilmoto, Christophe Z, and Frédéric Sandron. "La Dynamique Interne Des Réseaux Migratoires Dans Les Pays En Développement." *Population (french edition)* (2000): 105-35.
64. Haupt, Alexander, and Eckhard Janeba. "Education, Redistribution and the Threat of Brain Drain." *International Tax and Public Finance* 16, no. 1 (2009): 1-24.
65. Hooghe, Marc, Ann Trappers, Bart Meuleman, and Tim Reeskens. "Migration to European Countries: A Structural Explanation of Patterns, 1980–20041." *International Migration Review* 42, no. 2 (2008): 476-504.
66. Jelili, Riadh Ben, and Mohamed Jellal. "Transferts Des Migrants Tunisiens Et Qualification–Théorie Et Évidence." *L'Actualité économique* 78, no. 3 (2002): 397-410.
67. Kapiszewski, Andrzej. "Arab Versus Asian Migrant Workers in the Gcc Countries." Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, May, 2006.
68. Krichel, Thomas, and Paul Levine. "The Welfare Economics of Rural-to-Urban Migration: The Harris-Todaro Model Revisited." *Journal of Regional Science* 39, no. 3 (1999): 429-47.
69. Kulu, Hill, and Francesco C Billari. "Migration to Urban and Rural Destinations in Post-Soviet Estonia: A Multilevel Event-History Analysis." *Environment and Planning A* 38, no. 4 (2006): 749.
70. Labrecque, Marie France. "Perspectives Féministes Sur Le Développement Durable: Remettre En Question Les Discours Sur L'égalité Des Femmes." *Recherches féministes* 24, no. 2 (2011): 21-37.
71. ———. "Urbanisation, Migration Et Inégalités À Ciudad Juárez, Mexique." *Anthropologica* (2008): 229-40.
72. Lautier, Bruno. "Le Tiers Monde Face À La Question Du Partage." *Revue Tiers Monde*, no. 2 (2013): 119-28.
73. Lee, Chul-In. "Migration and the Wage and Unemployment Gaps between Urban and Non-Urban Sectors: A Dynamic General Equilibrium Reinterpretation of the Harris–Todaro Equilibrium." *Labour Economics* 15, no. 6 (2008): 1416-34.
74. Lodigiani, Elisabetta. "Diaspora Externalities and Technology Diffusion." *Economie internationale*, no. 3 (2009): 43-64.

75. Lucas, Robert EB. "Migration Internationale Vers Les Pays À Haut Revenu: Quelles Conséquences Pour Le Développement Économique Des Pays D'origine?". *Revue d'économie du développement* 19, no. 4 (2005): 123-71.
76. Lucas, Robert EB, and Oded Stark. "Motivations to Remit: Evidence from Botswana." *The Journal of Political Economy* (1985): 901-18.
77. Mahamoud, Ismael. "Les Hawalas: Les Systèmes Informels De Transfert Des Fonds." (2006).
78. Massey, Douglas S, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J Edward Taylor. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and development review* (1993): 431-66.
79. McAusland, Carol, and Peter Kuhn. "Bidding for Brains: Intellectual Property Rights and the International Migration of Knowledge Workers." *Journal of Development Economics* 95, no. 1 (2011): 77-87.
80. McCormick, Barry, and Jackline Wahba. "Overseas Employment and Remittances to a Dual Economy." *The Economic Journal* 110, no. 463 (2000): 509-34.
81. Mesnard, Alice. "Temporary Migration and Self-Employment: Evidence from Tunisia." *Brussels economic review* 47, no. 1 (2004): 119-38.
82. Meyer, Jean-Baptiste. "Building Sustainability. The New Frontier of Diaspora Knowledge Networks." (2007).
83. Meyer, Jean-Baptiste, Jorge Charum, Dora Bernal, Jacques Gaillard, José Granés, John Leon, Alvaro Montenegro*, et al.* "Turning Brain Drain into Brain Gain: The Colombian Experience of the Diaspora Option." *Science Technology & Society* 2, no. 2 (1997): 285-315.
84. Michel, Vaillant. "L'araire Ou La Barque. Migrations, Mondialisation Et Transformations Agraires En Haute Vallée Du Cañar (Andes Australes De L'équateur)." AgroParisTech, 2013.
85. Milio, Simona, and Paul Ricci. "Brain Drain, Brain Exchange and Brain Circulation. The Case of Italy Viewed from a Global Perspective." *National interest* (2012).
86. Mishra, Prachi. "Emigration and Wages in Source Countries: Evidence from Mexico." *Journal of Development Economics* 82, no. 1 (2007): 180-99.
87. MOUHOUd, EM. "Migrations Internationales, Mondialisation Et Development." *La lettre de la régulation*, no. 55 (2006).

88. Paris, Thelma R, Truong Thi Ngoc Chi, Maria Fay Rola-Rubzen, and Joyce S Luis. "Effects of out-Migration on Rice-Farming Households and Women Left Behind in Vietnam." *Gender, Technology and Development* 13, no. 2 (2009): 169-98.
89. Parkins, Natasha. "Push and Pull Factors of Migration." *American Review of Political Economy* 8, no. 2 (2010): 6-24.
90. Plaquette, N, and Aperçu de la Déclaration de Paris. "A Propos De La Série Efficacité De L'aide Et Droits Des Femmes." (
91. Poot, Jacques, and Anna Strutt. "International Trade Agreements and International Migration." *The World Economy* 33, no. 12 (2010): 1923-54.
92. Proutat, Jean-Luc. "L'uem Prieé De Serrer Les Rangs." *Eco et Conjoncture, BNP Paribas, Janvier* (2011).
93. Rao, B Bhaskara, and Gazi Mainul Hassan. "A Panel Data Analysis of the Growth Effects of Remittances." *Economic modelling* 28, no. 1 (2011): 701-09.
94. Rapoport, Hillel. "Le «Brain Drain» Et Son Incidence Sur Les Pays En Développement." *Regards croisés sur l'économie*, no. 2 (2010): 110-24.
95. Ratha, Dilip, S Mohapatra, and A Silwal. "Outlook for Remittance Flows to Developing Countries." Paper presented at the International Conference on Migration, Trade and Development, Dallas, 2009.
96. Sander, Cerstin, Issa Barro, M Sall, Mariell Juhlin, and Coumba Diop. "Etude Sur Le Transfert D'argent Des Émigrés Au Sénégal Et Les Services De Transfert En Microfinance." *Document de travail* 40 (2003).
97. Shahbaz, Muhammad, and Naveed Aamir. "Determinants of Workers' Remittances: Implications for Poor People of Pakistan." *European Journal of Scientific Research* 25, no. 1 (2009): 130-44.
98. Singh, Raju Jan, Markus Haacker, Kyung-woo Lee, and Maëlan Le Goff. "Determinants and Macroeconomic Impact of Remittances in Sub-Saharan Africa." *Journal of African Economies* 20, no. 2 (2011): 312-40.
99. Vargas-Silva, Carlos, and Peng Huang. "Macroeconomic Determinantsof Workers' Remittances: Hostversus Home Country's Economic Conditions." *Journal of International Trade & Economic Development* 15, no. 1 (2006): 81-99.
100. Yamada, Nobuyuki. "Development in the World-System." *Routledge Handbook of World-Systems Analysis* (2012): 112.

101. Yang, Dean. "International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks*." *The Economic Journal* 118, no. 528 (2008): 591-630.
102. ———. "Migrant Remittances." *The Journal of Economic Perspectives* 25, no. 3 (2011): 129-51.
103. Zaiceva, Anzelika, and Klaus F Zimmermann. "Scale, Diversity, and Determinants of Labour Migration in Europe." *Oxford Review of Economic Policy* 24, no. 3 (2008): 427-51.
104. Zlotnik, Hania. "Migrants' Rights, Forced Migration and Migration Policy in Africa." Paper presented at the Migration in Comparative Perspective conference, Johannesburg, 2003.
105. Zolberg, Aristide R. "The Next Waves: Migration Theory for a Changing World." *International Migration Review* (1989): 403-30.

Rapport Scientifique

1. Docquier, Frédéric, Olivier Lohest, and Abdeslam Marfouk. "Brain Drain in Developing Regions (1990-2000)." IZA Discussion Papers, 2005.

Thèses

1. Buga, Natalia. "Les Diasporas Comme Ressources D'intégration Dans L'économie Mondiale." Université de Grenoble, 2011.
2. Coiffard, Marie. "Les Déterminants Et Impacts Macroéconomiques Des Transferts De Fonds Des Migrants: Une Analyse Du Cas Des Pays Fortement Dépendants." Université de Grenoble, 2011.
3. Michel, Vaillant. "L'araire Ou La Barque. Migrations, Mondialisation Et Transformations Agraires En Haute Vallée Du Cañar (Andes Australes De L'équateur)." AgroParisTech, 2013.

الفهـــــــــرس	الصفحة
المقدمة العامة	1
الفصل الاول:الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة	13
المبحث الأول:مفهوم الهجرة، أنواعها و محدداتها	14
المطلب الأول: مفهوم الهجرة	14
المطلب الثاني: أنواع الهجرة	17
المطلب الثالث :العوامل المفسرة للهجرة الخارجية و الداخلية	23
المبحث الثاني :أثار ظاهرة الهجرة على الدول الأصلية و المستقبلة	28
المطلب الأول :تأثير الهجرة على الدول المصدرة	28
المطلب الثاني: تأثير الهجرة على الدول المستقبلة	35
المطلب الثالث : سياسات الهجرة بين الجنوب و الشمال	41
المبحث الثالث: هجرة الأدمغة	45
المطلب الأول مفهوم و أسباب هجرة الأدمغة	45
المطلب الثاني: واقع الدول النامية من ظاهرة هجرة الأدمغة.	50
المطلب الثالث استراتجيات الدول النامية للحد من هجرة أدمغتها	55
الفصل الثاني:الإطار النظري لظاهرة الهجرة الدولية	60
المبحث الأول النظريات المفسرة لمحددات ظاهرة الهجرة الدولية	61
المطلب الاول مقاربات الاقتصاد الكلي	62
المطلب الثاني :المقاربة النظرية الجزئية للهجرة الدولية	70
المطلب الثالث النظريات المدمجة لظاهرة الهجرة	76
المبحث الثاني:النظريات المفسرة لأثار ظاهرة الهجرة الدولية	82
المطلب الاول نظريات المتفائلة للهجرة	84
المطلب الثاني : نظريات الهجرة الدولية كمحور للمفارقات	87
المطلب الثالث هجرة الأشخاص المؤهلين (هجرة الأدمغة)	90
المبحث الثالث: النظريات الجديدة للاستدراك الاقتصادي	95
المطلب الأول نموذج الاستدراك بتأثير الحوافز على الاستثمار في رأس المال البشري	95
المطلب الثاني نموذج الاستدراك من خلال الهجرة العائدة (هجرة العودة)	98
المطلب الثالث نموذج الاستدراك من خلال التحويلات المالية	102

الفصل الثالث: التحويلات المالية للمهاجرين	107
المبحث الأول مفهوم و محددات التحويلات المالية للمهاجرين	108
المطلب الأول ماهية التحويلات المالية للمهاجرين	108
المطلب الثاني المحددات الفردية للتحويلات المالية للمهاجرين	110
المطلب الثالث المحددات الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين	116
المبحث الثاني: قنوات المعتمدة في تحويلات المالية من طرف المهاجرين	121
المطلب الأول : محددات اختيار المهاجرين لقنوات التحويل	121
المطلب الثاني: القنوات الرسمية لتحويلات المالية للمهاجرين	124
المطلب الثالث: القنوات الغير رسمية	128
المبحث الثالث: أثار التحويلات المالية للمهاجرين.	132
المطلب الأول: تأثير التحويلات المالية على الفرد و الأسرة	132
المطلب الثاني: تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات الدول المستقبلة لها	136
المطلب الثالث: واقع التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر.	141
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية على الاقتصاد الجزائر	149
المبحث الأول: الدراسات السابقة	150
المطلب الأول: الدراسات السابقة على المستوى الكلي.	150
المطلب الثاني: الدراسات السابقة على المستوى الجزئي	154
المبحث الثاني :دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي	157
المطلب الأول: الايطار النظري لاختبار التكامل المشترك	157
المطلب الثاني: شرح متغيرات النموذج	162
المطلب الثالث صياغة النموذج	168
المبحث الثالث: إيجاد العلاقة بين خصائص المهاجر العائد و الاستثمار في الجزائر	177
المطلب الاول: العينة و بيانات الدراسة	177
المطلب الثاني : متغيرات الدراسة و التعريف بالعينة	179
المطلب الثالث: الاستثمار بين المحددات الشخصية للمهاجر و معوقات	189
الخاتمة العامة	194
الفهرس	
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	عوامل الجدب و الطرد لظاهرة الهجرة الداخلية بين المدن و الأرياف	19
2-1	نسبة المهاجرين لكل منطقة في العالم	20
3-1	معدلات البطالة في كل من المناطق المصدرة و المستقبلة للمهاجر بالنسبة مؤوية	25
4-1	درجة الخصوبة لكل من المناطق المصدرة للمهاجرين و المستقبلة لهم	38
5-1	المكاسب التي تحققها المؤسسات والعمال نتيجة ظاهرة الهجرة	40
6-1	بعض ميزانيات المخصصة للمهاجرين من اجل عملية للاندماج	36
7-1	نسبة المهاجرين الأكفاء من مجموع المهاجرين في كل دولة عربية	53
8-1	نسبة المهاجرين في كل مستوى تعليمي لبعض البلدان الإفريقية	54
1-2	المراحل الرئيسية لتطور النظريات المعيارية	83
1-3	أهم محددات التحويلات المالية و تأثيرها	119
2-3	يمثل تكاليف تحويل الأموال لأهم المؤسسات في الجزائر	143
1-4	اختبار ديكي فولر المطور عند المستوى	168
2-4	اختبار ديكي فولر المطور عند المستوى مع اخذ الفرق الأول	169
3-4	اختبار الأثر	170
4-4	اختبارات الإبطاء الأمثل	171
5-4	نموذج متجه تصحيح الخطأ على المدى القصير	173
6-4	عدد الاستبيانات الموزعة و المسترجعة في كل ولاية	178
7-4	توزيع أفراد العينة حسب استثمارهم في البلد الأصلي	180
8-4	أعمار المهاجرين العائدين	181
9-4	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	182
10-4	الحالة العائلية للمهاجرين العائدين	182
11-4	توزيع أفراد العينة حسب مكان الازدياد	183
12-4	نوع العودة المهاجر	184
13-4	تاريخ هجرة الأفراد العائدين	185
14-4	أفراد العينة حسب صفة العودة	185
15-4	توزيع أفراد العينة حسب صفة العودة المؤقت	186
16-4	توزيع العينة حسب الفصل في شكل العودة حين اتخاذ القرار	187
17-4	توزيع أفراد العينة حسب مزاولتهم لعمل أثناء مرحلة العودة	187
16-4	توزيع أفراد العينة حسب تحويلهم لأموال	188
17-4	نتائج اختبار(χ^2)	189
18-4	ترتيب عراقيل استثمار المهاجرين العائدين	190

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع الهجرة	18
2-1	اتجاهات تدفقات المهاجرين على المستوى العام	21
3-1	حركة المهاجرين عبر مناطق العالم	23
4-1	العلاقة بين الربح و تكاليف التكوين و سنوات الدراسة	29
5-1	العلاقة بين الأجر الحقيقي وحجم اليد العاملة المؤهلة	31
6-1	العلاقة بين الأجر الحقيقي وحجم اليد العاملة المؤهلة	39
7-1	العلاقة بين الأجر الحقيقي و اليد العاملة المؤهلة	40
8-1	نسب هجرة الادمغة في القارة الإفريقية	51
1-2	آليات النيوكلاسيكية التي تؤدي إلى التوازن	62
1-3	محددات التحويلات المالية خلال مراحل الهجرة	115
2-3	آليات عمل نظام الحوالة	129
3-3	قنوات التحويل المعتمدة من طرف المهاجرين	131
4-3	أهم الدول المصدرة لتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين	142
5-3	أهم المؤسسات التي يعتمد عليها المهاجر الجزائري في تحويل أمواله	144
6-3	توزيع مشاريع المهاجرين الجزائريين حسب القطاعات	145
7-3	حجم الاستثمارات الخاصة بالمهاجرين /مليون دج	146
8-3	حجم اليد العاملة في استثمارات المهاجرين في الجزائر	147
1-4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	164
2-4	تراكم رأس المال الثابت في الجزائر	165
3-4	التحويلات المالية للمهاجرين عبر القنوات الرسمية	165
5-4	قرار الإستثمار في البلد الأصلي	180
6-4	تكرارات فئة الاعمار	181

Null Hypothesis: **LOGPIBT has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.104667	0.2337
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(LOGPIBT) has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.649365	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **LOGFBCF has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.071794	0.6998
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D**(LOGFBCF) has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.277150	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **LOGTRF has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.447335	0.1358
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(LOGTRF) has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.044454	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **LOGCONS has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.026628	0.2649
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(LOGCONS) has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.631899	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGPIBT LOGCONS LOGTRF LOGFBCF
Exogenous variables: C
Date: 02/01/14 Time: 17:41
Sample: 1970 2010
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-25.59584	NA	5.82e-05	1.599775	1.773928	1.661172
1	93.99389	206.8579*	2.17e-07*	-3.999670*	-3.128903*	-3.692684*
2	102.6625	13.12007	3.33e-07	-3.603378	-2.035999	-3.050804
3	112.5778	12.86312	5.04e-07	-3.274477	-1.010484	-2.476314
4	125.4899	13.95904	7.07e-07	-3.107564	-0.146958	-2.063812

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Date: 02/01/14 Time: 17:41
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGPIBT LOGCONS LOGTRF LOGFBCF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.438002	49.55163	47.85613	0.0343
At most 1	0.284844	27.07762	29.79707	0.0997
At most 2	0.234377	14.00268	15.49471	0.0829
At most 3	0.087874	3.587101	3.841466	0.0582

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Vector Error Correction Estimates
Date: 02/01/14 Time: 17:42
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LOGPIBT(-1)	1.000000
LOGCONS(-1)	1.881100 (0.63119) [2.98023]
LOGTRF(-1)	0.067320 (0.18146) [0.37100]
LOGFBCF(-1)	-1.986665 (0.60191) [-3.30061]
C	-7.258311

Error Correction:	D(LOGPIBT)	D(LOGCONS)	D(LOGTRF)	D(LOGFBCF)
CointEq1	-0.127666 (0.03397) [-3.75851]	-0.149007 (0.03480) [-4.28170]	-0.114478 (0.17338) [-0.66027]	-0.112265 (0.03960) [-2.83498]

D(LOGPIBT(-1))	0.105391	0.173463	-0.653396	0.497131
	(0.24831)	(0.25441)	(1.26747)	(0.28949)
	[0.42443]	[0.68183]	[-0.51551]	[1.71727]
D(LOGCONS(-1))	-0.294931	-0.055746	0.052307	-0.323122
	(0.26924)	(0.27585)	(1.37430)	(0.31389)
	[-1.09543]	[-0.20209]	[0.03806]	[-1.02942]
D(LOGTRF(-1))	-0.022121	-0.012316	-0.138106	-0.001201
	(0.03619)	(0.03708)	(0.18475)	(0.04220)
	[-0.61117]	[-0.33214]	[-0.74755]	[-0.02845]
D(LOGFBCF(-1))	0.183540	-0.185971	-0.077705	0.067257
	(0.20984)	(0.21499)	(1.07112)	(0.24464)
	[0.87465]	[-0.86500]	[-0.07255]	[0.27492]
C	0.064220	0.083579	0.037244	0.073670
	(0.02222)	(0.02276)	(0.11340)	(0.02590)
	[2.89067]	[3.67193]	[0.32843]	[2.84437]
R-squared	0.444529	0.428841	0.030646	0.405047
Adj. R-squared	0.360367	0.342302	-0.116226	0.314902
Sum sq. resids	0.406008	0.426186	10.57837	0.551829
S.E. equation	0.110920	0.113643	0.566177	0.129314
F-statistic	5.281814	4.955453	0.208658	4.493310
Log likelihood	33.67783	32.73199	-29.89597	27.69393
Akaike AIC	-1.419376	-1.370871	1.840819	-1.112509
Schwarz SC	-1.163443	-1.114938	2.096752	-0.856576
Mean dependent	0.065254	0.073760	-0.004978	0.086339
S.D. dependent	0.138690	0.140129	0.535891	0.156232

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.64E-07
Determinant resid covariance	8.40E-08
Log likelihood	96.33869
Akaike information criterion	-3.504548
Schwarz criterion	-2.310196

D(LOGPIBT) = - 0.127665778128*(LOGPIBT(-1) + 1.88109957472*LOGCONS(-1) + 0.0673196728855*LOGTRF(-1) - 1.9866647523*LOGFBCF(-1) - 7.2583111065) +

0.105390532778*D(LOGPIBT(-1)) - 0.294931285441*D(LOGCONS(-1)) - 0.0221205332336*D(LOGTRF(-1)) + 0.183540356515*D(LOGFBCF(-1)) + 0.0642195118021

Tableau de fréquences

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-30	46	27,2	27,2	27,2
	31-40	53	31,4	31,4	58,6
	41-50	47	27,8	27,8	86,4
	51-60	18	10,7	10,7	97,0
	61-70	5	3,0	3,0	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أنثى	27	16,0	16,0	16,0
	ذكر	142	84,0	84,0	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

الحالة العائلية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متزوج	65	38,5	38,5	38,5
	أعزب،مطلق أرمل	104	61,5	61,5	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

مكان الإزدياد

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حضري	136	80,5	80,5	80,5
	ريفي	33	19,5	19,5	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

قرار العودة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مجبر	40	23,7	23,7	23,7
	قرار اتخذته بنفسك	129	76,3	76,3	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

تاريخ الهجرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1945-1990	23	13,6	13,6	13,6
	1991-2012	146	86,4	86,4	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة دائمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	77	45,6	45,6	45,6
	نعم	92	54,4	54,4	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة مؤقتة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	140	82,8	82,8	82,8
	نعم	29	17,2	17,2	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة) لا أدري

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	127	75,1	75,1	75,1
	نعم	42	24,9	24,9	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

هل كان لديك عمل قبل الرجوع

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	82	48,5	48,5	48,5
	نعم	87	51,5	51,5	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

Tableaux croisés

العمر

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
العمر	20-30	40	6	46
	31-40	43	10	53
	41-50	38	9	47
	51-60	14	4	18
	61-70	4	1	5
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	1,070[a]	4	,899
Rapport de vraisemblance	1,110	4	,893
Association linéaire par linéaire	,798	1	,372
Nombre d'observations valides	169		

a. 3 cellules (30,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,89.

الجنس

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
الجنس	أنثى	20	7	27
	ذكر	119	23	142
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	1,471[a]	1	,225		
Correction pour la continuité[b]	,880	1	,348		
Rapport de vraisemblance	1,356	1	,244		
Test exact de Fisher				,270	,172
Association linéaire par linéaire	1,462	1	,227		
Nombre d'observations valides	169				

a. 1 cellules (25,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 4,79.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

الحالة العائلية

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
الحالة العائلية	متزوج	50	15	65
	أعزب،مطلق أرمل	89	15	104
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	2,052[a]	1	,152		
Correction pour la continuité[b]	1,502	1	,220		
Rapport de vraisemblance	2,009	1	,156		
Test exact de Fisher				,214	,111
Association linéaire par linéaire	2,040	1	,153		
Nombre d'observations valides	169				

a. 0 cellules (0,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 11,54.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

مكان الإزدياد

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
مكان الإزدياد	حضري	108	28	136
	ريفي	31	2	33
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	3,839[a]	1	,050		
Correction pour la continuité[b]	2,908	1	,088		
Rapport de vraisemblance	4,662	1	,031		
Test exact de Fisher				,073	,036
Association linéaire par linéaire	3,816	1	,051		
Nombre d'observations valides	169				

a. 0 cellules (0,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 5,86.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة دائمة

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة دائمة	لا	65	12	77
	نعم	74	18	92
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	,455[a]	1	,500		
Correction pour la continuité[b]	,223	1	,637		
Rapport de vraisemblance	,458	1	,498		
Test exact de Fisher				,549	,320
Association linéaire par linéaire	,452	1	,501		
Nombre d'observations valides	169				

a. 0 cellules (0,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 13,67.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة مؤقتة

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة مؤقتة	لا	114	26	140
	نعم	25	4	29
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	,376[a]	1	,540		
Correction pour la continuité[b]	,120	1	,729		
Rapport de vraisemblance	,396	1	,529		
Test exact de Fisher				,789	,378
Association linéaire par linéaire	,373	1	,541		
Nombre d'observations valides	169				

a. 0 cellules (0,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 5,15.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
عند عودتك هل كان توجهك البقاء بصفة) لا	لا	103	24	127
أدري	نعم	36	6	42
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	,460[a]	1	,498		
Correction pour la continuité[b]	,198	1	,656		
Rapport de vraisemblance	,478	1	,489		
Test exact de Fisher				,643	,336
Association linéaire par linéaire	,457	1	,499		
Nombre d'observations valides	169				

a. 0 cellules (0,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 7,46.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

قرار العودة

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
قرار العودة	مجبر	32	8	40
	قرار اتخذته بنفسك	107	22	129
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	,181[a]	1	,670		
Correction pour la continuité[b]	,036	1	,850		
Rapport de vraisemblance	,178	1	,673		
Test exact de Fisher				,643	,415
Association linéaire par linéaire	,180	1	,671		
Nombre d'observations valides	169				

a. 0 cellules (0,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 7,10.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

تاريخ الهجرة

Tableau croisé

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
تاريخ الهجرة	1945-1990	19	4	23
	1991-2012	120	26	146
	Total	139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	,002[a]	1	,961		
Correction pour la continuité[b]	,000	1	1,000		
Rapport de vraisemblance	,002	1	,961		
Test exact de Fisher				1,000	,613
Association linéaire par linéaire	,002	1	,961		
Nombre d'observations valides	169				

a. 1 cellules (25,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 4,08.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

Tableaux croisés

Tableau croisé التحويلات المالية *

Effectif

		هل قمت بالإستثمار بعد رجوعك		Total
		لم أستثمر	إستثمرت	
التحويلات المالية	لا	97	26	123
	نعم	42	4	46
Total		139	30	169

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	3,550[a]	1	,060		
Correction pour la continuité[b]	2,749	1	,097		
Rapport de vraisemblance	3,987	1	,046		
Test exact de Fisher				,071	,043
Association linéaire par linéaire	3,529	1	,060		
Nombre d'observations valides	169				

معامل الإختلاف

أسباب عدم استثمار المهاجرين بعد العودة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب أهمية
نقص في رؤوس الأموال المحولة	169	2.35	1.191	**0.50681**	5
نقص التكوين	169	1.86	.978	**0.52581**	6
المشاكل و العراقيل الإدارية	169	4.01	1.032	**0.25736**	1
نقص الأسواق	169	2.81	1.384	**0.49253**	3
المشاكل الصحية التي أعاني منها	169	2.30	1.163	**0.50565**	4
عدم الرغبة	169	3.34	1.244	**0.37246**	2

الملخص

تعرف الجزائر كباقي دول العالم حركيات اقتصادية و اجتماعية بسبب ظهور العولمة و التكلات الإقتصادية على المستوى الدولي ما أدى إلى بروز العديد من الظواهر و من بينها ظاهرة الهجرة ما صاحبها تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين إلى دول الأصل هذه الأخيرة تناولها العديد من الباحثين و ذلك من خلال ابراز أهم محدداتها و تأثيرها الإيجابي و السلبي على اقتصاديات الدول .و من خلال هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ و تمثلت المتغيرا ت المستقلة في كل من الإستهلاك الأسري ، التراكم الخام لر أس المال الثابت، و التحويلات المالية و بينت النتائج إلى وجود تأثير سلبي لهذه التحويلات على النمو الإقتصادي في المدى القصير و الطويل .و في نقطة ثانية حاولنا ابراز أهم المحددات الخاصة باستثمار هذه الأموال على المستوى الفردي.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، التحويلات المالية، نموذج تصحيح الخطأ

Abstract

Algeria like the rest of the world know a big economic and social movements due to the emergence of globalization and economic aggregate at the international level, which conduct to the emergence of many phenomena as migration phenomenon, this last lead to the appearance of the migrant's remittances as one of the most economics factors that's can influence the economy growth. This aims to study the impact of Migrants' remittances on the Algerian economy in the short and long term, using Vector Error Correction Model (VECM). The model included some variable which are: The dependent variable represented by GDP per capita and independent variables represented by Remittances (R), Gross fixed capital formation,(GFCF) and Household final consumption expenditure(HFCE).The results show that the remittances have a negative impact on Algerian economy in both short and long term. In the second point we tried to highlight the most important investment determinants.
Keywords: Migration, Migrants Remittances, VECM.

Résumé

Algérie comme le reste du monde connaît un gros mouvement économiques et sociaux en raison de l'émergence de la mondialisation et de l'agrégat économique au niveau international, ce qui conduite à l'émergence de nombreux phénomènes comme le phénomène de la migration, cette dernière conduit à l'apparition des transferts des migrants comme l'un des la plupart des facteurs économiques que peut influencer la croissance économique. Cette initiative vise à étudier l'impact des transferts de fonds des migrants sur l'économie algérienne dans le court et long terme, en utilisant Vector Error Correction Model (VECM). Le modèle comprenait les variables qui sont: La variable dépendante représenté par le PIB par habitant et les variables indépendantes représentées par les Transferts de fonds (R), la formation brute de capital fixe (FBCF) et les dépenses de consommation finale des ménages (CONS).

Les résultats montrent que les Transferts de fonds ont un impact négatif sur l'économie algérienne à la fois à court et à long terme. Dans le deuxième point, nous avons essayé de mettre en évidence les déterminants des investissements les plus importants.

Mots-clés: migration, transferts de fonds, VECM..